الأستاذ
الدكتور خليل اسماعيل محمد

كردستان العراق
في ضوء التعدادات السكانية

أربيل - ٢٠١١

في هذا الكتاب، دراسات، تعني بدور و اهميته التعدادات السكانية، في عمليات التنمية القومية لأقليم كردستان العراق،و البعد السياسي الذي لعب دوراً فاعلاً على امتداد العقود الماضية في عرقلة نجاحها، مما افقدت الاقليم عنصراً غاية في الاهمية لنجاح مثل تللك العمليات.و بالتالي بات تنفيذ التعداد القادم لسكان العراق مطلباً سياسياً، الى جانب كونه مطلباً تنموياً.

مطبعة جامعة صلاح الدين - اربيل

بروفيسور
الدكتور خليل اسماعيل محمد

كردستان العراق
في ضوء التعدادات السكانية

اربيل 2011

- اسم الكتاب كردستان العراق في ضوء التعدادات السكانية
- المؤلف: الدكتور خليل اسماعيل محمد
- التنضيد والتصميم والاخراج الفني: مطبعة جامعة صلاح الدين
- مطبعة جامعة صلاح الدين – اربيل
- رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة (142) لسنة 2011
- عدد النسخ: (1000) نسخة
- ساعدت جامعة صلاح الدين على طبعه

المحتويات

	ص
المقدمة	**5**
المحور الاول: البعد القومي للتعدادات السكانية في العراق	**7**
1 –المتغيرات الديمغرافية للسكان في كردستان العراق	**9**
2 –الكرد في التعدادات الرسمية لسكان العراق	**18**
3 –سكان كردستان بين التقديرات والتوقعات	**27**
4 –المناطق المتنازع عليها وتعدادات السكان في العراق	**33**
المحور الثاني: المؤشرات الديمغرافية لسكان كردستان العراق	**39**
1 –التوزيع القومي للسكان	**41**
2 –اتجاهات النمو الحضري	**55**
3 –مؤشرات الخصوبة	**87**
المحور الثالث: المناطق المتنازع عليها والتعدادات السكانية في العراق	**109**
1 –الأهمية الستراتيجية للمناطق المتنازع عليها	**111**
2 –التعداد السكاني وسياسة التعريب في المناطق المتنازع عليها	**115**
3 –مؤشر (القومية) في استمارة التعداد	**119**
4 –التعداد السكاني بين التأجيل والتنفيذ	**120**
5 –التعداد والعملية الانتخابية في العراق	**123**
6 –ترحيل التعداد العام للسكان الى (اشعار آخر)	**127**

المقدمة

تعد التعدادات السكانية، حجر الزاوية في وضع الخطط و البرامج الخاصة بعمليات التطوير والتنمية ،سواء على المستوى الوطني او الاقليمي، وكذلك المحلي والقطاعي.... الامر الذي دفع بدول العالم ومنذ عهود تاريخية قديمة، الاهتمام بمثل هذه التعدادات يقينا منها، ان توفر البيانات الشاملة، و المعلومات التفصيلية عن السكان، و متغيراتهم الديموغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية، سيعمل على نجاح عملياتها في البناء و الاعمار...كما يسهم في تجاوز المشكلات التي تحول دون الاستجابة لحاجاتها سكانها من الخدمات...

و في العراق ، بدا الاهتمام باجراء تعداد لسكانه في وقت مبكر بعد تاسيس الدولة العراقية . ففي السنة 1926 ، تاسست المديرية العامة للنفوس ، تمهيداً لاجراء اول تعداد شامل للسكان، وقد جرى فعلاً تعداد في سنة 1927، ثم سنة 1934 لكنه، لم يرتقيا الى المستوى المطلوب.

و في سنة 1947، جرى اول تعداد شامل للسكان في البلاد ، و ذلك على اساس اجراء مثل هذه التعدادات مرة كل عشر سنوات .. و تم اعتماده كأول تعداد وفقاً للمقاييس المطلوبة آنذاك. وفي سنة 1957، كان الموعد مع التعداد السكاني التالي.. وهكذا، اخذ العراق يجري تعداداً شاملاً لسكانه كل عقد من الزمن، حتى سنة 1997، وكان مقرراً وفقاً للقوانين ذات العلاقة بعمليات التعداد ان يجري سنة 2007، كما ان الدستور العراقي لسنة 2005م، كان قد تضمن في المادة (140)، ضرورة اجراءه، بهدف تسوية مشكلة (المناطق المتنازع عليها). لكن ذلك لم ينفذ وحتى الوقت الحاضر، بل ولم يتم تحديد موعد جديد له ايضاً.

واقليم كردستان العراق ، الذي عانى وعلى امتداد القرن الماضي، ظروفاً مأساوية ولاسيما في النصف الثاني منه، تمثلت بالحملات العسكرية على سكانه، وتنفيذ سياسة تعريب على ارضه... من خلال تسفير وترحيل الكرد

بعيداً عن الاهل و الديار.. واحلال العشائر العربية محلهم، وحرق وتدمير والغاء ألاف القرى والقصبات في الاقليم... الى جانب عمليات الانفال التي طالت الآلاف من سكانه... ان، هذه المؤشرات، عكست ابعادها الديموغرافية على اتجاهات نمو السكان،و توزيعهم الجغرافي و الاثنى...الامر الذي تسببت في فشل مثل تلك تعدادات ان تعطي صوراً حقيقية عن الوقائع الديموغرافية او الاقتصادية او الاجتماعية للسكان.

في ضوء، ذلك، فان الاقليم بامس الحاجة اليوم الى تعداد شامل لسكانه، يساعد على وضع خطط وبرامج لعمليات تنموية ، تنفض عنه غبار الماضي، وتعمل على تحقيق عمليات البناء و الاعمار بالشكل المطلوب.

وفي هذه الصفحات، دراسات، تعني بدور و اهميته التعدادات السكانية، في عمليات التنمية القومية لأقليم كردستان العراق،و البعد السياسي الذي لعب دوراً فاعلاً على امتداد العقود الماضية في عرقلة نجاحها، مما افقدت الاقليم عنصراً غاية في الاهمية لنجاح مثل تللك العمليات.و بالتالى بات تنفيذ التعداد القادم لسكان العراق مطلباً سياسياً، الى جانب كونه مطلباً تنموياً.

والله الموفق

المؤلف

2011/1/15

المحور الاول

البعد القومي للتعدادات السكانية

1 -المتغيرات الديموغرافية للسكان.
2 – الكرد في التعدادت السكانية
3 -سكان كردستان بين التقديرات والتوقعات
4 -المناطق المتنازع عليها و تعدادات السكان

المتغيرات الديموغرافية للسكان في كردستان العراق

خطت الدراسات السكانية في الآونة الاخيرة مراحل متقدمة، ما كانت لتخطوها لولا اهمية المجالات التي استلزمتها مثل تلك الدراسات... بيد انها لم تأخذ طابعها العلمي الا في بدايات القرن الماضي،حيث عولجت قضايا السكان باصالة وموضوعية. ان اهمية الدراسات السكانية، لا نتحدد في كونها مصدر جميع الظواهر الاجتماعية،و الاقتصادية حسب، بل و كذلك لثارها البعيد المدىفي المتغيرات السياسية و العسكرية الادارية.. لذلك فكرت الدول ومنذ القديم، بضرورة القيام باحصاء لسكانها[1].

ولاشك، في ان للنمو السريع للسكان، وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية...اضاف الى تلك الدراسات اهمية اكبر، كان حصيلتها تعدد المؤتمرات السكانية التي اخذت طابعاً دولياً... تعالج مايستجد من متغيرات ديموغرافية على المستوين الاقليمي والعالمي.

و على الرغم من تلك الاهمية، فان الدراسات السكانية ذات العلاقة بسكان كردستان هي في ادنى مستوياتها، لاسيما مايخص حجم و نمو السكان، وتوزيعهم الجغرافي و خصائصهم الحضارية المختلفة ومن ابرزها التوزيع القومي واللغوي... مما يجعل اي تخطيط بهدف التطوير والتنمية، امر سابق لاوانه دون وجود المعطيات الديموغرافية في عمليات التخطيط[2].

من هنا تبرزالحاجة الماسة الى دراسات تفصيلية لعناصر السكان و متغيراتها في اقليم كردستان العراق، كنموذج لدراسات تالية لأجزاء اخرى من كردستان.

مشكلات الدراسات السكانية:

تقوم الدراسات السكانية اساساً على مدى توفر البيانات و الارقام التفصيلية والدقيقة، ذات العلاقة بالمتغيرات الديموغرافية، و بدون هذه الاسس، فمن الممكن معرفة واقع و اتجاهات السكان.وفي العراق، تعد الارقام و البيانات الخاصة بالسكان،والتي سبقت احصاء سنة 1947، مجرد تقديرات او تخمينات

لا يمكن الاعتماد عليها، فلا غرو ان نجد تبايناً كبيرا في تقديرات حجم السكان الكرد في العراق من نصف مليون الى اكثر من مليوني نسمة[3] .بيد ان هذا لايعني ان نتائج تعدادات سكان العراق للسنوات التالية هي دقيقة او شاملة. بل هي الاخرى كانت تشوبها الكثير من النقص و عدم الدقة[4]. حيث جرى اغلبها، في ظروف غير مستقرة، ولا سيما تلك التي تخص اقليم كردستان العراق[5]. ولعل من المفيد الاشارة الى تقديرات لجنة عصبة الامم لحل مشكلة ولاية الموصل (1921–1922) التي يمكن ان تمثل الحد الادنى انذاك، لمعرفة حجم السكان و توزيعهم الجغرافي في الولاية المذكورة. وذلك على النحو التالي، انظر جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

سكان ولاية الموصل (1921–1922) بحسب الالوية[6]

الالوية	عددالسكان	%
الموصل	306000	38.2
اربيل	191780	24.0
السليمانية	191525	23.9
كركوك	111650	13.9
المجموع	800655	100

المصدر: تقرير لجنة عصبة الامم،ص36

و: فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص121–122

وهذا يعني، ان سكان الولاية يمثلون انذاك اكثر من 27% من مجموع سكان العراق[7] وفي ضوء نتائج تعداد السكان لسنة 1947، وعلى اساس ان اقليم كردستان العراق يضم المنطقة شمال مرتفعات حمرين والمتمثلة بمحافظات: دهوك، اربيل، السليمانية، كركوك واقضية : سنجار، تلعفر، تلكيف، الشيخان في محافظة نينوى، بالاضافة الى اقضية خانقين، مندلي وبدرة في محافظتي

ديالى وواسط. انظر الخريطة رقم (1). فان نسبة سكانه الى مجموع سكان العراق تجاوزت 30% [8].

خريطة رقم (1)

اقليم كردستان العراق

من جانب آخر، فان هذه النسبة اخذت بالانخفاض في احصاءات سكان العراق التالية،كنتيجة لسياسة التعريب التي انتهجتها الانظمة الحاكمة في العراق بحيث لم تتجاوز (20%) سنة 1997. لاحظ الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2)

سكان اقليم كردستان (1947–1997) بالنسبة الى سكان العراق[9]

السنة	%
1947	30.4
1957	23.4
1970	22.9
1977	22.4
1987	21.2
1997	19.6

المصدر: نتائج احصاءات السكان للسنوات المذكورة.

ومما يفسر هذا الانخفاض المستمر في نسبة سكان الاقليم، هو التباين في نسب الزيادة بينها وبين نسب سكان العراق. فبينما تجاوزت تلك النسب 9% سنويا خلال تلك الفترة، كانت لاتزيد على 6.4% سنوياًفي اقليم كردستان العراق. لاحظ الجدول التالي رقم (3).

جدول رقم (3)

نسب الزيادة السنوية لسكان العراق واقليم كردستان بين (1947–1997)[10]

الفترة	العراق	اقليم كردستان
1957-1947	3.1	1.7
1970-1957	3.5	3.3
1977-1970	4.3	3.9
1987-1977	3.6	2.9
1997-1987	5.5	5.5
1997-1947	9.4	6.4

المصدر: اعتماد على احصاءات سكان العراق لتلك السنوات.

ومما يلفت النظر في نتائج تلك التعدادات، هو الانخفاض المستمر، في نسب السكان الكرد في العراق. ففي ضوء تقرير لجنة عصبة الامم المشار الية آنفا، كانت نسبة السكان الكرد في ولاية الموصل فقط نحو خمس مجموع سكان العراق، موزعون على النحو التالي جدول رقم (4).

جدول رقم (4)
السكان الكرد في ولاية الموصل (1922)[11]

اللواء	عدد السكان	% من مجموعهم
الموصل	83000	16.9
اربيل	170650	34.8
السليمانية	189900	38.6
كركوك	47500	9.7
المجموع	491050	100

بيد ان هذه النسب سرعان ما اخذت تعاني الانخفاض، مع كل تعداد يجري في البلاد. ففي ظل نتائج تعداد 1947 ، كانت نسبة الكورد(18.7)% من مجموع سكان العراق، فيما بلغت في سنة 1957 (16.7)% و لم تتجاوز (14)% في ضوء نتائج احصاء السكان لسنة 1977، لاحظ الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)
نسب السكان الكرد في العراق (1947-1977) % من مجموعهم في العراق[12]

السنة	نسب الكرد%
1947	18.7
1957	16.7
1965	14.1
1977	14

المصدر: – احمد فوزي، وجبال ص35

– محمود الدرة، القضية الكردية ص83

– بيانات غير منشورةلإحصاء السكان في 1965–1977

ومن الملاحظ، ان اكثر المحافظات التي تعرضت للانخفاض في نسب السكان الكرد هي المحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي، مثل محافظات: نينوى. كركوك، وديالى..ففي محافظة كركوك مثلاً انخفضت نسبة الكرد بنحو (11%) خلال العقدين بين (1957–1977) بينما ارتفعت نسبة العرب بنسبة تزيد على (16%) من مجموع سكان المحافظة، و في محلفظة ديالى، انخفضت نسبة الكرد بنحو (7.4%) في حين ارتفعت نسبة العرب بما يزيد على (8%) خلال فترة نفسها لاحظ الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6)
سكان محافظتي ديالى وكركوك بحسب القومية (1957-1977) % (13)

القومية	محافظة كركوك		محافظة ديالى	
	1957	1977	1957	1977
العرب	28.2	44.4	79.3	87.4
الكرد	48.3	37.6	18.2	10.8
الترك	21.4	16.3	2.2	1.4
الاخرون	2.1	1.7	0.3	0.4
المجموع	100	100	100	100

- احصاء 1957، المصدر السابق
- الدباغ،ج1كورد وكةمةنةتةواية تيكةلي تر لةسةر دميَرِي سالي 1977

ولا ريب في ان حملات الهجرة والتهجير، وتسفير الكورد الفيلين، على امتداد القرن الماضي، الى جانب عمليات الابادةالجماعية، و حملات الانفال، و ظروف الحملات العسكرية المستمرة في اقليم كردستان العراق ولا سيما بعد ثورة ايلول 1961، و سياسة الدولة في تحجيم الكورد لصالح السكان العرب،من خلال زرع المنطقة بالمئات من القرى العربية... ناهيك عن سياسة التغير في الخريطة الادارية لمحافظات الاقليم... مايفسر الانخفاض المستمر لنسب السكان الكرد في الاقليم.

وتأسيساً لما سبق، فان هذه الدراسة، تطرح مسألة إعادة النظر، في كل تلك البيانات و المعلومات الخاصة بالتكوين الديموغرافي لسكان اقليم كردستان العراق و تدعو الى ايجاد ارضية مناسبة للقيام بمسح شامل للمتغيرات السكانية لاسيما و نحن نقترب من موعد قيام احصاء سكاني شامل جديد في العراق في خريف العام القادم .

ومن المعلوم، ان الميغيرات الديمغرافية ذات صلة وثيقة بما يطرا على المجتمع من تطورات اجتماعية و اقتصادية كما ان العلاقة بينها وبين اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ليست علاقة من طرف واحد، بل تمثل ظواهر متبادلة التأثير، مما يعني ضرورى العمل على وضع خطط و برامج تاخذ بنظر الإعتبار، الموازنة بين اتجاهات نمو السكان من جهة، والوضع الاقتصادي ونمط المتغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع الكردستاني من جهة اخرى.

والتخطيط، يعد، في كل الاحوال، القاعدة الاساسية التي تقوم عليها اية عملية تنموية. و بدونه لايمكن ان يكتب لها النجاح. كما ان غياب الارقام و البيانات الدقيقة و التفصيلية، عن المناطق ذات العلاقة بعمليات التنمية، سيهدد مصداقية ذلك التخطيط من هنا توصي الدراسة ب:

1 -تشكيل جهاز مركزي للاحصاء، تكون اولى مهماته، الاستعداد للمشاركة في التحضير للتعداد السكاني القادم في العراق.
2 -دعم الجهاز المذكور، بكوادر علمية ومتخصصة بالتخطيط، الاجتماع، الاقتصاد، السكان... لتجاوز العيوب التي تميزت بها نتائج التعدادات السابقة للعراق ولاسيما في الاقليم.
3 -الاسراع في تطبيع الاوضاع في المناطق (المتنازع عليها) وإعادة رسم خريطة التشكيلات الادارية لإقليم كردستان العراق من خلال التطبيق الكامل للمادة (140) من دستور العراق الجديد.
4 -تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة باتجاه رفع الوعي القومي والوطني للمواطن، وتعريفه باهمية الاحصاء في هذه المرحلة وضرورة المشاركة فيه.

هوامش الدراسة:

1 -ابـراهيم العيسـوي، انفجـار سـكاني ام ازمـة تنميـة، دار المسـتقبل، 1985،ص13

2 -سعدي السعدي، التخطيط الاقليمي، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1989،ص90

3 -انظـر محمـد امـين زكـي، خلاصـة تـاريخ الكـرد وكردسـتان، مطبعـة صـلاح الـدين 1961،ص40 . وشـاكر خصـباك، الكـرد والمسـألة الكردية، بغداد،1959، منشورات الثقافة الجديدة،ص5.

وايضاً: عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد،1970 بيروت.

4 -مقبل عايد الحمد، تحليل لبعض الاحصاءات السكانية، مطبوعات جهاز المركزي، بغداد،1972ص5.

5 -خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، مطبعة زانكو، اربيل 1999، ص28.

6 -تقرير لجنة عصبة الامم لحل مشكلة ولاية الموصل سنة 1924، مطبعة الحكومة،ص 36. وفاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اسعد، بغداد، 1967/ص121-122.

7 -احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1982،ص18.

8 -خليل اسماعيل محمد، المصدر السابق. ص47.

9 -نتائج احصاءات سكان العراق للسنوات 1957،1947 ،1977،1987 ، وحصر السكان الاولى سنة 1970، وتقريرات سنة 1997.

10 -مصادر جدول رقم 2.

11 -تقرير لجنة عصبة الامم، المصدر السابق، ص93-95 .

12 -انظر: احمد فوزي، خناجر وجبال، بيروت 1961 ص35.

وايضاً: محمود الدرة ،القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، 1963، ص83، وشاكر خصباك، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، ص126–138.

ومديرية الامن العامة، التوزيع الديني لسكان العراق سنة 1977، بغداد،ص49.

13 - احصاء السكان لسنة 1957، وفيصل الدباغ**كـــورد و كةمةنةتةوايةتيةكاني تر، لة سةرضميَرى سالَي 1977، بةشي يةكةم هةوليَر**،ل10–17.

الكرد....في التعدادات الرسمية لسكان العراق

شجعت الظروف الطبيعية، سكان الكرد في اقليم كردستان، الاستقرار و الشروع في الزراعة،قبل ان تقوم في اية بقعةاخرى في العالم حيث تميز الاقليم بوفرة مياهه، وخصوبة تربته، وملائمة المناخ...فلا غرو ان يكون الموطن الاول للزراعة قبل ان يهاجر العديد من سكانه الى الجنوب، بعد انحسار مياه الخليج وظهور السهل الرسوبي.

من جهة اخرى، كان للموقع للجغرافي لاقليم كردستان دوره في تركيبه الاثنوغرافي فقد وفدت اليه جماعات كثيرة، وتعرض لهجرات بشرية متتالية، باعتباره جسراً يربط الشرق بالغرب. وكان ساحة لموجات سامية، وعربية، ومغولية...ولعل ابرز تلك الموجات، الفتح الاسلامي، والذي حمل العديد من القبائل العربية، الى مواقع مختلفة من ارض الاقليم، ثم كانت الموجات التركية خلال العهود التالية (الاموية والعباسية والسلجوقية واخيراً العهد العثماني) ((1))

واذا كانت الهجرات التي تعرض لها الاقليم غير مخططة حتى بدايات هذا القرن، فان ثم تخطيطا ظهر لتعريب المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، خلال القرن العشرين، ولاسيما في النصف الثاني من...بهدف تغير الطابع القومي لسكانه، باحلال قبائل عربية وعشائر بدوية،محل الكرد المرحلين((2))

لقد بذل(مدحت باشا)، جهوداً متميزة في عمليات اسكان العشائر العربية المتنقلة، في الاراضي العلئدة للدولة، وكان في مقدمة هذه العشائر عنزة،شمر، الدليم، وعشائر كعب.((3))

وبعيد قيام الحكم الملكي للعراق، عمدت الحكومات العراقية، الى توطين العشائرالبدوية،من خلال حفر الابار وتوزيع الارض، غير ان مشاريع التوطين هذه،اخذت صيغاً منتظمة ومبرمجة،تجاوزت الاهداف الاقتصادية، الى اهداف قومية، وقد ساهمت مثل تلك المشاريع للفترة بين عامي (1945–1958) في

تواجد واستقرار اعداد كبيرة من العشائر والقبائل العربية المتنقلة، ومن هذه المشاريع: الحويجة، سنجار، اللطيفية، الدجيلة، ومشروع المسيب((4)).

وتوسعت محاولات التوطين في اوائل الستينات، حيث بلغ عدد المستوطنات الجديدة التي بنيت بين عامي (1951–1965) نحو (400) قرية بين سنجار والحضر، و(152) قرية شمال سنجار، و(172) قرية في ناحية سنجار نفسها ((5)).

وتعرضت محافظة ديالى الى حملات تهجير مستمرة لسكانها الكرد. ففي الاربعينات من العقد الماضي تم ((تسفير)) الالاف من سكان مندلي وما جاورها من الكرد الفيليين الى الطرف الاخر من الحدود((6)).

وتصاعدت مثل هذه الحملات في العقد الثمانينات حيث شنت الحكومة العراقية حملة واسعة، اسفرت عن تهجير ربع مليون من الكرد الفيليين من مدن بغداد، بعقوبة، مندلي، المقدادية، خانقين، الكوت، وبدرة...الى ايران((7)).

وفي محافظة كركوك بدأت عمليات التعريب بعيد تأسيس الحكم الملكي في العراق، ففي عام 1937، تم اسكان (20) الف عائلة عربية في منطقة الحويجة، بين داقوق وتازه خورماتو. فيما توسعت حملات التعريب بصورة اكثر شموليةمنذ عام 1968، وامتدت الى مناطق التماس بين المجموعتين العربية والكردية في محافظات ديالى، كركوك، نينوى، ثم باتجاه عمق اراضي الاقليم فيما بعد.

واستغلت الحكومة المركزية، قيام الثورة الكردية بين عامي (1961–1991) في توطين اعداد كبيرة من القبائل و العشائر العربية، محل السكان الكرد المرحلين.كما عمدت الى نقل العمال والموظفين الكرد، واستبدالهم بالعوائل والعمال والموظفين العرب وسط مغريات كثيرة ومتنوعة.

وكانت اتفاقية (الجزائر) لعام 1975 بين الحكومتين العراقية والايرانية فرصة، انتهزتها الحكومة العراقية لإخلاء الشريط الحدودي ابتداء من مدينة زاخو وحتى مدينة مندلي من السكان والمستوطنات، وذلك بهدف:

1. تهجيرالكرد من كافة القرى والقصبات الحدودية، وبعمق تجاوز احياناً (30)كم ((8)).
2. تطويق اقليم كردستان، بمستوطنات وقواعد عسكرية او شبه عسكرية.
3. قطع خطوط التموين عن المقاتلين الكرد، والحد من الاستفادة من العمق الاستراتيجي الذي توفرة لهم قرى وقصبات الاقليم.

وجاءت الحرب العراقية الايرانية بين عامي(1980–1988) لتوفير فرصة اخرى، لإستعمال القوة في حرق وتدمير الاقليم ارضاًو سكاناً، وقد جربت الحكومة العراقية مختلف انواع السلاح بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل ، الامر الذي سبب خراباً شاملاً للسكان والمستوطنات... ونتج عن ذلك هجرة واسعة، وتهجير باتجاهات مختلفة الى خارج الاقليم. وكان لعودة الجيش والادارة الحكومية لارض الاقليم بعد انتفاضة 1991 دور كبير في هجرة مئات الالاف من سكانه باتجاه الحدود العراقية–الايرانية والعراقية–التركية. ولازالت اعداد كبيرة اخرى منهم تعيش في مخيمات بعيدة عن الوطن. فيما تركت اعداد اخرى خيامها على امل الحصول على مكان (امن) في اقطار اوربا وامريكا واستراليا.((9))

في ضوء ماسبق، يمكن ان نتفهم واقع التعدادات السكانية في العراق، وما تحمله من نقص وتشويه لحقائق حجم ونمو سكان اقليم كردستان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم الاثنوغرافي.

التوزيع الجغرافي لسكان اقليم كردستان:

يتركز سكان اقليم كردستان في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من العراق،في محافظات: دهوك، السليمانية، اربيل، كركوك ومعظم محافظة نينوى بالاضافة

الى قضائي خانقين ومندلي، و تشير بيانات احصاء السكان لعام 1987، ان عددهم يبلغ (3.467.899) نسمة يمثلون(21.2%) من مجموع سكان البلاد.تضم محافظة كركوك 24% من مجموعهم في الاقليم تليها محافظة السليمانية بنسبة(23%)، ومحافظة اربيل (22%) ثم محافظتي نينوى و دهوك. لاحظ جدول رقم (1)

جدول رقم (1)

سكان اقليم كردستان بحسب المحافظة لسنتي 1957و1987

المحافظة	1957	1987	الملاحظات
دهوك	10.2	8.5	* تم احتساب كافة اقضية الموصل عدا قضائي المركز والثورة لسنة (1957) واقضية المركز والبعاج والحضر لسنة 1987 . (*) تم اضافة اقضية طوزوكفري لسنة 1987
الموصل(*)	15	17.7	
السليمانية	20.8	22.8	
اربيل	18.6	22.2	
كركوك(*)	26.5	24	
مندلي وخانقين	8.9	4.8	
المجموع	100	100	
نسبتهم الى سكان العراق	22.5	21.2	

و بالمقارنة مع توزيعهم النسبي لعام 1957، يلاحظ انخفاض نسبة سكان الاقليم من(22.5–21.2%) من مجموع سكان العراق، وكان الانخفاض النسبي واضحاً في محافظتي دهوك، والتأميم، وقضائي خانقين و مندلي.

* تمثل المحافظة في هذه الدراسة قضائي طوزخورماتو وكفري بالأضافةالى اقضية المركز والحويجة ودبس.

السكان الكرد في الاقليم:

في ضوء تقديرات عصبة الامم لعدد سكان الكرد في ولاية الموصل سنة 1923، بلغت نسبتهم نحو 17% من مجموع سكان العراق، فيما اعتمدت الامم المتحدة نسبة(18.7%) لتمثل نسبة مجموع سكان الكرد في العراق، واستناداً الى احصاء السكان لعام 1947، كان توزيعهم على النحو التالي:

جدول رقم(2)

السكان الكرد بحسب توزيعهم الجغرافي لسنة (1947)

اللواء	عدد الكرد	نسبتهم الى مجموع الكرد في العراق
الموصل	210920	23.5
اربيل	218995	24.3
السليمانية	222700	24.8
كركوك	151575	16.8
ديالى	72360	8.0
بقية المحافظات	23400	2.6
المجموع	988850	100

احمد فوزي، خناجر وجبال،35 عن احصاء السكان لسنة 1947 /125

بيد ان هذا التوزيع للسكان الكرد، تغير كثيراً في ضوء ، نتائج احصاءات سكان العراق للسنوات التالية، فانخفضت نسبتهم في تعداد السكان لعام 1957 الى(16.5%)، وفي تعداد السكان لعام 1965، بلغت النسبة (14.1%)، فيما لم تتجاوز(14%) في تعداد عام 1977 ((10)). و اذا اعتمدنا نتائج تعداد السكان في العراق لسنة 1957 والذي بلغ فيه مجموع السكان الكرد(1.042774) نسمة، وفي ضوء نسب الزيادة السنوية للفترة بين عامي (1957–1987)، فان عدد السكان الكرد يبلغ(2.689.000) نسمة سنة 1987، و(2.963.000) سنة 1995، فيما يتوقع ان يبلغ عددهم (3.402.000) نسمة سنة 2000 م. والفرق

كبير بين هذه التوقعات وما افرزته نتائج تعدادات السكان في العراق، فقد ظهر ان نسب النمو للسكان الكرد كانت تميل الى الانخفاض، فيما كانت نسب السكان العرب ترتفع باستمرار.

ولعل جدول رقم (3) يكشف الضوء على تلك الحقائق، حيث بلغت نسب النمو في محافظة الموصل(دهوك ونينوى) نحو 7% سنوياً للعرب، فيما بلغت بين السكان الكرد في محافظة دهوك اقل من 3 %، وانخفض حجم الكرد في محافظة نينوى بنسبة (0.1%) سنوياً.كما انخفض حجمهم في محافظة كركوك بالنسبة نفسها بينما ارتفعت نسبة السكان العرب بنحو(5%). وفي محافظة اربيل بلغت نسب الزيادة نحو (11%) بين العرب، لكنها كانت نقل عن 5% بين الكرد.

جدول رقم (3)

نسب الزيادة السنوية للسكان العرب والكرد بين عامي(1957–1977)

المحافظة	السكان العرب	السكان الكرد
دهوك	6.6	2.6
نينوى		0.1 –
اربيل	10.6	4.6
السليمانية	52.4	5.8
كركوك	5.0	0.1 –
ديالى	4.8	0.2
المحافظات الاخرى	4.5	50
العراق	6.7	3

من جهة اخرى، كشفت بينات نفسها عن زيادة سريعة جاً بين السكان العرب في محافظة السليمانية تجاوزت(50%) سنوياً، بينما كانت نقل عن (5%) في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق، وبالمقابل فان نسب الكرد كانت تقل

عن 6% في محافظة السليمانية فيما بلغت نحو (50%) في المحافظات المذكورة!!. نستنتج من ذلك:

1. تميل نسب الزيادة بين السكان الكرد الى الانخفاض لاسيما في المحافظت ذات التنوع الاثنوغرافي فيما تتصاعد نسب الزيادة بين السكان العرب.
2. ان محافظات الوسط والجنوب، تميزت بارتفاع كبير في نسب الزيادة بين السكان الكرد، مما يشير الى عمليات التهجير التي تعرض لها الكرد من مناطقهم الاصلية الى مثل ذلك المحافظات.
3. بلغت نسب الزيادة بين السكان العرب في العراق، ضعف مثيلاتها بين السكان الكرد، مما تؤكد المحاولات المستمرة في تحجيم عدد الكرد، و بالتالي التأثير على نسب تواجدهم الى مجموع سكان البلاد. ولذلك فأن نتائج احصاءات سكان العراق لسنة 1977، اشارت بما لايقبل الشك الى الانخفاض في نسب سكان الكرد في محافظات اقليم كردستان.

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي للكرد بين عامي (1947–1977)

المحافظات	1947	1957	1977
دهوك	35.4	83.2	76
نينوى		26.1	13.3
اربيل	91.3	89.0	86
السليمانية	98.4	98.4	93.6
كركوك	53	48.2	37.6
ديالى	26.6	18.2	10.7
العراق	18.7	16.5	13.95

احمد فوزي المصدر السابق والمصدر رقم (10)

ومن الجدول رقم(4)، لوحظ ان نسبة الكرد انخفضت في محافظة (كركوك) من(53.0–37.6 %) من مجموع سكان المحافظة، بين عامي(1947–1977)، فيما انخفضت من (27–11 %) في محافظة ديالى، وفي محافظة الموصل

(دهوك ونينوى) انخفضت نسبة سكان الكرد (35–25 %) من مجموع السكان، ثم تستثن اية محافظة من هذا الانخفاض. راجع جدول رقم (4) .

وبعد، فأن اية امة، لايمكن ان تتطور وتأخذ باسباب التنمية دون تخطيط شامل يأخذ بنظر الاعتبار كافة امكاناتها الطبيعية والبشرية ويلم بجميع متطلباتها المحلية والقومية، ويقيناً فان اي تخطيط لايكتب له النجاح،دون احصاء سكاني عام، يوفر الارضية المناسبة لمثل ذلك التخطيط.

وعليه، فمن المهم ان نوجه الاهتمام لقيام تعداد سكاني شامل في الاقليم، يتجاوز ماسبقت الاشارة اليها من مشكلات رافقت تعدادات سكان العراق، ويتيح الفرصة للكشف عن متغيراته الديمغرافية المختلفة، كما يمهد الطريق لنجاح خطط التنمية في الاقليم.

هوامش الدراسة:

1. خصباك،العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد 1973–211.
وايضاً حميد مجيدعارف، الاثنوغرافيا، بغداد، 1985–119.
2. خليل اسماعيل محمد، **دورايية ميَذوورييكانى دابةش بووني جوطرافى عةرةب لة عيراقدا، سياسةتى دةولةتى، ذمارة11 سالى** 1994-63.
3. نافع القصاب،ملامح جغرافية حول استيطان القبائل البدوية، مجلة الجمعية الجغرافيةالعراقية، مجلد(5). مطبعة اسعد، بغداد 1969–22.
4. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت 1966–28.
5. نافع القصاب المصدر السابق–24.
6. الملا جميل **الروزبيـــاني**، مندلي، مجلة المجمع العلمي العراقي، الهيئة الكردية، الجزء السابع، 1980–383.
7. لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق، العراق و المجتمع الدولي، دمشق 1991–19.
8. جرجيس حسن، تركيا في الاستراتيجية الامريكية، 1990–122.
9. **كرمانجطوندى، سي سالّي خةبات و وولاّتيَكي وبَران**(1961-1990) **سويد** 1990-48.
10. وزارة الداخلية، نتائج تسجيل السكان لعام 1957 ومسودات نتائج تعداد 1965 وزارة التخطيط ومديرية الامن العامة، التوزيع الديني لسكان العراق، لسنة 1977،مطبعة المديرية، بغداد، 1978.

سكان كردستان..بين التقديرات والتوقعات:

تشير المصادر اليونانية الى ان ((كردستان)) عرفت في كتاباتهم باسم ((بلاد الكردوخين)). واستخدم هذا المصطلح لاول مرة، في اواسط القرن الثاني عشر، حيث اطلق ((سنجار)) اخر ملوك السلاجقة اسم كردستان، على احد اقاليم بلاده في شرق وغرب جبال زاجروس. كما يعتبر الرحالة ((ماركوبولو)) (1254–1323)م، اول من اشار الى هذا المصطلح. وورد في كتاب ابن المستوفي ((نزهة القلوب)) انها تقع بين اذربيجان شمالاً وخوزستان في الجنوب، كما تمتد بين اقليمي العراق والجبال.و على هذا الاساس فان الكرد يتوزعون، وكما ورد في كتاب ((تقوم البلدان)) لابي الفدا، في الاقاليم التالية: الجزيرة العراق العجمي، بلاد الروم، واقليم الجبال. وايده في ذلك ((ليسترنج)) وذكر بان الكرد يتوزعون في اقاليم: اذربيجان، اران، ارمينية، خوزستان، واقليم الجبال.

اما كردستان اليوم، فقد تقاسمتها دول المنطقة ارضاً وشعباً بين كل من تركيا، ايران، العراق، وسوريا، وفي ارمينيا. لقد اكد معظم الباحثين في اصل الكرد،انهم احد الشعوب هندو اوروبية التي قدمت على شكل موجات،استقرت على ارض كردستان الحالية. ورغم التشابه في بعض الصفات الانثروبولوجية، مع الشعوب المجاورة لهم، فان الشعب الكردى يتصف بخصائص تميزة عن الشعوب المجاورة له. ومع ذلك فالمجال لايزال واسعاًامام الباحثين في الكشف عن الاصول الاولى لهذا الشعب الذي تعرض تراثه وتاريخه الى التدمير والتشويه.

حجم ونمو السكان:

لقد عانى شعب كردستان، من التمزق والتجزئة الشيء الكثير، فعبر عصور التاريخ كان يتوحد تارة فيشكل دولة او امارةعلى ارضه، ثم يعود ليتجزا مرة اخرى، او يقع تحت سيطرة الاخرين. فلا غرو، ان تبقى هذه المنطقة غير

مستقرة على الدوام،الامر الذي يجعل حصر سكانها، وتوزيعها الجغرافي، امران في غاية الصعوبة، ليس لان الشعب الكردي يتوزع في اكثر من دولة وحسب، بل ولان البيانات الاحصائية، ولاسيما التي تتعلق بالتركيب القومي، اللغوي، والديني، غالباً مايشوبها النقص وعدم الدقة، الى جانب توجهات الانظمة السياسية التي تعاقب على حكم البلدان التي تتقاسم كردستان، وسعيها الى التقليل من حجم و دور السكان الكرد والتأثير على نسب تواجدهم وتوزيعهم الجغرافي. وعليه فان اكثر المشكلات التي تقف في طريق الباحث في سكان كردستان هي:

1 -قلة البيانات والارقام، سواء تلك التي تتعلق بحجم السكان او توزيعهم الجغرافي، وعدم الوثوق في المطبوع منها.

2 -التشت الذي تعرض له الشعب الكردي و توزيعه بين دول متعددة، وعدم وجود حدود سياسية او ادارية واضحة يمكن اعتمادها اساساً في مثل هذه الدراسة. ففي ايران تطلق ((كردستان)) على ولاية صغيرة شمال غرب البلاد، وفي العراق، تضم ثلاث محافظات جبلية فقط، بينما لا يعترف بهم كقومية في كل من تركيا والجمهورية العربية السورية.

3 -محاولات الدول المذكورة، في تحجيم دور الكرد و تقليل نسبتهم، من خلال عمليات الابادة الجماعية، او حملات الطرد والتهجير.. او التزوير في الاستمارات الاحصائية اثناء و بعد عمليات الاحصاءات السكانية.

من جهة اخرى، فان المعلومات التي تخص السكان المهاجرين اوالمهجرين خارج كردستان ، هي الاخرى غير دقيقة ايضا. ومع ذلك فان عددا كبير منهم يستقر في الوقت الحاضر في محافظات وسط وجنوب العراق، وفي شرق و شمال شرق ايران، وفي غرب وشمال غرب تركيا، كما ينتشرون في انحاء من سورية، وفي ارمينية، واذربيجان، فضلا عن اعداد اخرى، تتزايد باستمرار في معظم دول اوربا، اسيا، استراليا، الولايات المتحدة و كندا.

وو فقا للتقديرات التي اعتمدتها عصبة الامم لسنة 1925، فان عدد السكان الكرد يبلغ (3.2) مليون نسمة موزعون على النحو الاتي :

جدول رقم(1)

المنطقة	العدد (مليون)
كردستان تركيا	2
كردستان ايران	0.7
كردستان العراق	0.5
كردستان سوريا	–
المجموع	3.2

و في تقديراخر يعود للفترة قبل الحرب العالمية الاولى، بلغ فيه عدد السكان الكرد نحو (5.4) مليون نسمة يتوزعون على الاقطار المبينة في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

المنطقة	العدد (مليون)
كردستان تركيا	3
كردستان ايران	1.3
كردستان العراق	0.75
كردستان سوريا	0.35
المجموع	5.4

ومع قناعتنا، بان هذه البيانات، لاتمثل حقيقة حجم السكان الكرد وتوزيعهم الجغرافي، الا انها يمكن ان تشكل اساسا في هذه الدراسة، حيث لا تتوفر بيانات افضل منها. واعتماداً على متوسط التقدرين المذكورين فان عدد السكان الكرد يبلغ نحو (4.5) مليون نسمة، وذلك باضافة تقديرات عددهم في سوريا الى

التقدير الاول. وفي ضوءالزيادة السكانية للفترة بين اعوام(1920–1955) لدول المنطقة فان حجم السكان الكورد يقدر (9.3) مليون نسمة يتوزعون كما مبين في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3)

المنطقة	العدد (مليون)	سنة التعداد
كردستان تركيا	4.6	1955
كردستان ايران	3.0	1955
كردستان العراق	1.4	1957
كردستان سوريا	0.3	1955
المجموع	9.3	–

واعتماد على نسب الزيادة لسكان تركيا، بين اعوام(1957–1980) يمكن تقدير عدد السكان الكرد في كردستان تركيا ب(10.7) مليون نسمة تقريباً لسنة 1996. ويتوقع ان يصل عددهم (11) مليون نسمة سنة 2000 م. وفي ايران، وعلى اساس الجدول رقم (3)، فان عدد الكرد في كردستان ايران يقدر ب(5.2) مليون نسمة سنة(1975) يمثلون (16%) من مجموع سكان ايران، و بحساب نسب الزيادة السنوية لسكان البلاد للفترة بين اعوام (1956–1980) فان عدد الكرد يقدر ب(9.2) مليون سنة 1996، فبما يتوقع ان يبلغ عددهم سنة(2000 م) نحو (9.8) مليون نسمة. وذلك اعتماد على متوسط نسب الزيادة السنوية لسكان عموم ايران بين اعوام (1980–1990) .

وتشير البيانات عن عدد سكان الكرد في العراق، ان نسبتهم تتراوح بين (17–25 %) من مجموع سكان البلاد خلال العقدين الاولين من هذا القرن. وباعتمادنا متوسط تلك النسب، فان عدد السكان الكرد يقدر بـ(21 %) من مجموع السكان. وعليه فان عددهم في كردستان العراق يقدر ب (3.4) مليون

نسمة سنة 1987، وفي ضوء متوسط نسب الزيادة السنوية لسكان العراق، فان عددهم يقدر (4.6) مليون نسمة سنة 1996. ويتوقع ان يبلغ عددهم (5.2) مليون نسمة سنة 2000م. وفي كردستان سوريا ، قدر البعض عدد الكرد ب(290) الف نسمة في منتصف الخمسينات، فيما قدرهم اخرون ب(400) الف نسمة و اذا اخذنا متوسط التقديرين، وعلى اساس متوسط الزيادة السنوية لسكان سوريا بين اعوام (1963–1980)، فان عدد الكرد يقدر ب(1.050.000) نسمة في عام 1996. وباعتمادنا متوسط نسب الزيادة السنوية المتوقعة لسوريا بين اعوام (1980–2000) فان متوقع ان يصل عدد السكان الكرد في كردستان سوريا نحو(1.2) مليون نسمة سنة (2000م) لاحظ الجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

المنطقة	عدد الكرد سنة 1996	تقديرهم سنة 2000	نسبتهم الى مجموع السكان %
كردستان تركيا	10.7	11.5	19
كردستان ايران	9.2	9.8	16
كردستان العراق	4.6	5.2	21
كردستان سوريا	1.05	1.2	10
المجموع	25.6	27.7	–

وعليه فان عدد السكان الكرد في كردستان يقدر ب(25.6) مليون نسمة، فيما يتوقع ان يصل عددهم في نهاية هذا القرن الى (27.7) مليون نسمة، يمثلون في تركيا، (19%) من مجموع سكانها، وفي ايران (16%) وفي العراق

يقدرون ب(خمس) مجموع السكان، فيما تبلغ نسبتهم في سوريا نحو (10%) من سكان البلاد.

ان هذه الارقام التقديرية لعدد السكان الكرد في كردستان، لاتضم الكرد الموزعين في الشتات بعيدين عن الاهل والوطن.. كما لم تحسب الاقليات التي تعيش داخل كردستان من غير الكرد. وبالمقارنة مع حجم السكان في العالم، نلاحظ ان متوسط نصيب الدولة يبلغ (28) مليون نسمة للدولة الواحدة، فيما يقل عدد السكان عن هذا المتوسط في غالبية اقطار الارض. بل ان عدد سكان كردستان يزيد على حجم السكان في ايه دولة عربية باستثناء مصر، المغرب، الجزائر، والسودان. وثمة اقطار في العالم يقل حجم سكانها عن (5) ملايين نسمة لاحظ الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)

سكان عدد من اقطار العالم (مليون نسمة) لسنة 1983

الدولة	عدد السكان	الدولة	عدد السكان
البحرين		الكويت	
قطر	0.4	غامبيا	1.5
بروني	0.3	غينا الاستوائية	0.6
جزر المالديف	0.3	غينا بيساو	0.4
جيبوتي	0.2	موريتانيا	0.9
عمان	0.5		1.8
الامارات العربية	1.2		
جزر القمر	1.2	لبنان	3.5
جزرالرأس الاخضر	0.5	الاردن	3.3
قبرص	0.3	الصومال	3.6
	0.7	الغابون	2.0

المناطق المتنازع عليها وتعدادات السكان في العراق:

تؤكد الدراسات الاثارية، في ان كردستان العراق، كانت مستقرا لاقدم التجمعات البشرية التي كانت تجوب سهول وقدمات جبال ومرتفعات المنطقة منذ العصر الحجري القديم، قبل ان تتعلم الزراعة. ووفقاً للاثار التي تم الكشف عنها، فان (جرمو) شرق كركوك، تعد موطنا للبدايات الاولى للزراعة وذلك منذ (7) الاف سنة. وقد شجعت الظروف الطبيعية المتمثلة بخصوبة الارض، ووفرة المياه، وملائمة المناخ،على استقرار الانسان وامتهانه للزراعة.

ومن الملاحظ، ان الموقع الجغرافي لكردستان العراق، كان له اهمية متميزة على التكوين الاثني (القومي والديني) لسكانه، فقد كانت ولا تزال (جسراً) لعبور الجماعات والاقوام الوافدة من الشرق والغرب، مثلما كانت طريقاً للجيوش الغازية كما كانت موطنا للجماعات الوافدة من جزيرة العرب، ومن اواسط اسيا، ومن اوروبا... وعلى موجات متتالية عبر التاريخ.. وما من موجة مرت بالمنطقة واستقرت عليها، الا وتركت طابعها الديني او القومي او اللغوي..بحيث باتت تمثل على رأي الأديب الجغرافي المعروف الدكتور شاكر خصباك "متحفاً اثنوغرافياً" متميزا. كما ورد في مقدة كتاب استاذ "قسطنطين زريق " الموسوم " اليزيدية قديما وحديثاً" : ان الله جمع على ارضها مزيجا من الاجناس والطوائف والشعوب قد لانجد له مثيلا في اية بقعة من بقاع الارض.

ومع تعدد وتنوع الموجات البشرية التي وفدت الى المنطقة، فان الموجات العربية التي قدمت مع الفتوحات الاسلامية في القرن السابع الميلادي، من جزيرة العرب هي اكثرها تأثيرا في التكوين القومي والديني للسكان. وكانت المناطق المنبسطة والاراضي السهلية اكثرها تأثرا في عمليات التفاعل بين سكان البلاد الاصليين والوافدين العرب الذين استطاعوا على مر الزمن فرض لغتهم وديانتهم وعاداتهم على السكان، فيما استطاع سكان المرتفعات والمناطق الجبلية، الحفاظ على خصائصهم القومية والدينية واللغوية، وعلى تراثهم الشعبي والفلكلوري الى حد كبير. ويشير المرحوم الدكتور (محمد جاسم الخلف) في

كتابة " جغرافية العراق " الى انه " رغم الاختلاط والتمازج بين الشعوب عبر حقب التاريخ المختلفة، فان طابع الشعب العراقي يتميز بالسكان العرب في مناطق السهول الواطئة، والسكان الكرد في المرتفعات والسهول العالية، حيث كانت عمليات الاختلاط فيها اقل اثرا، لذلك بقيت الجماعات الوافدة تحتفظ بما ورثته من خصائص تميزها كاللغة والتقاليد والدين والطائفة. انظر خريطة رقم (2)

خريطة رقم (2)

خريطة التوزيع الاثني في العراق

لقد كان للعوامل الجغرافية دور كبير في تشكيل انماط التوزيع المكاني لسكان الاقليم حيث كان لانتشار الموارد المائية السطحية منها والباطنية، بالاضافة

الى انتشار السهول بين مناطق الجبال والمرتفعات، اثرا في اتخاذ توزيع السكان، نمطا " منتشرا" وباحجام صغيرة نسبيا. على عكس ما يلاحظ في وسط وجنوب العراق، حيث تمثل الموارد المائية العنصر الاساسي في ذلك التوزيع، لذلك اتخذ نمطاً (خطيا) يمتد مع الانهار وروافدها، وبتجميعات كبيرة الحجم. ان هذا نمط من التوزيع انعكس على توزيع الملكيات الزراعية التي تميزت بصغير حجمها على خلاف الملكيات الكبيرة في محافظات وسط وجنوب العراق، قبل تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي. فمعدلات القرى في اقليم كردستان لم يتجاوز (117) نسمة للقرى الواحدة سنة 1957 مقابل (247) نسمة للقرى في عموم العراق. بيد ان سياسة تجميع القرى التي تولت الحكومات العراقية مهمة تطبيقها في العقود التي سبقت انتفاضة اذار 1991. ولاسيما في اقليم كردستان، ادت الى اختفاء المئات من القرى الحدودية، وتلك التي كانت تنتشر في المناطق الجبلية والمرتفعات العالية، كنتيجة لتجميعها في (وحدات) او مجمعات سكنية بالقرب من المدن الكبيرة، او على امتداد الطرق العامة ليسهل مراقبتها والسيطرة عليها، لذلك كشف احصاء السكان لسنة 1987، عن تغيير شامل لمعدلات حجم سكان القرى بحيث ارتفعت الى (469) نسمة للقرى الواحدة.

من جانب اخر، فان التوسع في سياسة تعريب اقليم كردستان العراق، لم يقف عند حد التغير في التكوين القومي لسكانه، وحسب، بل وفي الاخلال في التوازن بين سكان الارياف وسكان المدن، كنتيجة لحملات التسفير والتهجير، وعمليات الانفال، واستخدام اسلحة الدمار الشامل، ولاسيما الاسلحة الكيمياوية والبايولوجية.. والتي شمات بشكل مباشر سكان مناطق الارياف ومزارعهم وحيواناتهم.. وادت الى موجات مستمرة من الهجرة نحو المدن. وتشير البيانات الى ان نسبة سكان الريف تجاوزت 74 % من مجموع سكان الاقليم سنة 1957، بيد انخفضت خلال العقدين التاليين الى 51 % سنة 1977، فيما ارتفعت نسبة سكان المدن بحيث تجاوزت 80 % في الوقت الحاضر.

ولاشك في ان هذا التغير في التوزيع الجغرافي للسكان سواء بالنسبة لمعدلات حجم الوحدات السكنية او بين القطاعين الريفي الحضري، انعكس اثارة على

مجمل اوضاع الاقليم، وباتت تهدد المجتمع الكردستاني، اقتصاديا او اجتماعيا ناهيك عن الجوانب الخدمية، والتي اخذت المراكز الحضرية والريفية تعجز في تقديم خدمتها للمواطن بالشكل المطلوب. كما كان، للتضخم الذي تشهده مدن الاقليم، اثره الكبير في التوسع المساحي على حساب الاراضي الزراعية المجاورة لها.

ويبدو ان معظم مدن الاقليم التي تميزت بوتائر سريعة في نمو سكانها لم يصاحبها توسع مقابل في الاساس الاقتصادي، لانه ومع التوسع في العمالة، فان معظمة كان في حقل الخدمات، مع توسع بطيء في القطاع الصناعي. ومن المهم ان ترتبط عمليات التطور والتنمية الاقتصادية بالتغييرات الديمغرافية فالعدد المتزايد لسكان المراكز الحضرية، يحفز على الاستثمار في الانشطة الاقتصادية المختلفة من اجل مواكبة احتياجاتهم و تلبية متطلباتهم.

ومع ان بوادر الاستقرار واعادة اعمار اقليم كردستان العراق شملا الاجزاء المحررة، بعد انتفاضة اذار 1991، الا ان اجزاء اخرى في محافظات نينوى، صلاح الدين، كركوك، ومحافظتي ديالى وواسط، لازالت تعاني الحرمان والاهمال، سواء من قبل الحكومة الاتحادية، او من قبل مسؤلي حكومة اقليم.. وبقيت الآمال معلقة على المادة (140) في عودتهم الى احضان الاقليم منذ عدة سنوات دون جدوى.. لقد عاش سكان المناطق المستقطعة من الاقليم حرباً ضروساً من قبل حكام العراق منذ عقود طويلة.. وقدموا الاف القرابين والشهداء لتحرير ارضهم والحصول على حقوقهم القومية..وعانوا خلاك ذلك: التشرد والتشتت وفقدان الهوية.. ولايزال سكان هذه المناطق يحلمون بالحرية والمساواة..الآمر الذي انعكس على توجهاتهم الاجتماعية والسايكولوجية، ناهيك عن تداعيات الاقتصادية والسياسية، مما يطلب من القيادة الكردية في الاقليم، الوقوف عندها طويلا وتقديم البرامج لحل مشكلتهم، ووضع حد لمعاناتهم..

وبينما تفتح القيادات في الاقليم، صدرها واسعاً لالاف المهجرين العرب من مسلمين ومسيحيين.. بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي في مناطقهم، وتقديم مستقرات وخدمات لهم، ومع مايمثل ذلك من مخاطر على المستوى الأمني او الاقتصادي او كليهما معا.. فان سكان المناطق المستقطعة

مـن الاقلـيم يعيشـون ظروفـاً اقتصـادية وامنيـة لايحسـدون عليهـا، وتفتقـر مستوطناتهم الـى الكثير من الخدمات وفـي مقدمتها، المـاء والكهربـاء والمراكز الصحية والتعليمية المناسبة.

ان امـام المسؤلين فـي الاقلـيم مهمـات تاريخيـة ليسـت بالسـهلة. للوصـول الـى وضـع ديموغرافي مناسب لامكاناته ومتطلباته الاقتصادية آخذين بنظر الاعتبار اتجاهات نمو السكان من جهة وتوزيعهم الجغرافي من جهة ثانية.. ورغم ان نسب نمو سكان الاقليم تتسم بالارتفاع قياسا الى نظائرها في الدول المجاورة، الا انـه لـيس بحاجـة الـى تشـجيع عمليـات " تحديـد النسـل" بـأي حـال مـن الأحوال..الا بمقدار ما تفرضه الضوابط الاجتماعية والاقتصادية على الاسر والعوائل في الاقليم، دون الحاجة الى تشريعات في سبيل ذلك.

ان ما تتطلبه هذه المرحلة هي اعادة النظر في الخطط والبرامج، القائمة وتوجيهها بما يخدم الشريحة الاكثر عدداً، والاكثر حاجة الى التغيير.. ومعلوم ان الخطط السابقة، لم تنجح على اية حال في اعادة التوازن الريفي– الحضري وكذلك على مستوى الوحدات الادارية، والتي لم ينلها التغيير منذ عقود طويلة الا نادراً، رغم كل المتغيرات الديموغرافية التي شهد الاقليم، كما بينا.

ان قيام تخطيط علمي، يرتقي الى مستوى الدقة والشمولية، ويقوم على قاعدة البيانات والمعلومات الصحية، ضرورة لازمة لتجاوز المشكلات التي يمر بها الاقليم على المستويين المحلي والاقليمي.. شريطة ان يكون القائمون على هذا التخطيط على مستوى من الامكانات التشريعية والتنفيذية، لتقديم البرامج الكفيلة بتجاوز معاناة المواطنين، وبخلاف ذلك فان كل الاجراءات الحالية المتمثلة بالمشاريع الاستثمارية ذات المديات قصيرة الأجل والمبنية على الربحية السريعة سوف تعمق تلك المعاناة، بالنسبة للشريحة الاوسع من السكان، الذين هم الاكثر حاجة الى تغيير اوضاعهم المعيشية وتحسين ظروفهم الاقتصادية.

المحور الثاني

المؤشرات الديموغرافية لسكان كردستان العراق

1-التوزيع القومي للسكان

2- اتجاهات النمو الحضري

3- مؤشرات الخصوبة

التوزيع القومي لسكان كردستان العراق

أ- اتجاهات نمو السكان:

تعد البيانات والارقام التي تفرزها نتائج تعدادات السكان، القاعدة الاساسية للدراسات السكانية. ويتوقف نجاح مثل هذه الدراسات، ومساهمتها في عمليات التخطيط والتنمية، على ما يتوفر للباحث منها، ومدى دقتها وشموليتها لمنطقة الدراسة.

ويفتقر اقليم كردستان العراق، الى تعدادات تعكس واقع ديموغرافية سكانه سواء من حيث الدقة، او الشمول، ورغم تعدد تلك التعدادات على امتداد القرن الماضي، فان أياً منها – باستثناء تعداد السكان لسنة 1957 – لا يرتقى الى المستوى المطلوب للدراسات ذات العلاقة بالتخطيط والتنمية القومية، لأنها جرت في ظروف كان الاقليم يعيش حالة حرب استنزاف مع الحكومات المركزية، ناهيك عن (سياسة التعريب) التي مارستها تلك الحكومات في الاقليم بهدف ترقيق الوجود الكردي في المنطقة.

ومن المعروف ان آخر تعداد جرى في العراق، وشمل محافظات اقليم كردستان، جرى في سنة 1987م، حيث كان القتال بين العراق وايران مستعراً، وكانت كردستان ابرز ميادين ذلك القتال الذي امتد بين سنتي (1980-1988)، الامر الذي حال دون نجاحه. ومع ذلك فان المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في الاقليم، وكذلك الباحثين يعتمدونه، رغم مرور اكثر من عقدين على ظهور نتائجه.

وفي ضوء نتائج اول تعداد لسكان العراق، تم اعتماده رسمياً وهو تعداد سنة 1947، فان نسبة سكان اقليم كردستان العراق كان قد تجاوزت (30) من مجموع سكان البلاد. بيد ان هذه النسبة اخذت بالانخفاض خلال العقود التالية،

بحيث كانت تقل عن (20) % سنة 1997، مما يعكس اتجاهات ترقيق سكان الاقليم، سواء من خلال حملات التهجير والتسفير، او عمليات التطهير العرقي والابادة، الجماعية، التي شملت كافة محافظات الاقليم ولاسيما خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. الى جانب التغيرات المستمرة في التشكيلات الادارية بما يخدم سياسة التعريب.

وتشير نتائج تعدادات سكان العراق، ان الكرد، كانوا الاكثر نصيباً في هذا الانخفاض، فبينما كانت نسب الزيادة (4.5)% سنوياً بالنسبة الى مجموع سكان العراق، فانها لم تتجاوز (3) % سنوياً بين سكان اقليم كردستان، لاحظ جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

نسب الزيادة لسكان محافظات الاقليم (1957 – 1977)

(%) سنوياً

المحافظة	مجموع السكان	السكان الكرد
دهوك	3.4	2.6
نينوى	4.7	0.1-
اربيل	4.9	4.6
السليمانية	5.3	5.8
كركوك	6.1	0.1-
العراق	4.5	3

ومن الملاحظ ان محافظتي نينوى وكركوك، اكثر المحافظات نصيباً في حملات ترقيق الوجود الكردي فيها، بحيث اخذت نسب الكرد الى الانخفاض فيها مقابل زيادات سريعة في نسب السكان العراق، مما يدل على التركيز في سياسة التعريب على هاتين المحافظتين، الامر الذي ادى الى انخفاض الكرد في العراق عموماً، وفي المحافظات ذات التنوع القومي على وجه الخصوص، كما سيظهر لاحقاً.

ب- التوزيع الجغرافي للسكان:

تشير التقديرات ذات العلاقة بحجم وتوزيع سكان العراق ان عددهم في اقليم كردستان العراق يتجاوز الستة ملايين نسبة في الوقت الحاضر آخذين بنظر الاعتبار، نسب الزيادة في العراق للفترة بين سنتي (1987-1997) ويمثلون نحو 20% من مجموع سكان البلاد.

وشهد القرن الماضي، تبايناً في التوزيع الجغرافي لسكان الاقليم، ويلاحظ من الجدول رقم (2)، ان ما يقرب من (90%) منهم يتواجدون في محافظات كركوك، السليمانية، اربيل، دهوك، ونينوى، فيما تتوزع البقية على محافظات العراق الاخرى، وفقاً لنتائج تعداد السكان لسنة 1957، بيد ان ثمة تغيرات ظهرت في خريطة التوزيع المذكورة، فبينما ارتفعت النسبة في محافظات اربيل، ونينوى والسليمانية، اتجهت في المحافظات الاخرى نحو الانخفاض، ولاسيما في محافظات وسط وجنوب العراق.

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الاقليم (1957-1987)%

المحافظة	1957	1970	1977	1987
دهوك	13.2	11.5	12.1	11.2
نينوى	11.7	14.3	12.2	12.8
اربيل	18.4	19.0	20.2	22.3
السليمانية	20.2	21.7	22.1	23.0
كركوك	26.2	24.7	27.0	25.8
بقية المحافظات	10.3	8.8	6.4	4.9
المجموع	100	100	100	100

جـ- التوزيع القومي للسكان:

لموقع العراق الجغرافي، اهمية متميزة في منطقة الشرق الاوسط، لكونه يمثل، وعلى مدى التاريخ الطويل، جسراً لعبور الاقوام الوافدة والجيوش الغازية بين الشرق والغرب. وكانت ارضه، على الدوام، ميادين لصراعات مستمرة بين تلك الاقوام والجماعات الوافدة او الغازية وكانت كردستان، بحكم تكوينها الطبوغرافي المعقد، وجبالها المرتفعة والتي تضم سهولاً غاية في الخصوبة وانهاراً دائمة الجريان... ملجأً للكثير من السكان الذين يتعرضون لمثل تلك المعاناة. لذلك، اصبحت تلك الجبال، ملاجئ لاقوام شتى وجماعات مختلفة، بحيث تعد كردستان اليوم (متحفاً) اثنوغرافياً لقوميات متنوعة وطوائف مختلفة.

ومن ابرز الجماعات التي عاشت على ارض كردستان او وفدت اليه، غير السكان الكرد، الاشوريون، الفرس، اليونان، الى جانب الموجات التركية. ويعد

الزحف العربي الى المنطقة اكثرها اهمية وذلك خلال وبعد الفتوحات الاسلامية للعراق في القرن السابع الميلادي، وفي ظل عمليات التمازج والاختلاط التي تمت بين تلك الاقوام والجماعات.. فان الكرد والتركمان والعرب يمثلون اليوم، القاعدة العريضة المكونة لسكان اقليم كردستان العراق، مما يتطلب الاشارة اليهم باختصار:

1- الكرد:

يعود السكان الكرد اساساً الى شعوب زاكروس التي توطنت المنطقة منذ اقدم العصور، وذلك قبل ان تزحف اليها موجات من الشعوب الهند واوربية فتقع تحت تأثيرها، لذلك يعد الكرد اليوم من الشعوب الهندواوروبية وفي الجزء الذي يتعلق بهذه الدراسة (كردستان العراق)، فان نسبة السكان الكرد في العراق، تتراوح بين (20-25)% من مجموع سكان البلاد وجاء في تقرير عصبة الامم لسنة 1924، ان عدد الكرد في ولاية الموصل التي كانت تضم ألوية (محافظات): الموصل، اربيل، السليمانية، كركوك، نحو نصف مليون نسبة موزعون على النحو الذي في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

السكان الكرد في ولاية الموصل سنة 1924

اللواء	عدد السكان الكرد	% من سكان اللواء
الموصل	83.000	27.1
اربيل	170.650	89
السليمانية	189.900	99.2
كركوك	47.500	42.5
المجموع	491.500	61.3

من جانب آخر، يستنتج المرحوم (محمد امين زكي) في كتابه (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان): ان مجموع الكرد في العراق لا يقل عن (600) الف نسمة يمثلون (19%) من مجموع السكان وتقترب هذه النسبة من تلك التي اعتمدتها الامم المتحدة، استناداً الى نتائج احصاء سكان العراق لسنة 1947، وتضم الالوية الاربعة المذكور نحو (90)% من مجوع السكان الكرد في البلاد، فيما يتوزع الاخرون على الوية (محافظات) العراق الاخرى، لاحظ جدول رقم (4).

جدول رقم (4)

التوزيع الجغرافي للكرد في العراق لسنة 1947

اللواء	العدد	نسبتهم الى مجموعهم في العراق	نسبتهم في اللواء
الموصل	210.920	23.5	35.4
اربيل	218.995	24.3	91.3
السليمانية	222.700	24.8	98.4
كركوك	151.575	16.8	53.0
ديالى	72.360	8.0	26.6
بقية الالوية	23.400	2.6	0.7
العراق	899.950	100	18.7

من جهة اخرى، فان هذه النسب اخذت تميل الى الانخفاض، بسبب تطبيق سياسة التعريب التي تت الاشارة اليها، ولاسيما في الالوية (المحافظات) ذات التنوع القومي مثل: الموصل، كركوك، ديالى، انظر جدول رقم (5).

جدول رقم (5)

التكوين القومي لسكان عدد من المحافظات (%)

القومية	محافظات ديالى		محافظة نينوى		محافظة كركوك	
	1957	1977	1957	1977	1957	1977
العرب	79.3	87.4	56.1	73.6	28.2	44.4
الكرد	18.2	10.8	30.7	25	48.3	37.6
التركمان	2.2	01.4	4.8	0.7	21.4	16.3
الاخرون	0.3	0.4	8.4	0.7	2.1	1.7
المجموع	100	100	100	100	100	100

2- التركمان:

يعود تاريخ استيطان التركمان في كردستان العراق، الى الفترات التي نزحت خلالها القبائل المغولية من اواسط اسيا، ثم العثمانية من تركيا اثناء وبعد السيطرة العثمانية على العراق وهم في ذلك صنفان:

أ- الذين قدموا مع الزحف المغولي وما بعده وهم التركمان واغلبهم من الشيعة.

ب- الذين قدموا مع الاحتلال العثماني للعراق وهم الاتراك.

وفي ضوء نتائج تعدادات السكان، تراوحت نسبتهم بين (1.2-2.2)% من مجموع سكان العراق، حيث تعرضوا شأنهم شأن الكرد الى حملات تهجير وترحيل وتعريب. لاحظ جدول رقم (6).

جدول رقم (6)

نسب التركمان في العراق (1920-1977)

السنة	%
1920	2.4
1957	2.2
1965	1.8
1977	1.2

ويستوطن التركمان شريطاً يمتد من تلعفر في محافظة نينوى، مروراً بكركوك، ودوزخورماتو، كفرى، خانقين وينتهي في مندلى من محافظة ديالى. ومن الملاحظ، انهم يتركزون في المدن والقصبات دون القرى، الا نادراً، ولا سيما في محافظة كركوك حيث تضم اكثر من 61% من مجموعهم الكلي في العراق في ضوء تعداد سكان العراق لسنة 1957، ونحو 27% في محافظة الموصل، و (5) % في محافظة اربيل. بيد ان احصاء السكان لسنة 1977، كشف عن

تغيير في هذا التوزيع، حيث بلغت نسبتهم في محافظة كركوك نحو 59% من مجموعهم في العراق. فيما انخفضت في محافظة نينوى. اما في محافظات وسط وجنوب البلاد، فقد انخفضت نسبتهم قليلاً من 7.2% الى ما يقرب من 6.9% من مجموعهم الكلي. لاحظ جدول رقم (7).

جدول رقم (7)

التوزيع الجغرافي للتركمان (1957-1977)

المحافظة	1957	1977
نينوى	26.5	6.9
اربيل	5.0	6.5
السليمانية	–	0.6
كركوك	61.3	58.6
صلاح الدين	–	10.5
بقية المحافظات	7.2	6.9
العراق	100	100

3- العرب:

اذا تجاوزنا الاستيطان القديم للعرب في العراق، فان القبائل العربية لم تتقدم باتجاه اقليم كردستان العراق، الا بعد الفتوحات الاسلامية في القرن السابع الميلادي، حيث دفعت بتلك القبائل باتجاه عمق الاقليم، وتصاعدت حركة الهجرة في التاريخ الحديث، ونزحت العشائر البدوية من جزيرة العرب وبلاد

الشام باتجاه منطقة الجزيرة في الموصل، ثم عبر نهر دجلة باتجاه محافظتي كركوك وديالى، وتواصلت هذه الظاهرة، بعد الحرب العالمية الاولى، ولاسيما بعد قيام الدولة العراقية.

وتشير نتائج تعدادات السكان في العراق الى ارتفاع مستمر لنسب السكان العرب، فبينما كانت تقل عن (77) % من مجموع سكان البلاد، سنة (1920) بلغت نحو (82)% سنة 1987، لاحظ الجدول رقم (8)، مما يعكس موضوع اتجاهات سياسية التعريب التي توسعت بشكل شمولي في العقود الاخيرة من القرن الماضي.

جدول رقم (8)

نسب السكان العرب في العراق (1920-1987)

السنة	%
1920	76.6
1957	79.2
1965	81.0
1977	81.8
1987	82.3

ويتباين توزيع السكان العرب بين محافظات العراق، ففي الوسط والجنوب تجاوزت نسبتهم (90)% ، لكنها تقل بالاتجاه شمالاً، بحيث لا تتجاوز (5.5) % في محافظة السليمانية، انظر جدول رقم (9).

جدول رقم (9)

التوزيع الجغرافي للسكان العرب في العراق لسنة 1977

المحافظة	957%	%1977
دهوك	56.1	18.5
نينوى		85.4

اربيل	6.6	10.4
السليمانية	1.1	5.5
كركوك	28.2	44.4
صلاح الدين	–	84.9
ديالى	79	87.5
بغداد	96	93.8
الانبار	99	97.5
واسط	99	99.4
بابل	99.7	99.0
كربلاء	92.7	99.4
النجف	–	99.5
القادسية	99.7	97.4
ذي قار	99.8	99.5
ميسان	99.7	99.6
المثنى	–	97.7
البصرة	98.9	98.4

4- الكلدان والاشوريون:

من الممكن تمييز نوعين من المسيحيين في البلاد، هما:

أ- المتوطنون: وهم بقايا سكان العراق الاقدمين، ويمثلهم الكلدان والسريان.

ب- الوافدون: وهم الارمن والنساطرة (الاثوريون) القادمين من تركيا وايران ولا سيما من حكاري واورمية.

وتتركز المجموعات المسيحية في المدن الكبرى بالدرجة الاساسية، وخاصة دهوك، الموصل، كركوك، ومدينة اربيل وعدد من قرى هذه المحافظات. ويمثلون نحو (5) % من سكان (محافظة) دهوك و (1) % من سكان محافظة كركوك ومثلها في محافظة بغداد لاحظ الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

التوزيع الجغرافي للمسيحيين في العراق (1977)

المحافظة	% من مجموعهم في المحافظة
دهوك	5
نينوى	0.1
اربيل	0.3
السليمانية	0.2
كركوك	1.0
بغداد	1.4

د- الهجرة:

الهجرة، كمصطلح، هي حركة الافراد او الجماعات من منطقة لاخرى بقصد الاقامة الدائمة وهي تختلف عن "التهجير" او "الترحيل" والتي تعنى تحريك الافراد او الجماعات من منطقة لاخرى قسريا. اما "التسفير" فتعنى تهجير

الافراد او الجماعات الى خارج الوطن، كما حصل بالنسبة للكرد الفيليين في العراق مثلاً.

وبينما يهاجر الانسان الى مكان آخر، بهدف تحسين وضعه الاقتصادي او الاجتماعي او لطلب العلم والمعرفة، وبالتالي فهو الذي يحدد المكان الذي يرغب الانتقال اليه وكذلك الفترة التي يبقى في المكان الجديد، فان "التهجير" او "التسفير" لا يعرف المكان الذي ينتقلون اليه او الفترة التي يقضونها فيه.

لقد شهد القرن الماضي حملات تسفير وتهجير واسعة للسكان الكرد في العراق، وتعرضت الآلاف من القرى والقصبات في اقليم كردستان العراق لعمليات الحرق والتدمير والابادة، لاسيما في النصف الثاني منه، حيث استغلت الحكومة العراقية، اتفاقية الجزائر بين العراق وايران سنة 1975، بتجريد مساحات واسعة من الاقليم من كل انواع الحياة، بهدف ايجاد احزمة امنية سواء مع امتداد الحدود مع ايران، وتركيا، وسوريا، او حول المدن الكردية المهمة للتحكم في اهلها والسيطرة عليها.

ويظهر ان حملات التهجير هذه، اتخذت محوران، الاول تحريك الجماعات الكردية العائدة بعد اتفاقية الجزائر، الى محافظات الوسط والجنوب، والثاني اقامة مجمعات كبيرة لتوطين سكان القرى التي تم الغاؤها او تدمرها في الاقليم.

اما حملات "التسفير" فقد طالت آلاف السكان الفيليين في مدن وقصبات محافظات بغداد، ديالى، وواسط. وذلك منذ العقد الرابع من القرن الماضي وحتى زوال النظام العراقي البائد سنة 2003من وقد كانت هذه الحملات تزداد اتساعاً كلما تأزمت العلاقات بين العراق وايران.

لقد خلفت هذه الحملات، نتائج ديموغرافية بالنسبة لسكان الاقليم، سواء في حجم ونمو السكان او في توزيعهم الجغرافي، واثرت على نسب التوزيع القومي

للسكان كما ذكرنا، مثلما اوجدت حملات التهجير والتسفير وكذلك الهجرة جاليات كردية، في كثير من اقطار العالم، ولاسيما في قارة اوروبا.

من جانب آخر، فان استقرار الاوضاع في اقليم كردستان العراق بعد انتفاضة اذار سنة 1991، والتحسن الامني والاقتصادي في الاقليم، والتوسع في المشاريع التنموية، شجع على عودة الكثير من المهاجرين والمهجرين والمسفرين الى الوطن.

اتجاهات النمو الحضري في كردستان العراق

المقدمة:

المدينة ظاهرة حضارية واجتماعية تختلف عن الظاهرات الطبيعية في كونها تحمل الانسان وحضارته. ومن ثم، فان دراسة المدينة كظاهرة جغرافية حضارية تتطلب الى جانب دراسة موضعها وموقعها، باعتبارها مسكناً للانسان، وصورة من صور استقراره وتنظيمه للمكان.

ويبدو ان ظاهرة النمو الحضري، وبروز المدن الكبيرة، وما عكستها من متغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، استقطبت اهتمام الباحثين والمخططين. وتشير اتجاهات التطور الحضاري، ان نمو المدن سوف يزداد بانتظار كل ما من شأنه التخفيف عن الضغط المتزايد على الخدمات الصحية والتربوية، فضلاً عن النواحي السكنية والغذائية.

وتمر كردستان العراق، في الوقت الحاضر، بتحولات اجتماعية واقتصادية متميزة ومتعددة الاتجاهات، ولعل من ابرز التحولات، حركة الانتقال نحو المدينة.. وقد تطورت هذه المراكز بحيث سجلت معدلات نمو السكان فيها وتائر عالية.. مما جعلت المنطقة تواجه العديد من المواقف التي تتطلب اتخاذ سياسات اجتماعية وعمرانية فعالة، لتنمية المؤسسات التحتية، بشكل تمكن المدن من مواجهة احتياجات هذا العدد المتزايد من السكان. وهو ما يهدف اليه هذا البحث

وقد ثبتت الدراسة الفرضيات التالية:

1- ان النمو الحضري في محافظات منطقة الدراسة، يتسم بوتائر عالية تلعب الهجرة فيها دوراً متميزاً.

2- التوزيع المنتشر للمستوطنات الحضرية، كما ان معظمها ذات حجم سكاني صغير نسبياً.

3- للعامل الطبيعي دور فاعل في حجم وتوزيع المستوطنات الحضرية.

ومع تعدد الاسس التي تميز الريف عن المدينة فان الاساس الديموغرافي يبقى الاكثر شيوعاً في التعرف على المراكز الحضرية.[*]

لذلك فان البحث، سيتبنى فكرة، ان التحضر عملية تركز سكاني، لواقعيته وامكانية تحديده، كما انه يوفر اساساً للمقارنة والتحليل وابراز الاتجاهات التي تمر بها عملية التحضر، والمشكلات التي تواجهها.

والملاحظ، ان التعدادات السكانية في العراق، لم تأخذ في تصنيفاتها للريف والحضر، حجم او كثافة السكان، ولا نشاطهم الاقتصادي بنظر الاعتبار، بل صنفت المراكز الادارية، على انها تجمعات حضرية، وما سوى ذلك فهو ريف.

وعلى الرغم من ان ثمة صعوبات في الاتفاق على الحد الادنى لحجم المراكز الحضرية، فان الرقم (5000) نسمة، يعتبر هو الانسب في تحديد المركز الحضري.[1]

استهدفت الدراسة.. تحليل الجوانب الديموغرافية لنمو المراكز الحضرية في محافظات كردستان العراق، والتعرف على الخصائص والمقومات الاساسية لعملية التحضر، والمؤثرات التي ساهمت في تطوير المراكز الحضرية وتنميتها.

في معنى الحضر والتحضر:

اشتق "التحضر" اساساً من المادة الاصلية "حضر"

---

[*] ثمة اساس في التمييز بين الريف والحضر، منها الاساس الاداري، الديموغرافي، المهني وقد يجمع البعض بين اكثر من اساس.. انظر تفاصيل ذلك في:

United Nation; Demographic year book, New York, 1955,P.16.

وكذلك: التحضر في الوطن العربي، ج1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1978، ص4 و ص756.

[1]– George, M.R.; Trends and patterns, of Urbanization in Iraq, Cairo Demographic center, 1973, P.4.

وشمل مصطلح "الحضر" كلا من الريف والمدينة. وذلك لأن سكان الريف مستقرون شأنهم في ذلك شأن المدن. بل ان سكان الريف اكثر ارتباطاً بالارض، لأنها محور حياتهم، ومع ذلك فان تعبير الحضر، يستخدم كمرادف للمدن فقط.[2]

ويمكن تعريف التحضر –كما نعنيه في هذه الدراسة– بانه التحول المتواصل من حياة الريف الى سكنى المدن، مع ما يصاحب ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية.[3] وهو ما تبنته الامم المكتحدة، حيث يمثل التحضر نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية.[4]

وثمة فرق بين النمو الحضري ودرجة التحضر، فالاول يشير الى زيادة عدد سكان المدن، فيما يعني الثاني، نسبة سكان المدن لمجموع السكان. ومن ثم فقد تبقى درجة التحضر ثابتة اذا ما ارتفع حجم سكان الحضر، بنفس النسبة التي ترتفع بها في الريف.

وتتضمن المراكز الحضرية في العراق، كافة المناطق التي يتواجد فيه مركز اداري وبلدية.[5]

التطور الديموغرافي للسكان الحضر:

---

[2] –المنظمة العربية للثقافة واعلوم، التحضر في الوطن العربي، المصدر السابق، ص297 وأيضاً: احمد كمال وآخرين، دراسات في علم الاجتماع، دار الجيل للطباعة القاهرة، 1974، ص30–31.

[3] – Hauser, Philip M.; Urbanization in Latin American, New York, John Wiley and sons, Columbia Unive. Press., 1967,P.21.

[4]– United Nation; Multilingual Demographic Dictionary English, section population studies, No. 2, 1958, P.18.

[5]– Shafi, Sayed S., Urban planning in Iraq, Baghdad, Develoment programme, March, 1972, P.122.

سبقت الاشارة الى ان التحضر من عمليات التغير الاجتماعي، تتم عن طريق انتقال االسكان الى المدينة، واستقرارهم بها. وقد يحدث العكس، حيث تغزو الاساليب الحضرية الريف، مما ينتج عنه امتصاص سكان القرى للقيم والسلوك الحضري.[6] فليس غريباً ان يلاحظ في الريف من يتصرف ويسعى ويفكر بطريقة اهل الحضر، كما ان في المدينة ممن يعيشون فيها، ويحتفظون بالطابع الريفي في تصرفاتهم... بيد ان سرعان ما تنضوي مثل تلك الجماعات تحت تأثير كثرة السكان، فتطغى اساليب الحضر عليهم.*

وسنؤكد في دراستنا هذه على:

1 -تطور نمو السكان الحضر في منطقة الدراسة.

2 -همية وعلاقة التطور بالمتغيرات الديموغرافية الاخرى.

اتجاهات نمو السكان:

من المعروف، ان نمو السكان في المدن ناتج عن تظافر عاملين هما:

ارتفاع معدلات النمو الطبيغي وحركة الهجرة.

والعراق، شأنه في ذلك شأن سكان الاقطار النامية، تعرض الى زيادة سريعة ومستمرة في السكان، لاسيما مع بداية هذا القرن وذلك بسبب الهبوط في نسب الوفيات، وخاصة وفيات الاطفال، مع بقاء نسب الولادات مرتفعة.

وتشير البيانات الى ان نسب الولادات بلغت نحو 4.3% من مجموع السكان فيما كانت نسب الوفيات تقل عن 1.1% وهذا يعني ان نسب النمو الطبيعي بلغت 3.2% من مجموع السكان.[7]

---

[6] – محمد بن عبدالمنعم نور، الحضارة والتحضر، دار المعرفة، القاهرة 1978، ص70.

* تشير بعض الدراسات الى ما يسمى بـ "التحضر الزائف"، فالانتقال الى المدينة لا يعني بالضرورة تطوراً اقتصادياً، او تحولاً من الحياة الريفية الى الحضرية: انظر في ذلك:
Mc Gee, T.G.; The Urbanization process in the third World, Exploration search of a theory, G. Bell, London, 1971, P.P.22-27.

[7] –وزارة التخطيط، كتاب الجيب الاحصائي (1976) ، ص16.

ولاريب ان نمو السكان الحضر في العراق، كان يزيد كثيراً عنه بين سكان الارياف. وقد بلغت نسب النمو خلال فترة الدراسة بين عامي (1957–1977) نحو (11%) سنوياً. فيما لم تتجاوز بين سكان الارياف (0.6%) سنوياً فقط.
وقد عكست النسب المذكورة آثارها على نمط التوزيع البيئي في العراق. فبينما كانت نسبة سكان المراكز الحضرية (38%) من مجموع السكان عام 1957، ارتفعت الى (64%) عام 1977، فيما انخفضت نسبة سكان الارياف من 62% الى 36% خلال الفترة نفسها.
وفي محافظات منطقة الدراسة ، بلغ عدد السكان (1.482.588) نسمة سنة 1977، وقد لوحظ بالمقارنة مع عام 1957، ان هذا العدد قد تضاعف. وقد بلغت نسبة النمو (4.6)% سنوياً خلال فترة الدراسة كما ان وتائر النمو طيلة الفترة المذكورة كانت في تصاعدت. فبينما كانت نسبة النمو بين سنتي 1957–1965، 2.4% ، ارتفعت الى 3.9% خلال عامي 1965–1970، ثم الى 4.9% سنوياً خلال الفترة التالية (1970–1977). انظر جدول (1).

جدول رقم (1)

نسبة التغير السنوي لسكان العراق ومحافظات منطقة الدراسة (1957–1977)

المنطقة	1957–1965	1965–1970	1970–1977	1957–1977
محافظة دهوك	2.2–	11.7	0.4	1.7
محافظة اربيل	4.0	2.3	5.0	4.9

محافظة السليمانية	4.2	2.5	7.2	6.3
المجموع الكلى	2.6	3.9	4.9	4.7
القطر العراقي	3.8	2.3	4.3	4.5

المصدر : المجموعة الاحصائية لتسجيل عام 1957.
نتائج التعداد العام لسنة 1965
خلاصة النتائج الاولية لحصر عام 1970
نتائج التعداد العام لسنة 1977 – غير منشورة–

وتتبوأ محافظة السليمانية المركز الاول بين محافظات منطقة الدراسة في نسب نمو السكان، حيث بلغت هذه النسب اكثر من (6)% سنوياً خلال الفترة بين عامي (1957–1977)، فيما كانت نحو (5)% في محافظة اربيل، و (1.7)% فقط في محافظة دهوك.

ومثلما كانت محافظة السليمانية اكثر محافظات المنطقة في نسب نمو السكان، فانها كانت كذلك في نسب النمو الحضري. فمثل هذه النسب بلغت 15.4% سنوياً في تلك المحافظة، بينما كانت 14.7% في محافظة اربيل و 12% في محافظة دهوك.

وفي ضوء ما سبق، فان ثمة فرقاً كبيراً يمكن ملاحظته بين نسب نمو سكان المدن، وسكان الارياف. ويشير الجدول (2) الى ان هذا الفرق بلغ نحو عشرة اضعاف في منطقة الدراسة. ففي مناطق الارياف، لم تتجاوز نسب النمو 1.6% سنوياً، فيما بلغت 15% سنوياً بين سكان المدن.

وتزداد النسب تبايناً بين محافظات المنطقة، ففي محافظة دهوك لوحظ ان نسب النمو الحضري بلغت 8% سنوياً خلال السنوات (1957–1965)، بينما شهدت مناطق الارياف هبوطاً في حجم سكانها، ولاريب ان مثل هذا التباين في نسب نمو السكان، لا يشير الى انحسار في حجم سكان الارياف، بسبب حركة الهجرة نحو المدن فحسب بل والى عيوب في البيانات ذات العلاقة باحصاء عام 1965، والتي عكست آثارها ايضاً على نسب النمو للفتره التالية

(1965–1970)، حيث شهدت ارتفاعاً غير اعتيادي في نسب نمو سكان الارياف بلغ 17% سنوياً مقابل 1% فقط بين سكان المدن.

وقداستطاع حصر السكان لعام 1970، ان يعطي ارقاماً افضل في هذا المجال.. الامر الذي عكس نتائجه على الارتفاع –غير اعتيادي0 لنسب نمو السكان، والتي عادت ترتفع من جديد بالنسبة لسكان المراكز الحضرية وبنحو يزيد على 14% سنويا. مقابل انخفاض في نسب نمو سكان الارياف بلغ (3.5)% سنوياً خلال السنوات بين عامي (1970–1977).

وفي محافظة اربيل، بلغت نسب السكان الحضر اكثر من ستة امثالها في الارياف، خلال السنوات بين عامي (1957–1965)، فيما كانت النسب متماثلة للفترة التالية (1965–1970)، ويعود مثل هذا التباين، أيضاً الى العيوب في البيانات الاحصائية لعام 1965، ويبرز التباين في نسب النمو مرة اخرى– بين سكان الارياف وسكان الحضر، خلال الفترة، بين عامي (1970–1977)، حيث بلغت 13% سنوياً في الحضر، و (0.1)% فقط بين سكان الارياف، انظر جدول (2).

وتميزت المستوطنات الحضرية في محافظة السليمانية، بنسب عالية في نمو السكان، بحيث بلغت ثلاثة امثالها بين سكان الارياف للسنوات (1957–1965)، وثلاثة عشر ضعف للفترة التالية (1965–1970)، ونحو ثلاثة اضعاف للسنوات (1970–1977).

جدول رقم (2)

نسب التغير السنوي لسكان العراق ومنطقة الدراسة بحسب البيئة (1957–1977)

المحافظة	1977–1987		1965–1957		1970–1965		1977–1970	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
دهوك	12.0	0.4–	8.0	4.3–	0.6	17.4	14.5	3.5–
اربيل	14.7	1.3	10.5	1.6	2.3	2.3	13.2	0.1
السليمانية	15.4	3.1	8.1	2.9	6.7	0.5	12.3	14.1

المجموع الكلي	14.6	1.6	9.0	0.5	3.8	4.0	13.0	0.7
القطر العراقي	10.8	0.6	6.3	2.2	8.8	2.8–	6.5	1.4

المصدر: مصادر جدول رقم (1)

ويشير الجدول رقم (3)، الى نتائج النمو السكاني في الارياف والحضر واثره على دراجة التحضر في محافظات منطقة الدراسة، حيث اتسمت الدرجة بالارتفاع خلال فترة الدراسة من (24–49)% من مجموع السكان. كما ارتفعت نسبة السكان الحضر من (7.6)% الى (9.5)% الى مجموعهم في العراق خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (3)

السكان الحضر في العراق ومنطقة الدراسة (1957–1977)

المحافظة	1957	1965	1970	1977
دهوك	1.2	33.7	12.9	42.9
اربيل	26.7	37.3	37.3	53.2
السليمانية	26.1	32.2	38.1	42.2
المجموع الكلي	23.8	34.4	34.2	48.6
العراق	38.3	44.2	57.0	63.7

المصدر: مصادر جدول رقم (1)

ولا ريب ان المتغيرات الديموغرافية آنفة الذكر، تعكس آثارها في نمو، سكان المراكز الحضرية في منطقة كردستان، او في زيادة عددها، والتي تجاوزت نسبها مثيلاتها في القطر. في محافظة دهوك، ارتفعت نسبة سكان المراكز الحضرية من 16%–43% من مجموع السكان خلال الفترة بين عامي 1957–1977، بحيث ارتفعت نسبة تمثيلها من 1.3%–1.4% لمجموع الحضر في العراق. وارتفعت نسبة سكان المراكز الحضرية في محافظة اربيل من 27% الى 53% خلال الفترة (1957–1977)، وقد نتج عن ذلك ارتفاعاً في نسبة تمثيلها الى مجموع السكان الحضر في العراق، وذلك من (3%–

3.8)، خلال الفترة نفسها. اما في محافظة السليمانية، فقد ارتفعت فيها درجة التحضر من 26% الى 47%، بحيث ادى ذلك الى ارتفاع نسبة سكان المراكز الحضرية في المحافظة المذكورة من 3.3%–4.3% من مجموع االسكان الحضر في العراق، لاحظ جدول رقم (4).

نخلص مما سبق، بأن نسب نمو السكان الحضر في محافظات منطقة الدراسة، تزيد كثيراً عن مثيلاتها في القطر العراقي، فبينما بلغت نحو (15%) سنوياً في الاول، فانها كانت اقل من (11%) في عموم القطر.

جدول رقم (4)

الحضر في محافظات منطقة الدراسة بالنسبة الى مجموعهم في العراق (1957–1977)

المحافظة	1957		1965		1970		1977	
	% الى مجموع السكان الحضر		% الى مجموع السكان الحضر		% الى مجموع السكان الحضر		% الى مجموع السكان الحضر	
دهوك	1.3	2.9	1.4	1.9	2.6	1.4	1.4	2.1
اربيل	3.0	4.3	3.7	4.4	4.4	3.7	3.8	4.5
السليمانية	3.3	4.8	3.6	4.9	5.0	3.6	4.3	5.8
المجموع الكلي	7.6	12.0	8.7	11.2	12.0	8.7	9.5	12.4
العراق	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مصادر جدول رقم (1)

العوامل المؤثرة في النمو الحضري:

ثمة عوامل تقف خلف عملية التحضر في محافظات منطقة الدراسة –ولم يكن دور هذه العوامل مستقلاً عن بعضها، وانما عملت وتعمل بشكل متكامل بالرغم من تباين كل منها مكانياً وزمانياً.

ولاشك، فان ظاهرة التحضر في محافظات منطقة الدراسة، ليست وليدة الامس القريب، بل قديمة قدم حضارتها، بالرغم من ان مفهوم التحضر قد تغير كماً نوعاً عبر التاريخ. وبدأت معظم المراكز الحضرية، ذات وظائف متخصصة

برزت استجابة لضرورات ومتطلبات السكان، وقد تخصصت المدن تبعاً لذلك الى مدن: دينية، وعسكرية، وسياسية، ومدن اقتصادية... وكثيراً ما تجمع المدينة عدد من الوظائف. واهم هذه العوامل.

1- العوامل الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية، ابرز العوامل التي تؤثر في نشأة وتطور المدن. وتتضح اثر هذه العوامل في معظم المستوطنات الحضرية في منطقة الدراسة، لاسيما تلك التي تقع عند الحواجز الجبلية. فيما يدين عدد آخر منها الى تحكمها في الممرات الجبلية..

وتغلب على المنطقة صفة التضرس، حيث تنتظم الجبال في سلاسل تمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي بارتفاع يتراوح بين 500-3600متر، وتزداد ارتفاعاً في الاتجاه نحو الشمال الشرقي. وتخترق المنطقة العديد من الاودية الضيقة والعميقة، مما تزيد من صعوبة الاتصال بمراكز المدن الرئيسية، وتمثل الممرات الجبلية، الطرق الرئيسية في الاتصال، كما تنبثق من الجبال ينابيع وعيون تجري فيها مياهاً غزيرة، فيما يجرى بعض منها على هيئة انهار قصيرة وسريعة الجريان. وتتميز المنطقة من جهة اخرى، بكونها تضم بين جبالها سهولاً خصبة يتجمع فيها السكان اهمها، سهول: السندي، رانية وشهرزور، انظر خريطة رقم (1).

ونظراً لارتفاع جبال المنطقة وخضوعها لمؤثرات الرياح الغربية، حظيت بأمطار غزيرة نسبياً، تزيد في معدلاتها على (500) ملم سنوياً، وتتجاوز الـ (1000)ملم في بعض الجهات. كما ان هناك غطاءً ثلجياً يكسو قمم وسفوح المنطقة الجبلية لفترة تتجاوز عدة اسابيع، الى جانب ذلك فان الصخور الجبرية المسامية التي تضمها، تسمح بترشح مياه الامطار والثلوج. لذلك ظهرت سلسلة من العيون والينابيع المنتشرة في المنطقة، ومع وجود التربة والمياه الكافية للزراعة، قامت وتطورت العديد من المستوطنات، فيما تحول بعضها بفضل موقعها الجغرافي الى مراكز سياحية متميزة. وقد ظهرت حيث السهول الجبلية

والسفوح الدنيا للمرتفعات، مستوطنات اخرى، لاسيما عند او بالقرب من طرق المواصلات والمنافذ والبوابات المؤدية الى الجبال. فلا غرو ان تزداد وتائر النمو في المستوطنات التي اتسمت بموقعها الجغرافي بالقرب من الحدود، كمدن زاخو، بنجوين، وبيارة... او بأهميتها السياحية، كمدن، شقلاوة، سرسنك، سرجنار، صلاح الدين، او دربنديخان، كم سنرى.

2- العوامل الديموغرافية:

يتحكم في النمو الحضري عاملان هما: الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات، والحركة المكانية، المتمثلة بصافي الهجرة. كما ذكرنا.

خريطة رقم (1)

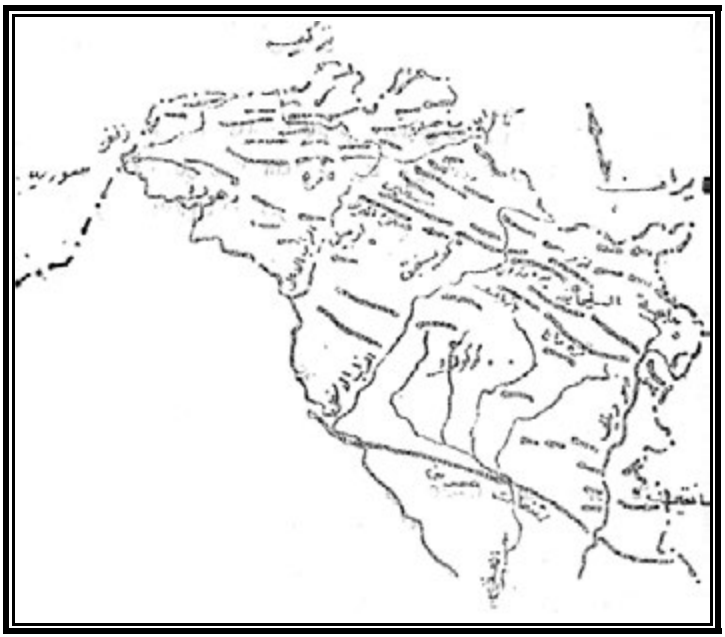

الجبال في منطقة كردستان العراق

ومع ايماننا بعيوب البيانات ذات العلاقة بحجم الولادات والوفيات فان المتوفر منها يشير ان نسب الزيادة الطبيعية تبلغ بنحو (25) بالالف من مجموع سكان محافظات منطقة الدراسة[8]. وبمقارنة هذه النسبة بنسب النمو السكاني للمحافظات المذكورة، فان نصيب صافي الهجرة تمثل نسبة لا تقل على اية حال عن 24 بالألف من مجموع السكان.*

---

[8] – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1981، بغداد، ص42–43.

1– نتائج احصاء السكان لسنة 1977 –غير منشورة.

* – يلجأ الباحثون غالباً الى جداول محل الميلاد حيث يصف الغرباء الموجودون في المدينة ونسبة كل محافظة الى مجموعهم. وتتبع في التعدادات السكانية احدى طريقتين: اما احصاء الموجودين فعلا في المكان حتى ولو كانوا ضيوفاً او ذوي اقامة قصيرة، وهي الطريقة الراهنة. او احصاء الموجودين حسب مكان الاقامة الاصلي وبها يمكن حساب حركة الهجرة بدقة. انظر:

ولاريب ان دراستنا للتركيب النوعي والعمري لسكان محافظات منطقة كردستان للحكم الذاتي، سيلقى مزيداً من الصور على مثل تلك العوامل والمؤثرات الديموغرافية.

التركيب النوعي والعمري للسكان:

من ملاحظة جدول رقم (5)، فان توزيع النسب النوعية لسكان محافظات منطقة الدراسة، يشير الى ارتفاع في نسب الذكور، سواء بالنسبة للمراكز الريفية او الحضرية. ومع ذلك فانها في الحضر اكثر ارتفاعا منها في الريف باستثناء محافظة السليمانية، ففي محافظة دهوك، بلغت نسبة الذكور (145) لكل مائة من الاناث في الحضر. وفي محافظة اربيل بلغت النسبة (127). فيما كانت نحو (116) في محافظة السليمانية.

جدول رقم (5)

سكان محافظات منطقة الدراسة بحسب النوع والبيئة (1957–1977)

المحافظة	1957		1970	
	حضر	ريف	حضر	ريف
محافظة دهوك	113	108	145	111
محافظة اربيل	116	97	127	102
محافظة السليمانية	109	108	116	121

وبالمقارنة مع بيانات عام 1957 يلاحظ ان الاخيرة كان اكثر توازناً.

ومن المعلوم ان تصاعد حركة الهجرة نحو المدن، يصار عادة الى ارتفاع في نسب الذكور بين سكان المراكز الحضرية. اذ غالباً ما يترك الرجال نسائهم، ويهاجرون الى المدن، طلباً للعمل، او سواهما، وتبرز الاسباب الاضطرارية

William p., "population", second ed., The macmilam company, London, 1969, p.30-31.

عند الاناث، فيما تقوى الاسباب الطوعية بين الذكور. كما ان طبيعة الظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة، لعبت دوراً مهماً في هذه المتغيرات. لذلك برزت النسبة النوعية بشكل متميز بين الفئات الشابة (20–64) سنة. فبلغت (196) لكل مائة من الاناث في محافظة دهوك في المناطق الحضرية. و((110) في الارياف. وفي محافظة اربيل، وصلت النسبة (159) في المراكز الحضرية مقابل (99) في الارياف.

وتستثنى من ذلك محافظة السليمانية التي تميزت نسبها النوعية بارتفاع في نسبة الذكور في المناطق الريفية، وخاصة بالنسبة للفئات (20–64) سنة والتي بلغت (138) لكل مائة من الاناث مقابل (127) في المدن.[9] وبالمقارنة مع البيانات ذات العلاقة بنسب النوع لعام 1957، يلاحظ انها عانت كثيراً من التذبذب والتغير، فيما كانت في عام 1957 اكثر توازناً، لاحظ جدول رقم (5). أما بخصوص التوزيع العمري لسكان منطقة الدراسة، فان الجدول رقم (6) يكشف عن قاعدة عريضة لصغار السن من فئة (20) سنة فأقل، والتي تزيد نسبتها على نصف مجموع السكان الحضر في محافظات المنطقة.[*]

ففي محافظة دهوك بلغت نسبة الفئات المذكورة نحو 51% من مجموع سكانها فيما بلغت 53% في محافظة اربيل و 55% في محافظة السليمانية. وتحركت الفئات العمرية (65) سنة فأكثر بين (3–3.3)% في محافظات منطقة الدراسة. وهذا يعني ان نسبة الفئات الشابة والتي يمكن ان تعكس القدرة على توفير وعرض القوى العاملة، تتراوح بين (42–46)% من مجموع السكان. وهذه النسبة تزيد الى حد ما على مثيلاتها في القطر العراقي.[10] لكنها

---

[9] –نتائج تعداد السكان لعام 1977 (محافظة السليمانية) و (محافظة اربيل) و (محافظة دهوك) –غير منشورة–.

[*] –ثمة دراسات تمثل صغار السن فيها (الفئات دون (15) سنة.

[10] – احمد نجم الدين، احوال السكان في العراق، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ص151.

وبالمقارنة مع نسبها في العالم والتي تبلغ 58%، تشير الى انخفاضها في محافظات المنطقة.

ويبدو ان فئات صغار السن، تبقى تمثل اكثر من نصف المجموع الكلي للسكان، سواء في الريف او في الحضر، الا انها اكثر ارتفاعاً بين سكان الارياف.[11]

جدول رقم (6)

السكان في محافظات منطقة الدراسة بحسب العمر (1977)

فئات العمر	محافظة دهوك		محافظة اربيل		محافظة السليمانية	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
19-0	51	58	53	58	55	54
64-20	46	38	44	38	42	42
65 فأكثر	3	4	3	4	3	4
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: نتائج الاحصاء السكاني لعام 1977

وهو امر طبيعي، يعكس المرحلة الاقتصادية، وطبيعة الظروف الاجتماعية في ان السكان في الارياف اكثر رغبة في انجاب الاطفال وتكوين الاسرة الكبيرة، وترتفع نسب الفئات الشابة (20-64) سنة بين السكان الحضر، فهي في محافظة دهوك (46%) من مجموع السكان الحضر مقابل (38%) في الارياف، وفي محافظة اربيل تبلغ نسبة تلك الفئات (44%) من مجموع السكان الحضر، فيما تصل الى (38%) بين سكان الارياف. وتكون النسب متماثلة في محافظة السليمانية.

ولا ريب فان ارتفاع نسب الشباب بين السكان الحضر، انما يشير الى توفر فرص العمل بشكل افضل، الى جانب ما تتمثل في المراكز الحضرية من

[11] – فوزي سهاونة، مبادئ الديموغرافيا، ص136.

خدمات ثقافية وترفيهية، ومرافق شتى، تشجع على امتصاص الفئات الشابة اليها.

3- العوامل الاقتصادية – الاجتماعية:

ان ثمة نوعين من النشاطات الاقتصادية تلعبان دوراً اساساً في نمو المدينة وتطورها، هما: الفعاليات الاساسية، والتي ينتج عنها تولد القوة الشرائية الرئيسية من خارج المدينة. وبذلك تكون هذه الفعاليات الاساس الاقتصادي للمدينة. ويكون بقاء المدينة ونموها معتمداً عليها. اما الفعاليات غير الاساسية، فهي التي تخدم الطلب المحلي على البضائع والخدمات، وتتضمن صرف الاموال التي حصل عليها من الفعاليات الاساسية، وتسمى بالفعاليات غير الاساسية.[12]

ويظهر ان معظم مدن محافظات المنطقة التي برزت فيها وتائر النمو السكاني بشكل متميز، لم يصاحبها توسع مقابل في الاساس الاقتصادي لها. فقد توسعت العمالة، لكن معظمه كان في حقل الخدمات، مع توسع بطئ في القطاع الصناعي، وهي ظاهرة يمكن ان تنسحب على معظم مدن العراق بل والاقطار النامية.

ومن الضروري ان ترتبط عمليات التنمية الاقتصادية بالتغيرات الديموغرافية فالعدد المتزايد في السكان الحضر، يحفز على الاستثمار في الانشطة الاقتصادية المختلفة من اجل مواجهة احتياجهم، ويصار الى امتصاص المزيد من السكان. وبالتالي فان وشائج الصلة تستمر معتمدة بعضها على بعض.

وتدين معظم المستوطنات الحضرية بأهميتها ونمو سكانها الى مركزها التجاري، سواء بموقعها في قلب سهل زراعي تحيط به الجبال، او عند منافذ الممرات الجبلية، لاسيما تلك التي تربط بين مناطق جبلية واخرى سهلية، بحيث تصبح سوقاً لتجمع اقتصادين متباينين هما: الاقتصاد الجبلي بحيواناته ومنتجاتها،

12 - Alexander John W.; "The Basic-Non Basic concept of Ubrna Geobomic function" Reading in Urban Geography, The Univ. of Chicago press, 1959, p.93.

وغاباته واخشابها، والاقتصاد السهلي بمحاصيله الزراعية ومواده المصنوعة، فضلاً عن كونها عقد مواصلات.[13]

وتمثل كل من مدينتي السليمانية واربيل، النموذج السائد للمدن التسويقية، فتدين المدينة الاولى بنموها السريع الى موقعها التجاري في منطقة جغرافية متميزة بالتعقيد الطبوغرافي وغزارة الامطار. ويلعب الموقع الجغرافي لمدينة اربيل دوراً متميزاً في اهميتها، فهي تقع في قلب سهل زراعي فسيح وخصب، هو سهل اربيل الذي تحيط به الجبال، حيث باتت مركز التبادل المنتجات الجبلية الزراعية والرعوية مع منتجات السهول. وقد ازدادت اهميتها من خلال دروها كمركز اداري في المنطقة.[14]

والى جانب ذلك، فان مدن: بنجوين، وحلبجة، وقلعة دزة، تمثل في الواقع سوقاً تجارية لتبادل المنتجات السهلية والجبلية، ساعدها على ذلك موقعها بالقرب من الحدود العراقية الايرانية. كما تمثل مدن دهوك، زاخو، والعمادية، دوراً مماثلاً في كونها مراكز لتسويقوتبادل المنتجات الجبلية والسهلية، بالاضافة الى مواقعها الحدودية.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ ان غالبية مدن المنطقة هي في الواقع "مدن اسواق" لذلك فان الحرف الاساسية لها ترتبط بشكل او بآخر بالخدمات التي تقدم للسكان الزراعيين الى جانب السكان الاصليين.

الهيراركية الحضرية:

تتميز المستوطنات في العراق، بكونها ذات حجم سكاني صغير او متوسط. فمئة (60%) من مجموعها الكلي يقل حجم سكانها عن (5.000) نسمة، فيما تزداد نسبة كل فئة من مجموع السكان بازدياد حجمها، وتصل اعلاها في فئة

---

[13] – شاكر خصباك، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، 1973، ص308.

[14] – عبد علي الخفاف، التركيب الوظيفي لمدينة السليمانية الكبرى، مجلة زانكؤ، المجلد 3، العدد 2، ص12.

(100.000) نسمة فأكثر ويبدو ان هذه المستوطنات لايزداد حجم سكانها فحسب، بل وتتعدد مراكزها ايضاً.[15]

ان التوزيع الحجمي للمستوطنات الحضرية في محافظات منطقة الحكم الذاتي، يماثل الى حد ما توزيعها في العارق. فقد لوحظ ان (97%) من مجموع هذه المستوطنات يقل حجم سكانها عن (50.000) نسمة، بينما تمثل المراكز الحضرية الصغيرة (اقل من 5.000) نسمة اكثر من (60%) من مجموعها الكلي. لاحظ جدول (7).

ويقل عدد المراكز الحرية بارتفاع المرتبة الجحمية. كما تزداد نسبة كل فئة من مجموع السكان الحضر بازدياد حجمها. ورغم من ان المراكز الحضرية الصغيرة (اقل من 500) نسمة تمثل اكثر من 60% منن مجموع المراكز الحضرية في محافظات منطقة الحكم الذاتي الا انها لا تضم سوى 11% من مجموع السكان. وبينما تضم المراكز الحضرية الكبيرة والتي يتجاوز عدد سكان كل منها (100.000)نسمة، اكثر من نصف مجموع السكان الحضر، الا انها لا تمثل سوى 3% من مجموعها الكلي. وتتمثل في مدينتي اربيل والسليمانية. حيث تضم الاولى 27% من مجموع الحضر في المنطقة، فيما تضم المدينة الثانية 24% من مجموع الحضر.

[15] –التحضر في الوطن العربي، المصدر السابق، ص105.

جدول رقم (٧)
المستوطنات الحضرية بحسب المرتبة الحجمية في محافظات منطقة الدراسة (١٩٧٧)

الفئة الحجمية	محافظة دهوك			محافظة اربيل			محافظة السليمانية			المجموع الكلي		
	العدد	%	السكان %	العدد	%	السكان %	العدد	%	السكان %	العدد	%	السكان %
٥٠٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠	-	-	-	١	٤,٥	٦٧,٥	١	٣	٥٤	٢	٣	٥١
٥٠,٠٠٠-٩٩٩٩٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٠,٠٠٠-٤٩٩٩٩	٢	١٥	٦٦	١	٤,٥	٥,٠	٣	٩	١٥	٦	٩	١٩
٥,٠٠٠-٩٩٩٩	٣	٢٣	٢١	٧	٣٢	١٦,٥	٨	٢٥	٢١	١٨	٢٧	١٩
أقل من ٥,٠٠٠	٨	٦٢	١٣	١٣	٥٩	١١,٠	٢٠	٦٣	١٠	٤١	٦١	١١
المجموع	١٣	١٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	١٠٠	٣٢	١٠٠	١٠٠	٦٧	١٠٠	١٠٠

المصدر: نتائج الاحصاء السكاني لعام ١٩٧٧

ويمكن تتبع تلك الظاهرة في محافظات منطقة الدراسة، ففي محافظة السليمانية، بلغت نسبة سكان المراكز الحضرية (اقل من 5000) نسمة، ما يقرب من 63% من مجموعها الكلي في المحافظة، لكنها تضم فقط اقل من 10% من مجموع السكان. وفي محافظة اربيل تمثل تلك المستوطنات 59% من مجموعها الكلي في المحافظة، لكنها تضم نحو 11% من مجموع السكان. ولا تختلف محافظة دهوك عن تينك المحافظتين، حيث تمثل المستوطنات الحضرية الكبيرة (62%) من مجموع المستوطنات الحضرية في المحافظة، لكنها تضم (13%) من مجموع السكان.

وفي دراستنا للهيراركية الحضرية في محافظات منطقة الدراسة يمكن القول بأن ثمة ارتفاعاً واضحاً في حجم السكان وعدد المراكز الحضرية خلال فترة الدراسة (1957–1977). ومن استقراء الجدول رقم (8) يلاحظ ان نسبة الزيادة في عدد المراكز الحضرية بلغت (29%) او (1.5%) سنوياً، فيما بلغت نسبة الزيادة في حجم سكانها نحو (11%) سنوياً.

وفي الوقت الذي كانت المراكز الحضرية الصغيرة (اقل من (5000) نسمة تمثل (85%) من مجموعها الكلي تضم (27%) من مجموع السكان الحضر عام 1957. تعرضت هذه النسب الى الهبوط سواء من حيث العدد او ما تضمه من السكان، حيث بلغت عام 1977 نحو 61% من مجموع المراكز الحضرية، تضم اقل من 11% من مجموع السكان.

وبالمقابل، لوحظ ارتفاعاً في نسبة عدد المراكز الحضرية الكبيرة (10.000) نسمة من 4%–12% خلال فترة الدراسة. كما ازداد حجم سكانها من 48%–70% من مجموع السكان.

جدول رقم (8)

المستوطنات الحضرية بحسب المرتبة الحجمية في منطقة الدراسة (1957-1977)

الفئة الحجمية	1957		1965		1970		1977	
	العدد%	السكان%	العدد%	السكان%	العدد%	السكان%	العدد%	السكان%
100.000- فأكثر	–	–	–	–	4	54	3	51
50.000-99999	–	–	4	56	–	–	–	–
10.000-49999	4	48	7	17	9	18	9	19
5.000-9999	11	25	25	10	12	12	27	19
أقل من 5.000	85	27	81	17	75	16	61	11
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مصادر جدول رقم (1)

وفي ضوء ذلك نخلص الى ما يلي:

1- تتسم المستوطنات الحضرية في منطقة الدراسة باتجاهها نحو تركيز السكان في وحدات حجمية كبيرة. ومع ذلك فان مثل هذه المستوطنات لم تزل تمثل نسبة متدنية، بالمقارنة مع المستوطنات الحضرية الصغيرة والتي يقل عدد سكانها عن (5000) نسمة.

2- على الرغم من سيادة المستوطنات الحضرية الصغيرة، الا انها لا تضم سوى نسبة ضئيلة من مجموع السكان الحضر في المنطقة. فيما تضم المستوطنات الحضرية الكبيرة، نسبة اكبر من السكان.

3- يقل حجم سكان اكبر المستوطنات الحضرية في المنطقة عن (200.000) نسمة.

4- ليست ثمة مدينة رئيسة واحدة في منطقة الدراسة، فهناك تقارب بين حجم سكان مدينتي اربيل والسليمانية. حيث تضم الاولى (27%) من مجموع السكان الحضر، وتضم الثانية نحو (24%)، ثم مدن المرتبة الثانية وهي: دهوك، وتمثل 6% من مجموع السكان الحضر، وزاخو (4%)، ومدينة حلبجة (3%).

وقد ترتب على انتشار الحضرية في منطقة الحكم الذاتي، ان تغيرت اهمية وموقع المستوطنات تبعا لاحجامها. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التطور التاريخي لترتيب المراكز الحضرية الرئيسة في محافظات المنطقة بين عامي (1957–1977). لاحظ جدول رقم (9).

جدول رقم (9)

المستوطنات الحضرية بحسب ترتيبها الحجمي للفترة بين (1957–1977)

1957	1965	1970	1977
1–السليمانية	1–اربيل	1–السليمانية	1–اربيل
2–اربيل	2– السليمانية	2–اربيل	2– السليمانية
3– كويسنجق	3–دهوك	3–دهوك	3–دهوك
4–رواندوز	4–زاخو	4–حلبجة	4–زاخو
5–زاخو	5–حلبجة	5–زاخو	5–حلبجة
6–دهوك	6–كويسنجق	6–كويسنجق	6–كويسنجق
7–حلبجة	7–عقرة	7–بشدر	7–بشدر
8–عقرة	8–شقلاوة	8–خورمال	8–**ضمضمال**
	9–بشدر	9–عقرة	9–شقلاوة
	10–رواندوز	10–شقلاوة	10–دربندخان
	11–بنجوين	11–بنجوين	11–كلار
		12–**سرضنار**	12–**سرضنار**
		13–رواندوز	13–رانية
		14–رانية	14–رواندوز
			15–بنجوين
			16–مركز رانية
			17–رواندوز

18-**ضوارقورنة**			
19-شهرزور			
20-سميل			
21-سرسنك			
22-ديانة			
23-عمادية			
24-بالك			
25-بيارة			
26-عينكاوة			
27-مخمور			
28-**ضؤمان**			

قاعدة المرتبة- الحجم وقانون المدينة الاولى

لاريب ان ثة علاقة بين توزيع المدن في منطقة او اقليم ما، وبين مراتبها واحجامها. والجغرافيون، شأنهم شأن المعنيين بالدراسات المدنية، يهمهم دراسة شبكات توزيع المدن، والتوازن بين مراتبها واحجامها.

وقاعدة المرتبة – الحجم، تحاول التوصل الى النظام الذي يمكن ان توجد عليه المدن في اقليم ما او في منطقة معينة. وتقضي القاعدة، انه اذا عرف حجم المدينة الاولى في اية منطقة، فان مرتبة اية مدينة اخرى تحدد عدد سكانها.

لقد لاحظ (جفرسون)، ان المتوسط العام لسكان المدينة الثانية (30%) بالنسبة لسكان المدينة الاولى، والمدينة الثالثة (20%). ويرى زييف ان حجم سكان المدينة الثانية $\frac{1}{2}$ حجم سكان المدينة الاولى، والمدينة الثالثة $\frac{1}{3}$ حجم سكان المدينة الاولى.. وهكذا.[16]

[16] – احمد علي اسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، ص170.

ومن الممكن ان ينطبق قانون جفرسون على مدن الاقطار الزراعية النامية اكثر من انطباقها على الدول الصناعية التي تلائمها قاعدة زييف ومع ذلك فثمة شواهد تؤكد على عدم وجود علاقة حتمية او ضرورية بين توزيع احجام ومراتب المدن والتطور الاقتصادي، او بينها وبين درجة التقدم الحضاري.[17]

وفي القطر العراقي كشفت الدراسات ذات العلاقة بهراركية المستوطنات الحضرية نموذجين هما:

1- الاولوية او المدينة الرئيسة (Primary)

2- قاعدة المرتبة- الحجم Rank –Size rull

ويبدو ان في ترتيب مدن العراق ميلاً واضحاً الى قاعدة المرتبة – الحجم ابتداءً من المدينة الثانية. في حين تظهر السيادة او الزعامة للمدينة الاولى "بغداد" فبينها وبين المدينة الثانية فاصل كبير جداً، حيث تبلغ ستة امثال المدينة الثانية.

وفي دراسة لمدن العراق الثمانية الاولى، وبالمقارنة بين توزيع احجام هذه المدن على اساس قاعدة المرتبة – الحجم، ونتائج (ستيوارت) يلاحظ:

1- ان مدينة بغداد واضحة الزعامة، واقرب مدينة اليها (البصرة) لا تمثل سوى (17%) من حجم المدينة الاولى.

2- ليس هناك تطابقاً –باستثناء بعض الحالات- بين ما يربط المدن العراقية الثمان، من حيث احجام سكانها ونسب بعضها للبعض الاخر، مع ما توصل اليه ستيوارت، او ما جاءت به قاعدة المرتبة –الحجم. وبالرغم من انه ليس ثمة توازن مع قاعدة المرتبة–الحجم التي تنطوي على تسلسل هرمي تدريجي. لكنه ايضاً ليس بالتوزيع المختل التناسب تماماً.

ووفي ضوء البيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة (1957–1977) لوحظ عدم استقرار مراتب واحجام المراكز الحضرية لمحافظات منطقة الدراسة. ففي عام

Carter H.; "The Study of Urban Geography and ed. Edward Arnald, 1975, p.p.H4-90.

[17] – غلاب، جغرافية الحضر، ص63–65.

1957، كانت مدينة السليمانية تمثل المدينة الاولى، تليها مدينة اربيل، ثم مدن المرتبة الثانية، وهي كويسنجق، وروانـدوز، وزاخو، ودهوك، فيما تبوات مدينة اربيل المركز المتقدم عام 1977 وجاءت السليمانية في المرتبة التالية، ثم دهوك، زاخو، حلبجة، وكويسنجق ممثلة لمدن الدرجة الثانية.

وتكشف البيانات ايضا، ان مدينتي السليمانية واربيل كانتا تتبادلان المركز الاول خلال فترة الدراسة، حيث احتلت مدينة السليمانية هذا المركز عامي 1957 و 1970، فيما تخلت عنه لمدينة اربيل في عامي 1965 و 1977.

وبينما كانت مدينة كويسنجق، تحتل المرتبة الثالثة بعد مدينتي السليمانية واربيل عام 1957، هبطت الى المرتبة السادسة خلال السنوات التالية، وفي حين كانت مدينة رواندوز تلي كويسنجق في الترتيب عام 1957، انحدرت في ترتيبها الى المرتبة العاشرة عام 1965. والمرتبة الثالثة عشرة عام 1970. ثم الى المرتبة الرابعة عشرة عام 1977.

وبالمقابل فان مدينة دهوك والتي قفزت الى المرتبة الثالثة منذ عام 1965، بقيت محافظة على مرتبتها خلال السنوات التالية. ويمكن القول بان مدن: زاخو، وحلبجة، وبشدر، وشقلاوة، كانت اقرب الى الثبات النسبي في مراتبها، انظر جدول رقم (9).

ويلاحظ ان ثمة تقاربا بين المدينتين الاولى والثانية على صعيد المراحل الزمنية المختلفة خلال فترة الدراسة. ففي بداية الفترة (1957)، كانت المدينة الثانية تمثل (82%) من مجموع سكان المدينة الاولى، بينما كانت تمثل عام 1977 نحو (86%) من مجموع سكانها، كما ان المدينة الثالثة، والتي تضم نسبة تزيد على 17% من مجموع سكان المدينة الاولى في بداية الفترة، بلغت في نهاية الفترة نحو (21%) من مجموع السكان.

فيما كانت المدن التالية، تتقارب كثيرا في حجم سكانها، وتتراوح بين (17-16%) من مجموع سكان المدينة الاولى عام 1957 فيما تحركت نسبها بين (21-8%) في نهاية الفترة (1977). لاحظ الجدول رقم (10)، وهو ما يشير

الى استقطاب المدن الرئيسية للعديد من الوافدين اليها وبنسب تزيد على مثيلاتها في المدن الاقل مرتبة، الامر الذي سبب في ارتفاع وتاثر نمو سكانها مقارنة بالمدن الاصغر حجماً.

جدول رقم (10)

المستوطنات الحضرية الرئيسة بحسب المرتبة لسنتي 1957 و 1977

المرتبة	(1975)		1977	
	عدد السكان	% من المدينة الأولى	عدد السكان	% من المدينة الأولى
المدينة الثانية	39913	82.0	166922	86.0
المدينة الثالثة	8482	17.4	40191	21.0
المدينة الرابعة	8237	17.0	30299	16.0
المدينة الخامسة	8033	16.5	20713	10.7
المدينة السادسة	7680	15.7	15319	8.0

المصدر: المجموعة الاحصائية لتسجيل عام 1957.

ونتائج احصاء السكان لعام 1977

وقد عكست الاختلافات في نسب نمو سكان المراكز الحضرية، خلال فترة الدراسة التباين في نسبة تمثيلها الى السكان في المنطقة، ففي بداية الفترة المذكورة (1957) كانت المدينتان الرئيستان (السليمانية واربيل) تمثلان 27% و 26% على التوالي من مجموع السكان الحضر في منطقة الدراسة، فيما كانت مدن الدرجة الثانية (كويسنجق، رواندوز، زاخو، دهوك، وحلبجة) تمثل نسبا مقاربة تتراوح بين (5–4%) المجموع الكللي للسكان الحضر، انظر جدول رقم (11). بينما شهدت نهاية الفترة اي عام (1977)، تغيراً واضحاً في نسب تمثيل تلك المدن لمجموع السكان الحضر في المنطقة، حيث ضمت المدينة

الاولى (اربيل) 27% من مجموع السكان الحضر، ومدينة السليمانية (23%). في حين تراوحت نسب المراكز الحضرية الأخرى بين (2–6)% من مجموع السكان الحضر مما يؤكد تحليلنا السابق، لطبيعة الجذب المتميز الذي تمثل في مدينتي اربيل والسليمانية وبدرجة اقل في مدينة دهوك. بينما كانت اقل فاعلية بالنسبة للمدن من الدرجة الثانية. ولا شك في انها اضعف في المدن الاخرى في المنطقة.

جدول رقم (11)

سكان المراكز الحضرية الرئيسة بالنسبة للسكان (1957 – 1977)

المرتبة	% 1957	% 1977
المدينة الاولى	27	27
المدينة الثانية	26	23
المدينة الثالثة	5	6
المدينة الرابعة	5	4
المدينة الخامسة	4	3
المدينة السادسة	4	2
المدينة السابعة	4	2

المصدر/ مصادر الجدول السابق

ويمكن ان نخلص مما سبق، بانه ليس ثمة فرق كبير بين حجم المدينة الاولى وحجم المدينة الثانية، وهي ظاهرة تتميز بها مدن منطقة كوردستان العراق، خلافا لما هو في معظم الاقطار او الاقاليم، التي تتسم بوجود مدينة رئيسة متميزة، ومع ذلك فان الفرق واضح بين هاتين المدينتين والمدن التالية. وهذا يعني ان توزيع مراتب واحجام مدن المنطقة لاتستجيب لقوانين جفرسون او قاعدة زيف.

ستراتيجية التحضر في منطقة الدراسة:

يمكن القول بان ثمة جوانب ثلاثة برزت على صعيد هذه الدراسة وهي:

1- الجانب الديموغرافي المتمثل بنمو المدن الرئيسة في محافظات منطقة الدراسة بوتاثر سريعة، فيما كانت اقل نسبيا في المدن الاخرى، وارتفاع نسبة المدن الصغيرة، والتي يقل حجم سكانها عن (5000) نسمة، وهو ما يعكس السمات الرئيسة لاقتصاد المنطقة من جهة، وتاثير الوضع الطبوغرافي على النشاط التجاري فيها من جهة اخرى. وكانت هذه المدن تنمو ويزداد عدد سكانها تبعا لاتساع الوحدة الاقتصادية التي تخدمها، وبقدر سهولة مواصلاتها وارتباطها مع غيرها من الوحدات... وبما ان معظم هذه الوحدات تشمل مناطق زراعية صغيرة هي مناطق الاحواض والسهول المحصورة بين الجبال. وان شبكة المواصلات – والى عهد قريب – كانت محدودة، لذلك لم يكن المجال كافيا لتوسع تلك المدن، او زيادة عدد سكانها بوتاثر سريعة.

2- الجانب الاقتصادي:

لا ريب ان تعقيد المنطقة طبوغرافيا، وانعزال اجزائها عن بعضها، ادى الى خلق وحدات اقتصادية محلية، ذات اقتصاد ذاتي، ساعد على ذلك قلة وسائل النقل والمواصلات وصعوبتها، الامر الذي عرقل والى حد كبير وصول المنتجات الزراعية الى اسواق المنطقتين الوسطى والجنوبية لاسيما المحاصيل التي تتعرض للتلف كالفواكه والخضروات.

3- الجانب الاجتماعي:

ان الحضرية، سواء في منطقة الدراسة او في العراق عموما، نتاج نمو متواصل يرجع بناريخه الى الاف السنين، لذلك فهي تتمثل في القيم الحضارية المنبعثة من تراثه الحضاري القديم الى جانب القيم الاجتماعية والحضارية الدخيلة التي زرعتها الموجات البشرية التي اجتاحته عبر التاريخ، فنمت واصبحت جزء من القيم الاجتماعية فيه. كما تاثرت بقيم الترييف القادمة من المناطق الريفية والتي لم تزل تدفع باموجه الى المدن... هذا الى جانب القيم الاجتماعية الاجنبية،

والتي تنتقل عبر الحدود من خلال التفاعل الحضاري او عبر رسائل الاعلام المختلفة[18].

ومن الممكن تبني ستراتيجية اساسية تضاف الى الاستراتيجية العامة للقطر، بحيث يصار الى الاهتمام بمنطقة اربيل، وعلى محور يمتد نحو مدن: كويسنجق – دوكان – السليمانية، واربيل – كركوك، واربيل– الموصل، الى جانب خط اربيل – صلاح الدين – شقلاوة، بحيث تقوم في هذا الاقليم، مجموعة مدن رئيسية، ويركز ايضا على منطقتي السليمانية و دهوك باعتبارها اقاليم ثانوية تضم مجموعات من المدن المركزية تتمثل في مدن دربنديخان، وكلار، وجمجمال و رانية، وجوارتة وحلبجة وهو امر يتطلب توزيع المؤسسات الانتاجية والخدمية على اسس متوازنة مع امكانات وحجم تلك المستوطنات، ولقد اكدت الامم المتحدة في هذا الصدد، ضرورة تطوير ستراتيجية التحضر بشكل يصار الى تنمية المدن المتوسطة والصغيرة[19]. بحيث يصار الى التخفيف من عبء المدن الرئيسة، والتي بدأت تان تحت تاثير الضغط الذي تتعرض له بسبب نمو السكان بوتاثر تزيد على امكاناتها التنموية.

وفي ضوء الاستراتيجية انفة الذكر من المفضل ان:

1– التوسع في الارض الحضرية: يجب الا يؤدي الى الانكماش في رقعة الارض الزراعية، وبالتالي حرمان المدن من اقاليمها الزراعية.

2– يعبر التقسيم الاداري للمنطقة عن التكامل بين المراكز الحضرية واقاليمها الريفية التابعة لها، بحيث:

أ– لا تعرقل حركة السكان اليومية، او ان تفصل بين محل العمل ومكان الاقامة.

ب– ان يكون لكل محافظة في المنطقة مركز يمثل ملتقى السكان فيها.

18– انظر: التحضر في الوطن العربي، المصدر السابق، ص94.

19– الامم المتحدة، صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، سكانيات، المجلد الثالث، العدد الاول، 1981، ص47.

ج- ان تضم كل محافظة من الامكانات الموارد، ما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه السكان.

د- من المفضل ان تتماشى مع ظواهر جغرافية متميزة، وكذلك مع حدود اقاليم الخدمات لمراكز الوحدات الادارية.

مصادر البحث

باللغة العربية:

1- اسماعيل، احمد علي، دراسات في جغرافية المدن، القاهرة، 1977.

2- خصباك، شاكر، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، 1973.

3- الخفاف، عبد علي، التركيب الوظيفي لمدينة السليمانية الكبرى، مجلة زانكو، مجلد 3 العدد (2)، مطبعة جامعة السليمانية، 1977.

4- سهاونة، فوزي، مبادىء الديموغرافيا، المطبعة الاردنية، عمان، 1982.

5- غلاب، محمد السيد، جغرافية الحضر، الاسكندرية، 1976.

6- كمال، احمد، واخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1974.

7- نجم الدين، احمد، احوال السكان في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، 1970.

8- نور، محمد عبدالمنعم، الحضارة والتحضر، دار المعرفة، القاهرة، 1978.

9- المنظمة لعربية للتربية والثقافة والعلوم، التحضر في الوطن العربي، ج1، للقاهرة، 1978.

10- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي والحضري، قسم الاسكان والمستوطنات البشرية، الهجرة والتحضر في اقليم الفرات الاوسط، بغداد، 1977.

11- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الجيب الاحصائي، بغداد، 1976.

12- وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1965، بغداد، 1973.

13- وزارة التخطيط، خلاصة النتائج الاولية لحصر السكن لسنة 1970، بغداد، 1972.

14- وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1977، جداول غير منشورة، بغداد، 1978.

15- وزارة الداخلية، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام 1957، بغداد، 1964.

باللغة الانكليزية:

1- Alexander. J. W.; The Basic – Non Basic Concept of Urban Economic function" Reading in Urban Geograpgy, Chicago, The Univ of Chicago press, 1959.
2- Carter H; The study of Urban Geography" 2nd ed. Edward Arlond, 1975.
3- George M.R.; Treands and patterns of Urbanization in Iraq Cairo Demographic Center 1973.
4- Hauser, Philip M.; Urbanization in Latin America" New Yurk, John Wlley and sons, Columbia Unive. Press, 1964.
5- Jones Emrys; "Town and eities" Oxford Univercity press. 1970.
6- Mc Gee T. G. " The Urbanization process in the third World Exploration search of atheory, G. Bell, London, 1971.
7- Shafi Sayed S; "Urban planning in Iraq, Baghdad, U. N. Development progamme, March, 1972.
8- United Nation, Demographic Year book, New York 1955.
9- United Nation, "Multilingnal Demorapgic Dictionary English section population stndies, No. 2 , 1958

مؤشرات الخصوبة في كوردستان العراق

دراسة لمحافظة السليمانية

تمثل الخصوبة او الانجاب عنصرا اساسيا في تحديد اتجاهات نمو السكان، وقاعدة لكثير من البرامج السكانية التي تصب في تيار خطط التنمية المحلية او الشاملة سيما وانها تعكس حالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى جانب المؤثرات البايولوجية.

ومن المعروف ان لتفاعل السياسات السكانية والاهدف الاجتماعية – الاقتصادية اثرهما في العديد من التحولات الديموغرافية، الامر الذي يدعونا للتوكيد على ان تنفيذ البرامج السكانية في ضوء الاهداف المطلوبة، كفيل بتسريع ونجاح حملات الاعمار والتنمية.

واقليم كردستان العراق وهو يمر بمرحلة انتقالية تتمثل في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية، بامس الحاجة الى دراسات (ديمغرافية) تفصيلية شاملة تهي الارضية المناسبة لتوجيه تلك التحولات، بما يخدم خطط التنمية(1).

في ضوء ما سبق وجدنا في دراسة (الخصوبة) في محافظة السليمانية مساهمة في الكشف عن واقع المتغيرات الديموغرافية للسكان، والعوامل التي تغاعلت في رسمها وتحديد اتجاهات الخصوبة في المحافظة املا في وضع سياسة سكانية تاخذ بنظر الاعتبار الموازنة بين متطلبات هذه المرحلة (الانتقالية) وحماية مكتسباتها من جهة والحجم السكاني المناسب لخطط التنمية والاعمار من جهة اخرى.

تقع محافظة السليمانية شمال شرق العراق وتعد اكبر محافظات اقليم كردستان العراق(*) مساحة وسكانا. وقد بلغ حجم سكانها في ضوء اخر احصاء جرى فيها سنة 1987 نحو (951723) نسمة، يتوزعون على مساحة تبلغ

(17023) كيلومتر مربع بكثافة (56) نسمة/كم2. فيما لاتتجاوز في العراق (38) نسمة/كم2.

تحد منطقة الدراسة من الشمال محافظة اربيل، ومن الشرق جمهورية ايران الاسلامية فيما تجاورها من الجنوب محافظة ديالى، وتتمثل حدودها الغربية بمحافظات اربيل، صلاح الدين، كركوك، انظر الخريطة رقم (1).

وتعد المحافظة الاكثر تجانسا بين محافظات الاقليم سواء من حيث طوبوغرافية الارض او اثنوغرافية السكان. فالمرتفعات والاراضي المضرسة هي السمة الغالبة فيها كما تنفرد بوحدتها القومية واللغوية والدينة حيث يشكل الكرد اكثر من (99%) من سكانها ومثل ذلك يمثل الاسلام من مجموع السكان.

وقد عرفت محافظة السليمانية بتفاعلها المتميز مع المتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي عاشها سكان الاقليم، الامر الذي ستتيح لهذه الدراسة الكشف عن هذه المتغيرات سواء باعتبارها اسبابا او نتائج في ذلك التفاعل، كما تم اعتماد نتائج احصاء السكان لسنة 1987 والذي يعد اخر احصاء جرى فيها اساسا في هذه الدراسة بالاضافة الى احصاء السكان لسنة 1977 للتحليل والمقارنة رغم ان مثل هذه البيانات لا تترتقى الى مستوى الدقة المطلوبة في مثل هذه الدراسات للظروف غير الاعتيادية التي كانت تعيشها المنطقة خلال تلك الفترة مما عكست ابعادها السلبية على الكثير من الظاهرات الديموغرافية لسكان المحافظة(2).

خريطة رقم (1)

موقع منطقة الدراسة من العراق واقليم كردستان

الخصوبة: المفهوم والقياس:

تعرف (الخصوبة) بانها العملية المعقدة والمسؤلة عن الاستمرار الحيوي للمجتمع مشكلة بذلك جانبا اساسيا في الدراسات السكانية، وخصوبة المراة هي قدرتها على الانجاب في ظل الظروف الطبيعية، ويستخدم معظم الديموغرافيين مصطلح الخصوبة (fertility) للدلالة على عملية الانجاب الفعلية، اما الخصوبة الحيوية (fecundity) فهي القدرة الفسيولوجية للمراة على الحمل والوضع او بمعنى اخر القدرة على الانجاب خلال فترة الحمل (3).

وتعد الخصوبة الفعلية الاساس في الدراسات الديموغرافية، ليس لانها من بين اهم العوامل المؤثرة في تغير حجم وخصائص السكان وفي رسم اتجاهات نموهم وتوزيعهم الجغرافي حسب، بل ولانها ايضا نتاج مثل تلك التغيرات.

لقد اولى الديموغرافيون وعلماء السكان اكثر من سواهم اهتماما في ايجاد افضل الطرق لمعرفة قدرة المجتمعات على الانجاب، وبما يجعلها قابلة للمقاومة والتحليل، وجرى العرف على ربط الخصوبة (بالمرأة) الى الحد الذي دعى ان تنسب المواليد اليها وحصرا بالمتزوجين منهن وذلك لسببين هما(4):

1. ان المراة هي الحاملة للجنين.
2. ان فترة الانجاب عند المراة محدودة بين سن البلوغ وسن اليائس.

وعليه فان نسبة الخصوبة تتمثل بعدد المواليد في فترة ما الى مجموع النساء المتزوجات او اللاتي في سن الحمل ووفقا للنسبة التالية:

نسبة الخصوبة العامة = عدد المواليد / عدد النساء في سن الحمل × 1000

من جهة اخرى فان الاعتماد على مؤشر كهذا يبدو محدود الفائدة للدلالة على ما يطرا من متغيرات على الخصوبة فمن المعروف ان الخصوبة قد تنخفض بينما تتزايد نسبة المواليد الخام نتيجة الارتفاع في نسب الخصوبة لفترة سابقة (5). لذلك تم ادخال تعديلات على مقايس الخصوبة بغعل التحسن الذي طرا على وسائل التسجيلات الحيوية للسكان ومن هذه المقايس حصوبة المراة خلال سنوات الزواج بحسب فئات العمر. وهي ما يعبر عنها بـ(الخصوبة الخاصة) وتتمثل ب:

نسبة الخصوبة الخاصة = عدد المواليد للمتزوجات في فئة ما/ مجموع المتزوجات في تلك الفئة × 1000

اما نسبة الخصوبة الكلية فهي مجموع نسب المواليد لكل سنة من سنوات الحمل.

مؤشرات الخصوبة:

من المعروف ان ما يقرر نسب الخصوبة، عاملان اساسيان هما متوسط الزواج، وسن الزواج، كما ان لفترة المعاشرة الزوجية دورا مهما في درجة الخصوبة، فالزوجة الولود التي تواصل العشرة الزوجية فترة اطول تنجب اطفالا

اكثر من تلك التي تتزوج في سن متقدمة او التي تفارق زوجها بسبب السفر او العمل او الحرب او الاسر او الهجر.

ومن الملاحظ ان الاناث في محافظة السليمانية يمثلون اكثر من 49% من مجموع السكان. وتتجاوز نسبة الاتي في سن الحمل (15–49) سنة، (41%) من مجموع الاناث في المحافظة. كما يلاحظ ان نسبة المتزوجات تزيد على (78%) من مجموع الاناث في سن الحمل، انظر جدول رقم1:

جدول رقم (1)

نسب الاناث في محافظة السليمانية (1977–1987) (6)

الفتة	1977 (%)	1987 (%)
الاناث الى مجموع السكان	45.7	49.2
الاناث في سن الحمل	41.1	41.2
المتزوجات الى الاناث في سن الحمل	91.5	78.2

من جهة اخرى فانه وعلى الرغم من الارتفاع في نسب الاناث الى مجموع السكان من (46–49)% بين عامي (1977–1987)، فان نسب المتزوجات كانت قد انخفضت في سنة 1987 وبشكل واضح من 91.5% الى 78% خلال القترة نفسها. الامرالذي يكشف عن دور الظروف غير المستقرة التي رافقت الفترة المذكورة في محافظة السليمانية والتي تمثلت في نتائج اتفاقية الجزائر بين عراق وايران لعام 1975 واثارها في تدمير القرى والتجمعات السكنية وتهجير اهلها، وفي اعادة توزيعهم الجغرافي ثم قيام الحرب الايرانية العراقية للفترة بين عامي (1980–1988) وما ولدتها من تغير في كثير من المظاهر الديموغرافية لسكان المحافظة والتي كان لها دور في توجيه الخصوبة وفي ايجاد فجوة في النسب النوعية للسكان والتي انخفضت من (119–103)

لكل مائة من الاناث بين سنتي (1977–1987)، وكان هذا الانخفاض اكثر وضوحا بالنسبة للفئات العمرية الشابة لاحظ جدول رقم2:

جدول رقم (2)
سكان محافظة السليمانية بحسب النوع وفئات العمر
(1977– 1987) (7)

الفئة (سنة)	1977 (%)	1987 (%)
19–15	80.8	112.7
24–20	170.1	97.5
29–25	144.2	62.6
34–30	122.2	98.3
المحافظة	117.8	103.1

ومعلوم ان مثل تل الظروف، كانت قد عملت على موت او اسر، او فقدان او تشريد الالاف من سكان منطقة الدراسة، كما تسببت في تاخير سن الزواج وربما في عدم استمراره، وفي تباعد العلاقات الزوجية، ولفترات كانت تطول احيانا لعدة شهور، وربما لستوات. ومعلوم، في ان (لسن الزواج) تاثيره المباشر على الانجاب وبالتالي على مستوى خصوبة السكان، فبقاء المراة فترة اطول في البيت الزوجية، والزواج المبكر، من شانهما زيادة فرص الانجاب عند المراة لا سيما وان مثل هذه الفرص محدودة بين سني البلوغ والياس.

وتكشف بعض الدراسات ان النضوج الجنسي عند الاناث يبدا خلال الفترة بين السن (11–14) سنة فيما تتوقف المراة عن الانجاب متوسط من العمر يتراوح بين (44–49) سنة. وهذا يعنى ان فترة الانجاب لا يتجاوز (30) سنة في المتوسط (8). وعلى الرغم من ان قابلية الرجل على الانجاب قد تضعف في المراحل المتقدمة من العمر الا انها لاتتوقف في الغالب.

وتتزوج الاناث عادة في سن اصغر بعض الشي من الذكور. وتبلغ النسبة اقصاها في الفئة (35–39) سنة بينما تكون في الذكور بين (45–49) سنة ولذلك فان نتائج اخر احصاء للسكان اشارت الى ان نسبة المتزوجات في محافظة السليمانية ترتفع في الفئة (35–39) سنة للنساء، حيث بلغت نحو 89% من مجموع اناث تلك الفئة، كما كانت مرتفعة ايضا في الفئتين (30–34)، (40–44) سنة، ومع ذلك فان المقارنة مع نظيراتها في الاحصاء الذي سبقه تبدو منخفضة. لاحظ الجدول رقم 3.

جدول رقم (3)

نسب المتزوجات الى مجموع الاناث في محافظة السليمانية (9)

(1977 – 1987) حسب فئات العمر

الفئة	%1977	%1987
19–15	37,9	22.7
24–20	74.6	56.0
29–25	89.5	78.2
34–30	92.7	86.0
39–35	92.2	88.6
44–40	89.5	86.6
49–45	85.6	84.1
المتوسط	91.5	88.2

فبينما تمثلت الفئة الاكثر ارتفاعا في نسب المتزوجات ب(30–34) سنة حيث بلغت نحو 93% من مجموع اناث تلك الفئة. فان الفئات القريبة منها (25–29) سنة و (35–39) سنة و (40–44) سنة، تتسم بارتفاع مماثل تقريبا مما يعني ان مؤشرات خصوبة السكان في المحافظة كانت اكثر ارتفاعا سنة

1977. وهو على اية حال ياتي منسجما مع ظروف الحرب العراقية الايرانية وما ولدته من اثار سلبية على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي للسكان.

والانجاب لا يكون متماثلا طول فترة الاخصاب، فالمراة دون سن العشرين عاما هي اقل انجابا بالمقارنة مع السنوات التالية ويصل المجتمع ذروة الخصوبة عندما تكون غالبية الاناث قد تزوجن، ثم تاخذ نسب الخصوبة بعد ذلك في الانخفاض. فمن الجدول رقم (4) يلاحظ ان الفئة بين سنتي (20–29) سنة هي الاعلى خصوبة، حيث بلغت نحو (350) بالالف، في الفئة (20–24) سنة و (318) بالالف في الفئة (25–29) سنة فيما كانت تقل بعد ذلك حتى انها لم تزد على (131) بالالف في الفئة (40–44) سنة وفي الفئة (45–49) على (42) بالالف لاحظ الشكل رقم (1):

جدول رقم (4)

نسب الخصوبة في محافظة السليمانية (1987)[10]

الفئة	نسبة الخصوبة %
اقل من 15 سنة	151
19–15	306
24–20	350
29–25	318
34–30	296
39–35	235
44–40	131
49–45	42
المتوسط	193

ومن الجدير بالذكر ان ثمة دراسة لخصوبة المراة الريفية كانت قد كشفت انها اكثر ارتفاعا في المحافظات الشمالية منها في المحافظات الجنوبية والوسطى من العراق (11).

شكل رقم (1)

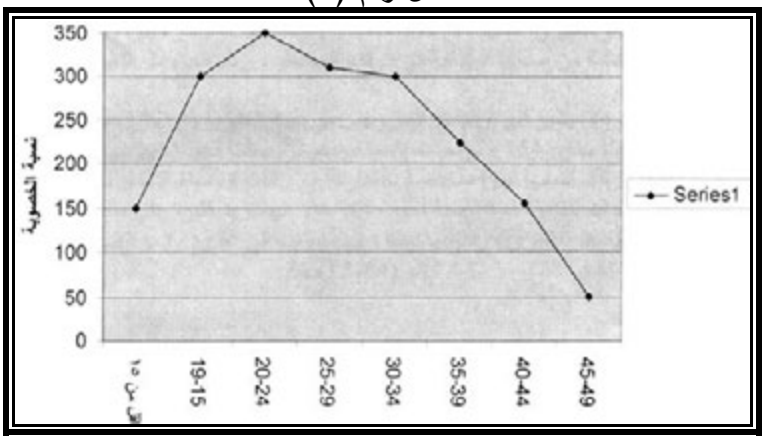

نسب الخصوبة في محافظة السليمانية بحسب الفئات العمرية للنساء المتزوجات

العوامل المؤثرة في مستوى الخصوبة:

اولى الباحثون اهتماما متزايدا في دراساتهم للعوامل المؤثرة في تغير الخصوبة ورسم اتجاهاتهم المستقبلية وتمثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الى جانب العوامل البايولوجية الدور الاكثر اهمية في ذلك، الامر الذي يستلزم دراسة الجانبيين الحضاري والبايولوجي الذين ينظمان ويوجهان الخصوبة.

ويرى العديد من الباحثيين ان التباين في نسب الانجاب يرجع اساسا الى العوامل الاجتماعية اكثر مما يعزي الى الخصائص البايولوجية. فمن المجتمعات ما يكون الزواج فيها مبكرا، فيما يتاخر عند مجتمعات اخرى. وبينما يرغب البعض في كثرة الاطفال يرى فيها الاخرون عبئا ثقيلا. وقد تطول الرضاعة في مجتمع فيما تقصر في مجتمع اخر(12). ومن ثم يمكن القول بان خصوبة اي مجتمع لا تعتمد على مقدرته الجنسية حسب بل و على تراثه الاجتماعي وظروفه الاقتصادي ومستواه الثقافي ايضا. ويمكن القول بان الفجوة بين الخصوبة الكامنة والخصوبة الفعلية تزداد اتساعا في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية. وهذا يعني ان الخصوبة الكامنة تتناقص – كما

يرى سبنسر – مع تقدم المرحلة الحضارية بيد ان ثمة من يرى خلاف ذلك حيث تعتقد طائفة من العلماء امثال: مالثوس، دارون، كارساوندر، انه كلما تدني المستوى الحضاري كلما انخفض مستوى الخصوبة، وذلك لما يصيب الناس من مشقة في حياتهم، وما يعانون من نقص في الغذاء.

ومن المعروف ان ولادة اي طفل تتم في ظل الشروط التالية:

1. المعاشرة الزوجية.
2. حدوث الحمل.
3. ولادة طبيعية.

وتتمثل العوامل التي تؤثر مباشرة على الانجاب برأي (دافيز Davis) و (بليك Blake) بما يلي:

* عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية: من بينها عوامل تتحكم في الانجاب خلال فترة الحمل، سن الزواج، مدة الحياة الزوجية، واخرى تؤثر في العلاقة الجنسية اثناء الزواج مثل الرغبة الجنسية، الظروف الصحية، المشكلات الزوجية(13).
* عوامل تتحكم في الجنين نفسه، من بينها وفاة الجنين لاسباب مقصودة او غير مقصودة.
* عوامل تتحكم في التعرض للحمل كالقدرة على الانجاب او العقم الى جانب المحددات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. فالولادة رغم كونها ظاهرة بايولوجية الا انه لا يمكن فصلها عن مؤثرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع ومن ابرزها:

1. سن الزواج:

يعد سن الزواج من العوامل الاساسية في تقرير حجم الاسرة. ويخضع هذا العامل الى الموثرات الاجتماعية، ومستوى التعليم، والحالة المعاشية، وقد سبقت الاشارة الى ان الزواج المبكر في منطقة الدراسة هو سمة من سماتها الحياتية في الوقت الحاضر، رغم اتجاهات التحضر الجديدة التي تميزت بها.

فالجدول رقم (5) يشير الى ان نسبة المتزوجين في الفئة العمرية (15–19) سنة بلغت نحو 23% من مجموع الاناث سنة 1987، ثم اخذت تتصاعد بحيث وصلت نحو 89% في الفئة (35–39) سنة.

ومع ذلك فان تلك النسب تبدوا منخفضة بالمقارنة مع بيانات احصاء السكان لعام 1977، حيث بلغت نسبة المتزوجاتت لفئة (15–19) سنة نحو 40%، الا انها تزيد كثيرا على مثيلاتها في العراق (14). كما تميزت الفئات الاخرى بارتفاعها ايضاً، فبينما بلغت في الفئة (20–24) سنة نحو 75% فانها تجاوزت 92% في الفئتين (30–34) و (35–39) سنة.

جدول رقم (5)

نسب المتزوجات في محافظة السليمانية الى مجموع الاناث في سن الحمل بحسب الفئات العمرية (15)

الفئة	1977	1987
19–15	37,9	22.7
24–20	74.6	56.0
29–25	89.5	78.2
34–30	92.7	86.0
39–35	92.2	88.7
44–40	89.5	86.6
49–45	85.6	84.0
المجموع	75.9	61.5

2. متوسط الزواج:

سبقت الاشارة الى ان بقاء المراة فترة اطول في ظل العلاقة الزوجية، يرفع من احتمال فرص الانجاب، كما ان ارتفاع نسب المتزوجات هو العامل الاكثر اهمية في تقرير نسب المواليد واتجاهات الخصوبة، وفي التعويض عن الخسائر الناجمة عن الوفيات (16).

وبينما اشار الجدول السابق الى ان نسب الزيجات كانت اكثر ارتفاعا في الفئات التي تزيد على (25) سنة، فان نتائج بيانات احصاء (1987) يوضح ان الاناث في الفئة العمرية (20–24) سنة هن اعلى نسبة في الزواج، وتؤكد ذلك نتائج احصاء السكان لعام (1977) ايظاً لاحظ جدول رقم (6).

جدول رقم (6)
نسب المتزوجات الى مجموعهن الكلي
بحسب الفئة (1977–1987)% (17)

الفئة	1977	1987
19–15	10.2	10.6
24–20	22.5	16.9
29–25	18.9	16.1
34–30	13.8	22.2
39–35	12.6	16.0
44–40	11.1	9.6
49–45	10.9	8.6
المجموع	100	100

بيد ان ثمة فرقا واضحا يوكده الجدول المذكور بين بيانات احصاء السكان لعامي 1977 و 1987 فمع ان نسبة المتزوجات في العمر اقل من 30 سنة نحو 44% من مجموع المتزوجات سنة 1987، الا انها كانت نحو 52% في سنة 1977. ونعيد الى الاذهان ان نسبة الاناث كانت قد ارتفعت في محافظة السليمانية من 45.7% الى اكثر من 49% من مجموع السكان بين عامي 1977 و 1987. الا ان نسبة المتزوجات كانت قد عانت انخفاضا خلال تلك

الفترة سواء بالنسبة لمجموع الاناث في المحافظة او الى مجموعهن في سن الحمل. وهذا يعني:

أ- انخفاض نسبة الخصوبة في منطقة الدراسة بين عامي 1977-1987 للاسباب التي اشرنا اليها. والمتمثلة بالدرجة الاساس بالمتغيرات السياسية والعسكرية وما نجم عنها من متغيرات اجتماعية واقتصادية كانت في غير صالح نسب الخصوبة.

ب- رغم انخفاض نسب الخصوبة فانها وبالمقارنة مع نظيراتها في العراق تبدوا مرتفعة لا سيما وان نسبة الزواج في المحافظة تزيد على 51% من مجموع الاناث، وان نسبة الطلاق تقل عن 0.3% (18).

3. المستوى التعليمي:

تتصل العوامل ذات العلاقة بسن الزواج ومتوسط الزواج، وما لهما من اثر في نسب الانجاب، اتصالا وثيقا بالمستوى التعليمي للمجتمع. فكلما ارتفعت نسبة المتعلمات من النساء قلت فرص الانجاب وانخفضت نسب الخصوبة (19. ولا شك فان الاستمرار في التحصيل العلمي يحول دون الزواج المبكر في كثير من الاحيان. كما ان النساء اللاتي يحصلن على تعليم اعلى يفضلن العمل بعد تخرجهن، الامر الذي يعيق انجاب عدد اكبر من الاطفال. ومن نتائج بيانات تعداد السكان لسنة 1987. ظهر ان نسب الاميات انخفضت كثيرا بين سنتي 1977-1987، وذلك من (57-33%) بالنسبة الى مجموع الاميين في المحافظة وان متوسط عدد المواليد للامهات الاميات كان قد بلغ (4.4) مولود/ امراة. فيما كان يقل عن 2 مولود للامهات ذوات البكلوريوس فاعلى في ضوء احصاء السكان لعام 1987. ويؤثر التعليم في مستوى الخصوبة باتجاهين احدهما: في انصراف المراة الى اكتساب العلم وتاخير الزواج لحين الانتهاء من الدراسة. مما يعني هدرا لسنوات من فترة الانجاب لاسيما تلك التي تمثل قمة الاخصاب كما ذكرنا. وثانيهما ان الفرد كلما زاد تعليمه اصبح اكثر ميلا الى

تحديد نسله، حيث يقترن ارتفاع مستوى التعليم بكثرة وتنوع التزامه في العمل، وتعدد مسؤولياته مما يعزز الميل عنده لتحديد الانجاب(20).

4. المؤثرات الاقتصادية:

اظهرت العديد من الدراسات ترابطا معقدا بين الخصوبة والمؤثرات الاقتصادية. فالنساء اللاتي عملن بعد زواجهن. انجبن عدد اقل من الاطفال مقارنة مع اللاتي لم يشتغلن. وان عدد اطفال العاملات في وظائف مكتبية اقل من اللاتي يعملن في المصانع، كما ان العاملات في الزراعة بوجه عام اكثر انجابا من غيرهن من العاملات. فيما تبين ان النساء العاملات باجر، ينجبن عددا من الاطفال من النساء المتزوجات اللاتي لايعملن(21).

وفي محافظة السليمانية ظهر ان نسبة العاملات فعلا تزيد قليلا على 7% من مجموع العاملين سنة 1987. فيما بلغت نسبة غير العاملات اكثر من 74% من المجموع الكلي لغير العاملين وهذا يعني ان نحو 93% من مجموع العاملين في الانشطة الاقتصادية لمنطقة الدراسة هم من الذكور فيما كانت نسبة غير العاملين من الذكور لا تزيد على 26% من المجموع الكي لغير العاملين، الامر الذي يشير الى الضعف الواضح في مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي في المحافظة.

ويمكن القول بان الواجبات العائلية غالبا ما تتناقض مع عمل المراة خارج المنزل. والمشكلة تكمن في من يتولى رعاية الاطفال والشؤن البيتية عند غياب الام. وهذا يعني ان ثمة علاقة عكسية بين المركز الاقتصادي والانجاب. وقد لوحظ في منطقة الدراسة ان النساء العاملات في (البيع) و (الخدمات) والعاملات في الرعي والزراعة الاكثر خصوبة. بينما تقل بين الاداريات والموظفات، وكذلك العاملات في حقل (الاختصاصيون والفنيون). لاحظ جدول رقم (7):

جدول رقم (7)

نسب الخصوبة للعاملات بحسب المهنة في محافظة السليمانية(22)

المهنة	نسبة الخصوبة %
الاختصاصيون والفنيون	102.9
الاداريون	144.8
الموظفون والكتبة	115
العاملون في البيع	316.9
العاملون في الخدمات	335.8
الرعاة والمزارعون	314.4
العاملون في الانتاج	254.7
المجموع	194.6

4. المؤثرات السياسية:

تتسبب الحروب والحملات العسكرية عادة، في احداث تغيرات سلبية على خصائص السكان سواء من حيث النمو والتوزيع الجغرافي او من حيث التكوين الحضاري. وتتناسب حجم التغيرات والاضرار مع طول فترة الحرب والقتال من جهة، ونوع السلاح ومساحة المنطقة التي تتعرض لها من جهة اخرى. وتتمثل نتائج تلك التغيرات بشكل مباشر من خلال كثرة الوفيات التي تترض لها الفئات الشابة او فقدانها، او وقوعها في الاسر او في المعتقلات والسجون، واخرى غير مباشرة عبر ما يتعرض اليه المجتمع من اضرار اقتصادية واجتماعية ونقص في المرافق والخدمات الضرورية، مما يسهم في ارتفاع نسب الوفيات ويعمل على انخفاض نسب الزواج او تباعد الازواج عن المعاشرة الزوجية. وتشير الدراسات في هذا الصدد الى ان نسب المواليد سرعان ما تعود الى الارتفاع في الفترات التالية مثلما تعود نسب الوفيات الى الانخفاض(23).

وقد سبقت الاشارة الى ان محافظة السليمانية تعرضت الى ظروف غير اعتيادية على طول الفترة الى امتدد من سنة (1961) حيث قامت ثورة ايلول في كردستان العراق تمثلت في:

1. قيام الحملات العسكرية المستمرة طيلة الفترة بين سنتي (1961–1970) ثم تجددت بين سنتي (1974–1975) على سكان كوردستان العراق، وكانت محافظة السليمانية احدى ابرز ساحات تلك الحملات العسكرية، والتي تمخضت عن تدمير شامل للقرى والقصبات وتشريد اهلها. كما ان الفترة التالية لاتفاقية الجزائر سنة (1975) بين العراق وايران تمثلت بتجميع العائدين من خارج الحدود والذين اضطروا للنزوح خلال احداث القتال، في مجمعات قسرية خارج تجمعاتهم الاصلية. كما تم تجريد الشريط الحدودي على طول منطقة الدراسة من كل المراكز السكنية، الامر الذي عكس اثاره على تشتيت الاسرة الواحدة والعشيرة, وما سببته تلك الاحداث من تباعد بين الازواج وتأخير الزواج والتباين في نسب النوع كما بينا.

2. الحرب العراقية الايرانية بين سنتي (1980–1988) والتي خلفت اثارها السلبية على سكان منطقة الدراسة باعتبارها من اكثر محافظات العراق التي تعرضت الى ويلات الحرب على مدى السنوات المذكورة، تمثلت في حرق وتدمير قرى وقصبات المحافظة وتشريد اهلها واستعمال اكثر انواع السلاح تدميرا. بالاضافة الى حملات الانفال والتي امتدت الى الاف الاسر في منطقة الدراسة. فلا غرو ان تنخفض نسب النوع فيها خلال الفترة بين سنتي (1977–1987) لاسيما بالنسبة لفئات الشباب انظر الشكل رقم (2) مما كان له اثاره السلبية على نسب المواليد من جهة وارتفاع نسب الوفيات من جهة اخرى ويرى كارسندرز (Saunaers) في مثل هذه الحالات: ان ما يفقده المجتمع لسكانه في مثل تلك الظروف يؤدي الى عرقلة نسب التكاثر السكاني بدرجة فعالة وعليه فمن المتوقع ان تكون لتلك التغيرات دور فعال في توجيه نسب الخصوبة في منطقة الدراسة.

الشكل رقم (2)

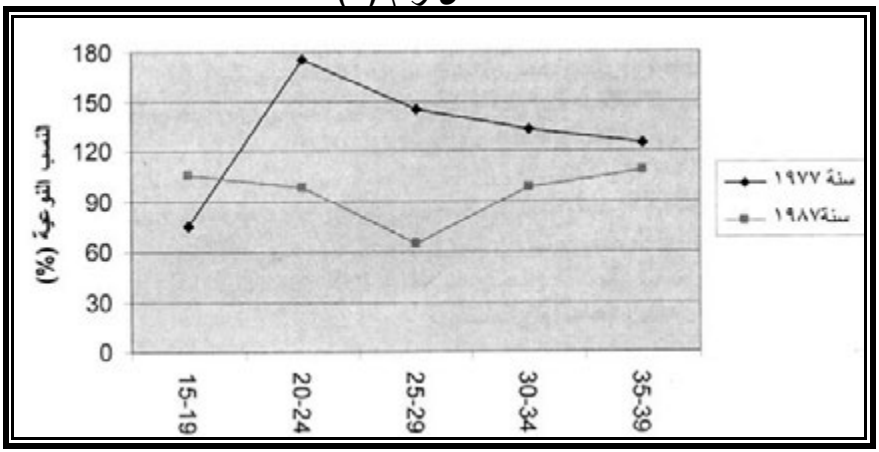

سكان محافظة السليمانية بحسب النوع وفئات العمر

استنتاجات الدراسة:

يمكن لهذه الدراسة الوصول الى النتائج التالية:

1. تضم محافظة السليمانية، قاعدة عريضة من صغار رالسن، (اقل من 15 سنة) يمثلون نحو 84% من مجموع سكانها، وتعد المخزون الحقيقي للخصوبة لا سيما وان نسبة الداخلات من الاناث في سن الحمل ستكون اكبر من تلك الخارجة منها، مما يصار الى فرص افضل للانجاب.
2. على الرغم من الانخفاض الذي كشفته الدراسة في نسب المواليد ونسب الخصوبة في منطقة الدراسة بين عامي (1977–1987)، كنتيجة للظروف غير الاعتيادية التي عاشها العراق عموما ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص، ناهيك عن العيوب في نتائج احصاء سكان العراق للسنتين المذكورتين، فان المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تميل الى الارتفاع في اتجاهات نسب الخصوبة.
3. ان نسب المواليد من بين النسب المرتفعة ليس على صعيد اقليم كوردستان حسب، بل وعلى مستوى العراق ايضا، وبالتالي فهي تتسم بنسب مرتفعة في الخصوبة ايضا.
4. ان ارتفاع الزواج في المحافظة، وما يقابله من انخفاض في نسب الطلاق مؤشر لتهيئة فرص افضل للانجاب.
5. ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى ما توفره فرص الاستقرار الحالية من الرغبة في الزواج وطول المعاشرة الزوجية. ستعمل على ارتفاع نسب الخصوبة في منطقة الدراسة مستقبلاً.

مقترحات الدراسة:

1. في ضوء متطلبات المرحلة وما افرزته الحرب العراقية الايرانية، والحملات العسكرية المستمرة على المحافظة، من تغيرات ديموغرافية اقتصادية، اجتماعية، وازاء التحديات التي يواجهها السكان والتي تستلزم القدرة على الدفاع وحماية مكتسباته القومية، فان زيادة الانجاب لم تعد مسالة شخصية بقدر ما هي واجب وطني تطالب به المراة كما يطالب به الرجل.
2. ان عمل المرة في المنزل وتربيتها للاطفال، لايقل اهمية عن العمل الانتاجي بالنسبة للاسرة والمجتمع معا. اذ ان تربية جيل سليم ومثقف هو في حد ذاته مكسب اقتصادي واجتماعي. فيما تمثل وفيات الاطفال او نقص رعايتهم وتعليمهم، خسارة اقتصادية واجتماعية، كما ان التوفيق بين عمل المراة خارج البيت وبين التزاماتها العائلية تتطلب جهودا اضافية. فلا غروة ان تعد الامومة في كثير من اقطار العالم الوظيفة الاولى والاساسية للمراة، ومن اولويات سياسة الدولة توفير كافة الضمانات القانونية والاجتماعية لتعزيز دور المراة في عملها ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى جانب الامومة، واعتماد تدابير تتعلق بالعمل وتوفير الخدمات والوسائل التي من شانها تخفيف اعباء المراة البيتية والوظيفية. وقد يكون الانسحاب الموقت من صفوف العمل ضروريا في بعض الاحياة لتربية الاطفال ورعايتهم.
3. استثمار البرامج الاعلامية في رفع مستوى الوعي العائلي و دور المراة في تنشاة الجيل الجديد كعامل وثروة قومية للتنمية والدفاع عن الوطن.
4. التوسع في انشاء دور الحضانة ورياض الاطفال من شانه التخفيف من اعباء الاسرة وتوفير المستلزمات الكافية، بحيث تسهم في التعويض الوقتي عن رعاية الام لأطفالها وبما يساعدها على التوفيق بين عملها الوظيفي وشؤون المنزل.
5. الاهتمام بالدراسات السكانية والعمل على فتح مراكز ديمغرافية تعنى بشؤون السكان في ضوء مستلزمات المرحلتين الحاضرة والستقبلية.

هوامش الدراسة:

* اقليم كردستان العراق مصطلح استحدث اخيرا ليمثل وطن الكرد في العراق ويضم محافظات: اربيل، دهوك، السليمانية، كركوك، واجزاء من محافظات نينوى، ديالى، صلاح الدين و واسط.

1. خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، مطبعة زانكو، اربيل، 1998.
2. خليل اسماعيل محمد، التعدادات السكانية في العراق، مجلة سةرهةلدان، العدد 16 سنة 1996 اربيل.
3. انظر: طه الحديثي، جغرافية السكان، مطابع جامعة الموصل، 1988، ص.173
4. عبدالحميد فراج، الاسس الاحصائية للدراسات السكانية، القاهرة، 1975، ص .75
5. ابراهيم العيسوي، انفجار السكان ام ازمة تنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1985، ص.400
6. وزارة التخطيط، نتائج احصاء السكان لعامي 1977، 1987، محافظة السليمانية.
7. المصدران نفسيها، محافظة السليمانية.
8. انظر: يونس حمادي، حالة السكان في الوطن العربي، ص128 وايضا ابو عيانة، جغرافية السكان 1980، ص .142
9. نتائج احصاء السكان لعامي 1977 و 1987، محافظة السليمانية، المصدر السابق.
10. احصاء السكان لعام 1987/ محافظة السليمانية، ص.216
11. وزارة التخطيط، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق (1974-1975) ولعام (1980). وايضا احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة الجامعة، 1982، بغداد، ص69.
12. راجع زيدان عبدالباقي، اسس علم السكان، القاهرة، 1976، ص.13

13. عبدالحميد علي سعيد البرزنجي، خصوبة المراة العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1989، ص.103

14. المصدر نفسه، ص 34–35.

15. نتائج احصاء السكان في العراق لعامي 1977، 1987/ محافظة السليمانية.

16. رياض السعدي، الانجاب ومساهمة المراة العراقية في العمل، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 21 لسنة 1987، ص.135

17. نتائج احصاء السكان لعامي 1977، 1987/ محافظة السليمانية.

18. انظر في ذلك فاضل الانصاري، مشكلة السكان، دمشق 1980 ص89 وايضا عبدالحميد سعيد، المصدر السابق، ص.107

19. الامم المتحدة، (سكانيات) صندوق الامم المتحد للنشاطات السكانية لسنة 1980، ص.15

20. المصدر نفسه، ص.12

21. سكانيات، لسنة 1981، ص.4

22. نتائج احصاء السكان لسنتي 1977، 1987/ محافظة السليمانية.

23. انظر: منصور الراوي، الحروب والسكان، مجلة الدفاع، العدد الاول، السنة الاولى، ص205–206.

المحور الثالث

المناطق المتنازع عليها والتعدادات السكانية.

1 -الاهمية الستراتيجية للمناطق المتنازع عليها.
2 -التعداد وسياسة التعريب في المناطق المتنازع عليها.
3 -مؤشر (القومية) في استمارة التعداد.
4 -احصاء السكان بين التأجيل والتنفيذ
5 -التعداد السكاني والعملية الانتخابية في العراق.
6 -ترحيل التعداد السكاني الى اشعار آخر.

الاهمية الستراتيجية للمناطق المتنازع عليها

افرزت نتائج الحرب العالمية الاولى، عن تغيير شامل للخريطة السياسية في منطقة الشرق الاوسط، كان من ابرزها، قيام الدولة العراقية سنة 1921، والحاق ولاية الموصل بها، في ضوء قرار عصبة الامم سنة 1925.

ومنذ ذلك التاريخ، والقضية الكردية في العراق، تشغل حيزاً كبيراً في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في النصف الثاني من القرن الماضي، وتحديداً بعد اندلاع ثورة ايلول سنة 1961 في كردستان، وذلك، على مستوى العراق والمنطقة معا.

وبينما استطاع سكان المناطق الجبلية والاراضي المرتفعة في كردستان العراق الحصول على حقوقهم القومية، خلال الفترة بين (1970– 1974) في ظل اتفاقية اذار بين القيادة الكردية والحكومة العراقية سنة 1970، ثم بعد انتفاضة اذار سنة 1991.. فان الاجزاء الاخرى من المنطقة الكردية بقيت تدار من قبل الحكومة المركزية في بغداد.

ومع تحرير العراق سنة (2003)، لم تستطيع الاطراف المعنية ان تحسم أمر هذه المناطق، لذلك فان قانون الادارة الموقتة للدولة العراقية، ضمنها في المادة (58) تحت اسم " المناطق المتنازع عليها" ثم في المادة (140) في الدستور العراقي الحالي، وحدد لها سقفاً زمنياً للوصول الى حل عادل ونهائي في كانون الاول سنة (2007) ضمن مراحل ثلاث هي: التطبيع والاحصاء والاستفتاء.

وتتمثل المناطق المتنازع عليها بقوس يمتد من قضاء سنجار عند الحدود العراقية–السورية، والى قضاء بدرة عند الحدود العراقية– الايرانية، وذلك الى الشمال من مرتفعات حمرين– مكحول– سنجار. وتضم محافظة كركوك بحدودها الاصلية، واقضية سنجار، تلعفر، الشيخان، تلكيف، الحمدانية من محافظة نينوى، وقضائي خانقين ومندليى من محافظة ديالى، بالاضافة الى قضاء بدرة في محافظة واسط. خريطة رقم (1).

خريطة رقم (1)

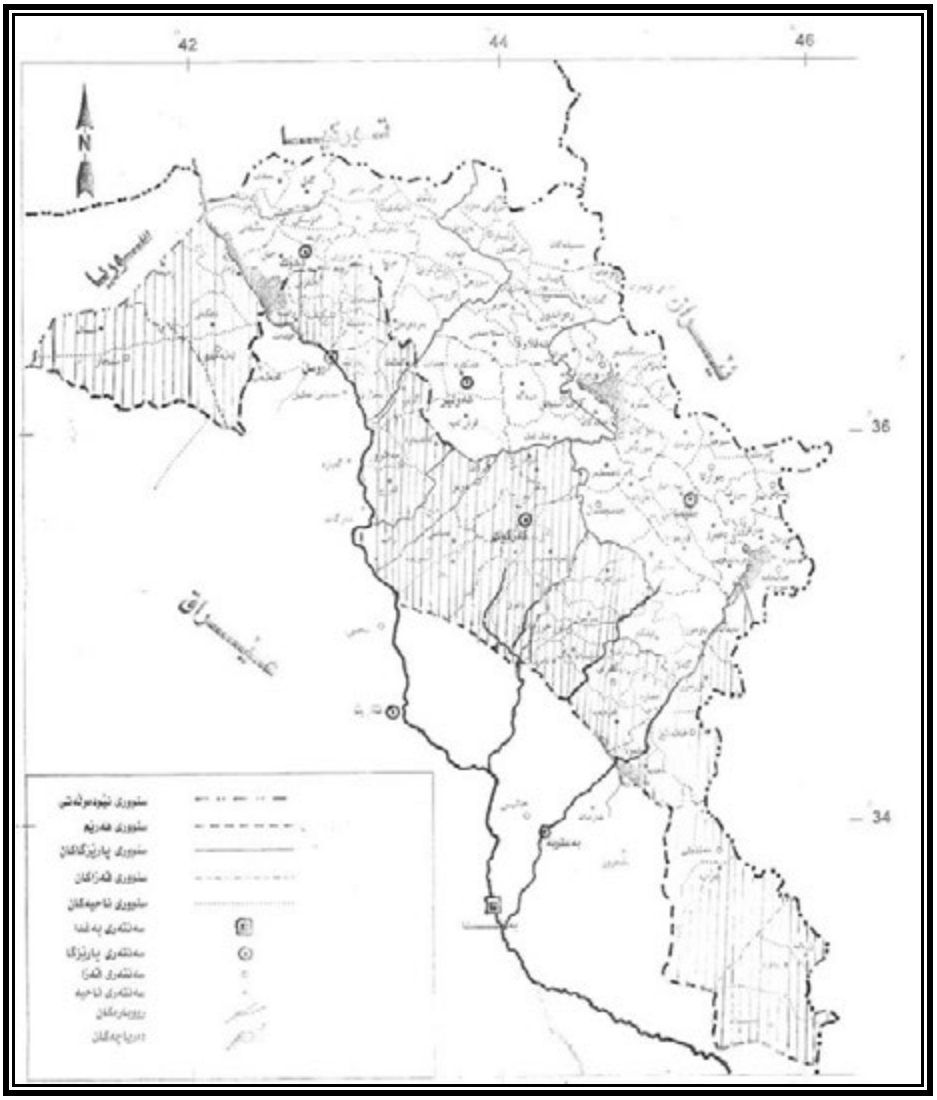

المناطق المتنازع عليها

ومن ابرز خصائص المنطق المتنازع عليها هي:

1- الخصائص الجغرافية:

تتميز المناطق المتنازع عليها بموقع جغرافي، يربط بين المحافظات الجبلية والمحافظات الوسطى والجنوب من جهة، وتجاور الحدود العراقية- السورية، والحدود العراقية- الايرانية، من جهة اخرى.

تتميز هذه المناطق بتضرس ارضها ولاسيما بالاتجاه نحو الشرق والشمال الشرقي، وتسقط عليها كميات من الامطار سنويا مناسبة للعمليات الزراعية ورعي الحيونات، بحيث كانت والى عهد قريب ((سلة غذاء للعراقيين)) قبل ان تنتهك حرمات اهلها، وتدمر قرأها ويشرد سكانها.

2- الخصائص السكانية:

يتميز التوزيع الجغرافي لسكان هذه المناطق، بالانتشار الى حد كبير، بالنظر لغناها بالموارد المائية سواء السطحية منها أو الجوفية.. كما تتمتع بتنوع أثني فريد من نوعه، حيث تضم الى جانب الكرد، التركمان، العرب، الارمن، والكلدان.. كما يعيش المسلمون جنبا الى جنب مع المسيحين والأزيدين والشبك.. وتمثل ((متحفاً اثنوغرافياً)) لاوجود لمثله في اية منطقة اخرى في البلاد.

3- الخصائص الاقتصادية:

الى جانب اهمية المناطق المتنازع عليها الزراعية والحيوانية، فانها بحكم موقعها الجغرافي، اصبحت تضم مراكز (تسويق) السلع والبضائع بين مناطق الجبال والمرتفعات من جهة، ومناطق السهول والهضاب من جهة اخرى. كما تقوم على حوض نفطي هائل وتعد اقدم المناطق في العراق التي اكتشف فيها النفط وتم تصديره..

4- الاهمية الستراتيجية:

حيث تشرف على الحدود السورية في جهاتها الشمالية الغربية، وعلى الحدود العراقية–الايرانية، في جهاتها الجنوبة الشرقية، وتعد هذه الاخيرة ذات اهمية ستراتيجية متميزة، لانها تقترب كثيرا من العاصمة العراقية (بغداد). حيث كانت ولاتزال تمثل مراكز توتر وصراع بين العراق وجارته ايران.

في ضوء تلك الاهمية الستراتيجية للمناطق المتنازع عليها، سعت الحكومات العراقية، منذ وقت مبكر الى وضع برامج للسيطرة على هذه المناطق والعمل على تغيير هويتها القومية، فكانت (سياسة التعريب) التي اتخذت ثلاثة مجاور هي:

1 -محور تعريب منطقة الموصل
2 -محور تعريب منطقة كركوك
3 -محور تعريب منطقة الكرد الفيليين

والافت للنظر، ان القيادات الجديدة الحاكمة في العراق، اخذت في تعاملها مع سكان المناطق المتنازع عليها، ذات الاساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة، في مواصلة عمليات التعريب، سواء من خلال ترهيب وتهديد السكان، او في ضخ المزيد من السكان العرب، وإيجاد مواقع لهم فيها، ولنا في مناطق: جلولاء، السعدية، قرةتبه، دوز خورماتو، داقوق، كركوك والموصل.. امثلة على ذلك.

ان على القيادة السياسية الكردية، مسؤولية تاريخية في حث السلطات العراقية على تنفيذ المادة (140)، ورفع الحيف والظلم التاريخين على ابناء المناطق المتنازع عليها، وتعويضهم عن سنين التشرد والحرمان والاهمال التي عاشوها ولايزالون..

من جانب اخر، فان انهاء مشكلة هذه المناطق، بحل عادل ومرض لكل الاطراف، سيسدل الستار على قضية كانت ولاتزال، تهدد أمن واستقرار البلاد. وسيعمل على تعزيز العلاقات من الشعبين العربي والكردي لصاح وحده الارض والوطن.

التعداد وسياسة التعريب في المناطق المتنازع عليها

تتصاعد في هذه الايام، وتأثر سياسة التعريب، من جديد، لاسيما في المناطق المتنازع عليها، مع اقتراب موعد التعداد السكاني المزمع اجراؤه في تشرين الاول من هذا العام، بهدف ترقيق الوجود الكردي فيها، وتمرير الاهداف العنصرية من خلال القفز على تنفيذ المادة (140) الدستورية، بالشكل الذي، يحقق اهدافهم.

فالى جانب مايتعرض له سكان مدينة كركوك، من ضغوطات اقتصادية وسياسية.. على امل اعادة عجلة التاريخ الى الوراء، والمحاولات المستمرة بهدف تاجيل التعداد العام للسكان، او في الاقل استثناء محافظة كركوك من اجراءه فيها.. وتزامناً مع اقتراب موعد التعداد السكاني في هذا، تزداد كذلك الضغوطات باتجاه محور منطقة خانقين–مندلى، للحيلولة دون عودة المرحلين اليها من جهة، وتشجيع المستوطنين العرب الاستقرار فيها من جهة اخرى. تمهيدا لرسم صورة مغايرة لواقع التوزيع الجغرافي والقومي للسكان في تلك المنطقة عبر النتائج التي يتمخض عنها التعداد السكاني القادم.

ان الاهتمام المتزايد بهذا المحور، من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، ليس جديدا، بهدف احتوائها ارضاً وسكاناً، فقد ترتب على التخطيط الاخير للحدود العراقية– الايرانية، وفقاً لبروتوكولات (الاستانه) بين سنتي (1913–1914)، اهمية ستراتيجية لكلا البلدين، العراق وايران وذلك من خلال:

1 -سيطرة ايران العسكرية على السهل العراقي الممتد باتجاه العاصمة العراقية (بغداد) وذلك من مرتفعات زاكروس التي تمثل في جزء منها الحدود بين البلدين.
2 -تحكم الايرانيين بمنابع السيول والجداول والانهار القادمة الى العراق، والتي يعتمد عليها سكان خانقين ومندلي وبدره في حياتهم اليومية والزراعية.
3 -تقسيم حقول النفط بين الدولين العراقية والايرانية، مثلما تم تجزأة العشائر الكردية على طرفي الحدود.

وتأسيساً على ذلك، اكتسبت هذه المنطقة، اهمية ستراتيجية، كونها ايضاً تقع في (قلب) منطقة (التخصر الحدودية) بين البلدين والتي تبدا من حلبجة في

محافظة السليمانية، وتنتهى عند بدرة في محافظة واسط، وعندها تقترب الحدود العراقية– الايرانية من العاصمة بغداد، بحيث لاتزيد المسافة بينهما على (150)كم فقط.

ولهذا سعت الحكومات العراقية، ومنذ تأسيس الدولة العراقية سنة 1921، لوضع برامج وخطط تهدف الى ترقيق الوجود الكردى في العراق ارضاً وشعباً، فاصدرت سنة 1925، قانون الجنسية العراقية، الذي صنف المجتمع العراقي الى: تبعية عثمانية وتبعية ايرانية. وفي الوقت الذي شجعت الحكومة العراقية المجموعة الاولى، في حصولها على الجنسية العراقية، وضعت الكثير من العقبات للمجموعة الثانية، الامر الذي ادى الى حرمان شريحة واسعة من الكرد من الجنسية العراقية، وكان مبرراً، لموجات متكررة لتسفيرهم الى خارج الوطن، وكانت هذه الحملات تتصاعد، كلما زاد التوتر السياسى او العسكرى بين البلدين الجارين، ايران والعراق، ولاسيما في النصف الثاني من القرن الماضي.

وكان من نتائج تلك السياسة الانخفاض المستمر للسكان الكرد في محور محافظة ديالى، حيث انخفضت نسبتهم من (26)% من مجموع سكانها الى اقل من (11)% خلال فترة بين سنتى (1947–1977)، وبمعدل (5%) كل عشر سنوات. وفي ناحية مركز قضاء خانقين من (81–27)%، وبمعدل (18)% كل عشر سنوات، ومثل ذلك في مركز ناحية مندلي، وفي ناحية قزلرباط (السعدية) ومع سقوط النظام البائد سنة 2003م، تنفس سكان هذه المناطق الصعداء، آملين عودة المسفرين والمهجرين الى ارض الوطن، والتعويض عن مافاتهم من الظلم والتشرد والحرمان.. الا ان خيبة الامل بقيت تراودهم، فمع ان عدداً من هؤلاء عادوا الى ديارهم، الا ان محاولات السلطات القائمة، لاسيما في نواحي **قرةتشة**، السعدية (قزرباط)، جلولاء، الهادفة الى تصفية الكرد في مثل تلك النواحي، دفعت العديد من العائدين، التشرد والغربة من جديد بل وكاد القتال يتجدد في آب سنة 2008 بين الجيش العراقي الزاحف الى المنطقة وبين السكان في منطقة خانقين.

ولاشك ان اقتراب موعد التعداد السكاني القادم دفع السلطات العراقية الى المزيد من الضغوطات باتجاه تهجير لبعوائل الكردية من جديد! وتشجيع الاخرين

الاستقرار في مثل تلك النواحي، الامر الذي خلق فيها بؤراً للتوتر قابلة للانفجار في كل حين.
ومن الجدير بالذكر هنا، ان الجدل لايزال قائماًحتى الان بين ممثلي اقليم كردستان العراق في الهيئة المشرقة على تعداد السكان، وممثلي الحكومة المركزية، حول تثبت فقرة (القومية) في استمارة التعداد! بينما لم يكن هناك اعتراض على فقرة (الديانة)، مما يعكس مخاوف السلطات المركزية في حال تنفيذ التعداد المذكور، لانه سيكشف ولاول مرة، بشكل قريب الى الواقع، الثقل السكاني للكرد في العراق من جهة، وتوزيعهم الجغرافي والقومي على مستوى العراق والمحافظات من جهة اخرى، مثلما سيميط اللثام عن حقيقة التوزيع القومي للمناطق المتنازع عليها، ويمهد الطريق التنفيذ المادة (140)، وبلتالي تثبيت الحدود الادارية لآقليم كردستان العراق.
من هنا يتضح وبجلاء. الهواجس المتراكمة للسلطات الاتحادية في بغداد والتردد المستمر لتنفيذ التعداد السكانى الشامل للبلاد، او تنفيذ المادة (140) من دستور العراق. فلقد سبق وان تم تاجيل التعداد السكانى الذي كان مزمعاً اجراؤه سنة 2007، تمهيداً لتنفيذ تلك المادة، الى سنة 2008م، ثم الى 2009، والى 2010.. ومن يدرى، فقد يتم تاجيله من جديد في اللحظة الاخيرة الى (اشعار آخر)، مثلما جرى بالنسبة لتعداد السكان لسنة (1970)، والذي كان متفقاً ان يجرى في تشرين الاول من العام المذكور، بهدف تحديد (منطقة) كردستان للحكم الذاتي، الا انه اجل الى (اشعار آخر)! وكان ذلك سنة 1977.
ترى، هل ترى الحكومة الاتحادية او سواها! ان الوقت لم يكن مناسباً لاجراء التعداد السكانى للعراق خلال السنوات المسابقة! او انه لم يكن في مصلحتها اجراؤه!؟ فهي، والحالة هذه، تنتظر ظروفا مماثله لسنة 1977 للكرد لتقوم بتنفيذه؟
وغريب الا يعتبر المرء من تاؤيخه! والاغرب منه، الا يعيد النظر في مواقفه بين الحين والاخر، حينما تستجد الاحداث، وتتغير المعطيات.. فلقد سبق وان ثم تعين (على حسن المجيد) حاكما عاماً على كردستان في نيسان من سنة 1987 وذلك قبل عدة شهور من قيام التعداد السكانى للعراق سنة 1987 والذي

جرى في تشرين الاول. وكان الهدف هو وضع الخطط والبرامج لتجريد الريف الكردستاني من مراكزه السكنية، وتمهيداً لتنفيذ التعداد المذكور، واستخدم من اجل ذلك كل وسائل القتل والدمار لاخلاء السكان وتشريدهم، بما في ذلك الاسلحة المحرمة دوليا.

وبعد الانتهاء من التعداد السكاني، تجمعت لدى (على حسن المجيد) هذا، كل المعلومات عن التوزيع الجغرافي للقرى المتبقية وعدد سكانها، مما اتاح له وضع مخططة الاجرامي المعروف بـ (عمليات الانفال) خلال الفترة بين شهرى شباط وايلول من سنة 1988.

نحن على استعداد لطي صفحات الماضي المأساوية بما في ذلك عمليات الانفال، وحروب الابادة، والتطهير العرقي.. وسنين الظلم والتشرد والحرمان واهات الشكلي وانين الجرحى وبكاء اليتامى.. ونفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الشعبي العربي والكردي، نكتب عليها سطور البناء والاعمار لعراق آمن ومستقر..

نحن على استعداد لذلك، فهل انتم كذلك، اللهم اني بلغت، اللهم فاشهد.

مؤشر (القومية) خط احمر في استمارة التعداد

يعد التعداد العام السكان في اي دولة من دول العالم، حجر الزاوية لوضع الخطط والبرامج لعمليات التنمية القومية او الاقليمية او القطاعية. ولايمكن ان يكتب النجاح لمثل تلك العمليات دون بيانات دقيقة ومعلومات تفصيلية شاملة لسكان تلك الدول.

ومن المعروف ان اقليم كردستان العراق، يفتقر الى أحصاء شامل لسكانه منذ عشرات السنين بسبب الظروف غير الاعتيادية التي مرت به، لاسيما في النصف الثاني من القرن الماضي، والتي انعكست سلبا على نتائج التعدادات التي جرت انذلك.

من هنا بات التعداد السكاني القادم في العراق، (املا) يراود شعب كردستان ليستطيع من خلاله تحديد هويته وتحقيق اهدافه القومية، والكشف عن حقيقة حجمه السكاني في العراق، وتوزيعه الجغرافي وخصائصه الديموغرافية الآخرى، الى جانب اهمية في مواصلة مسيرته التنموية بعد كل تلك السنين العجاف التي مرت به.

وما طرا من مستجدات على الساحة العراقية بعد زوال النظام البائد سنة 2003، وما تمخضت عنه من متغيرات سياسية واقتصادية وادارية، والمشكلات التي لازالت عالقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، جعلت اجراء التعداد السكاني في موعده...مهمة قومية ووطنية.. فلا غدو إن يسعى (العنصريون) الجدد في بغداد، العمل على تأجيل تنفيذ هذا التعداد سنة (2007) حيث كان مقررا اجراؤه كل عشر سنوات منذ سنة 1927، بحجج واهية لاتمت الى الحقيقية بصلة، سوى التهرب من كشف الحقائق الديموغرافية للشعب الكردي، والحيلولة دون الوصول الى ترسيم الحدود الادارية لاقليم كردستان العراق...

ان ما استجد مؤخرا من تصريحات وزير التخطيط العراقي، يصب في هذا الاتجاه...فيعد تكرار التأجيل للتعداد السكاني في البلاد... اعلن الاخير رفع مؤشر (القومية) من استمارة التعداد!! وهو تحول (خطير) في التوجهات السياسية نحو حكومة وشعب اقليم كردستان العراق علما بأن مؤشر (القومية) استخدمته الحكومات العراقية في التعدادات السابقة لسكانها، وفي ظروف اكثر تعقيدا مما عليه اليوم.

والغريب هو رد الفعل من قبل المعنين في اقليم كردستان، من خلال التهديد بعدم المشاركة بالتعداد! في حالة رفع مؤشر (القومية) وهو ماتستى اليه الحكومة العراقية...كما انه خطر لايقل عن رفع مؤشر (القومية) نفسه! لأن ذلك سيتيح المجال لها، بتمرير اهدافها على حساب اقليم كردستان العراق. وقد فعلت الحكومة العراقية ذلك في تعدادها سنة 1997.

عليه، فمن الضروري الوقوف طويلا عند هذه الظاهرة والعمل على:

1 -عدم تأجيل التعداد القادم للسكان في العراق.
2 -التوكيد على ابقاء مؤشر (القومية)، وتحديدها وفقا لما جاء في الدستور: (عربي، كردي، تركماني، كلداني، اشوري، ارمني).
3 -وفي حالة استمرار الخلاف بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، يصار الى تفعيل الموضوع سياسيا من خلال البرلمان الكردستاني، وممثل الامم المتحدة في العراق،ومجلس الرئاسة العراقي.
4 -واذا ما استجدت (امور) تقضي بتأجيل التعداد السكاني لتشرين الاول القادم (2011)، فأن موافقة الاقليم تكون مشترطة بالحاق الوحدات الادارية ذات الاغلبية الكردية الواسعة بأقليم كردستان العراق، استثناء من المادة (140) وهي اقضية: الشيخان، عقرة، مخمور، كفري، خانقين.

احصاء السكان في العراق بين التاجيل والتنفيذ

في ظل تداعيات انتخابات اذار الماضي، والمنافسات المحمومه بين القوائم الفائزة، على المواقع السيادية، والتي اخذت شكل صراعات ذات الوان مختلفة.. تنقل لنا، وسائل الاعلام، أنباء اجتماعات المعنيين باحصاء سكان العراق وتصريحاتهم المتتابعة، حول قيام هذا الاحصاء في تشرين الاول القادم...

ومن المعروف، ان الاحصاءات السكانية في اية دول في العالم، تعد، الاساس الذي لابد منه في نجاح عمليات التنمية القومية، وبدون توفر النتائج التفصيلية والدقيقة، لمثل تلك الاحصاءات السكانية عن الجوانب الديموغرافية، الاقتصادية، و الاجتماعية للسكان، فانه لايمكن وضع خطط او برامج صالحة لمثل تلك العمليات. من جانب آخر، فان المعرفة التفصيلية عن السكان، لاتتحد في كونها مصدراً للظواهر الاجتماعية والاقتصادية حسب، بل ولاثارها

المستقبلية في التغيرات السياسية والعسكرية والادارية ايضاً. لذلك سعت الدول منذ وقت مبكر، الى قيام احصاءات لسكانها، لاسيما في ظل وتأثر النمو السريع للسكان من جهة، وما تتعرض له المدن الكبيرة، من زحف مستمر لسكان الارياف من جهة اخرى.. مما يشكل ضغطا شديداً على امكانية مثل تلك المدن في احتوائهم مثلما يؤدى الى انحسار في الارض الزراعية، وهبوطاً في الانتاج الزراعي. فلا غرو، ان تسعى دول العالم، على حضور الاجتماعات الدورية كل اربع سنوات، لمعالجة نتائج مثل تلك المشكلات على مستقبل العالم، ووضع الحلول لها.

وفي العراق، جرت محاولات حثيثة، بعيد تأسيس الدولة، الى قيام تعداد لسكانها خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي. ويعد احصاء السكان لسنة 1947، اول تعداد رسمي يمكن الاعتماد عليه، وقد تقرر في حينه اجراء مثل تلك التعدادات لسكان العراق، كل عشر سنوات. وتم تطبيق ذلك فعلا، على الرغم من ظروف عدم الاستقرار او اضطراب الاوضاع العسكرية او الامنية والاقتصادية. ففي اخر تعداد جرى في العراق سنة 1997 كان العراق يخضع لحصار اقتصادي منذ عدة سنوات كما ان جزء من البلاد كان خارج سيطرة الادارة المركزية، ويدار من قبل اقليم كردستان العراق، ناهيك عما خلفته حرب الخليج الثانية من اثار سلبية على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. كما ان التعداد الذي سبقة، جرى في سنة 1987، حيث كانت الحرب بين ايران والعراق في ذروتها وقد انهكت البلاد والعباد... وقد عرف ذلك العام (بعام الحسم)، كانت خلالها، معظم المحافظات الشرقية، ساحات قتال ضروس... ولم تكن ظروف العراق سنة 1965، حيث جرى تعداد آخر للسكان، بافضل من ذلك، فقد كانت المنطقة الكردية ميادين حرب مستمرة بين الجيش والحركة الكردية.

ومن حق المواطن، ان يسأل لماذا تقرر تأجيل تعداد السكان في العراق سنة (2007) اكثر من مرة؟ مع انه بأمس الحاجة الى بيانات تفصيلية ومعلومات شاملة لتجاوز المرحلة الانتقالية التي يعيشها والتي تتطلب وضع خطط وبرامج لاعادة بناء وتعمير الوطن، لاسيما وان:

1 -مرحلة مابعد السقوط (2003)، تستدعي اعادة النظر في مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والادارية.. بما يتناسب وتجاوز هذه المرحلة.
2 -وضع الخطط والبرامج المستقبلية لعمليات التنمية القومية والقطاعية والمحلية والتي تتطلب معرفة دقيقة وشاملة بحجم السكان ومتغيراتهم الديموغرافية.
3 -التحولات السياسية، التي تستلزم معرفة تفصيلية بتوزيع السكان القومي والديني، لاسيما في ظل متطلبات الانتخابات البرلمانية، ومجالس المحافظات، المحابس الشعبية، والمجالس البلدية....
4 -تلبية متطلبات السكان من الخدمات الاساسية، لاسيما، الماء، الكهرباء النقل، الصحة، التعليم... والتي لايمكن تلبيتها دون معرفة لحجم السكان وتوزيعهم الجغرافي واوضاعهم الديموغرافية..
5 -متطلبات تنفيذ المادة (140) من دستور العراق، والتي نصت على قيام احصاء سكاني يسبق مرحلة الاستفتاء على سكان المناطق المتنازع عليها

من هنا نعود الى سؤالنا مرة اخرى، لماذا تقرر تاجيل قيام تعداد.
السكان في العراق لسنة 2007 ولاكثر من مرة، وهل سيؤجل مرة اخرى..؟
للجواب على ذلك، نشير الى متطلبات تنفيذ المادة (140)، باعتبارها، واحدة من ضرورات قيام هذا التعداد، وهنا تقف السلطات العراقية، على مفترق طرق، فهي:

أ -إما اجراء التعداد السكاني في البلاد، وهو مايؤدي الى ترسيم الحدود الادارية الجديدة لاقليم كردستان العراق، وبالتالي اعادة رسم خريطة العراق الادارية والسياسية، مع مايمثله (الجزء) الذي سيلحق بالاقليم من اهمية اقتصادية، وديموغرافية ، وسياسية....
ب -او الاستمرار في تسويف الموعد، وخلق مبررات جديدة لتاجيله، ريثما تتحسن ظروف البلاد الاقتصادية والامنية والعسكرية، بما يجعل السلطات العراقية، في موضع اقوى لفرض اجندتها على المفاوضين في اقليم كردستان العراق. مثلما تراهن تلك السلطات على احتمالية انفراط وحدة القوى السياسية في الاقليم، او انهيار الوضع الامني او الاقتصادي.. وربما

زيادة الضغوطات الاقليمية او الدولية على الاقليم.. مما يمهد الطريق لتجاوز تطبيق المادة (140) او في الاقل اعادة صياغتها.

ولنا تجرتنا مع السلطات العراقية، ابان تنفيذ اتفاقية اذار سنة 1970، والتي كان مقرراً في ضوئها، اجراء تعداد سكانى شامل، لتحديد، منطقة الحكم الذاتي الكردستان، وحجم سكانها، لكنه أجل الى اشعار اخر، وكان ذلك سنة 1977، بعد تنفيذ اتفاقية الجزائر لسنة 1975 بين العراق وايران لانهاء الحركة القومية الكردية في العراق. ترى، هل ستقرر المسؤولون في العراق، تاجيل تعداد السكان مرة اخرى؟ كما فعلوها اكثر من مرة!؟

التعداد السكانى والعملية الانتخابية في العراق

يعانى الكثير من دول العالم، انفجاراً في حجم سكانها، يتمثل بالزيادات الهائلة في عدد السكان. الذي ينعكس بالنتيجة على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلا غزو، ان يجتمع ممثلون تلك الدول بين الحين والاخر، لوضع خطط، وبرامج من شأنها تجاوز المخاطر التي تتسبب عنها مثل تلك الزيادات في حجم السكان. ففي جمهورية الهند، يزداد عدد سكانها سنويا (16) مليون نسمة، ولاتقل في الصين عن (10) مليون في كل عام، مثلما تعاني دول اخرى مثل مصر، الباكستان، وايران ودول في قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من تلك الظاهرة ايضاً.

وفي العراق، وحيث يزداد عدد سكانه بنحو مليون نسمة سنويا، فان ذلك ينسحب ولاشك، على اتجاهات نمو السكان، مثلما ينعكس على توزيعهم الجغرافي وكذلك على خصائصهم العمرية والبيئية والقومية والدينية... الامر الذي يتطلب بالضرورة معرفة شاملة ودقيقة لمثل تلك المتغيرات الديموغرافية.

بيد ان المطلع على البيانات الخاصة بسكان العراق، سواء تلك التي تتعلق بحجم ونمو السكان، او توزيع المراكز الريفية والحضرية، ناهيك عن خصائصهم القومية والدينية نقصاً خطيراً، وعيوبا شاملة، بحيث يجعل الاعتماد عليها في تحديد خطط التنمية القومية امراً عسيراً. فمنذ سنة 1997، عجز العراق، عن القيام بتعداد سكانى شامل بينما كان آخر تعداد جرى في اقليم

كردستان يعود الى سنة 1987، حيث لم تشارك محافظات: اربيل، السليمانية، ودهوك، في تعداد سنة 1997.

وفي ضوء ذلك، فان عمليات (الترقيع) التي يقوم بها المسؤولون في العراق، لسد النقص في مستلزمات التنمية الاقتصادية او الاجتماعية او الادارية والاعتماد عليها في اجراء الانتخابات الدورية، سواء البرلمان او مجالس المحافظات او غيرها.. وذلك من خلال الاستعانة بالمنظمات الدولية، او المؤسسات الرسمية او الدراسات الميدانية..ان هو، الامن باب (الاضطرار) وعدم وجود (البديل).. الامر الذي اوقع المعنيين في العملية السياسية، في (محنن) دائمة، تمثلت بالصراع الدائر على تحديد الأطر الاساسية للانتخابات البرلمانية القادمة. وشكلت في بعض المواقف، خطراً كاد ان يأتي على الكثير من المنجزات التي تحققت خلال السنوات الاخيرة وتقف مسألة (نجاح) العملية الانتخابية القادمة، والتي يستعد لها المسؤولون في العراق في مقدمة الهواجس التي تقض مضاجعهم وتقف بهم عند مفترق الطرق، لان نتائجها ستكون محرراً لتحديد المستقبل السياسي للبلاد. ومثل هذا (النجاح) يتطلب بيانات دقيقية وشاملة، للكشف عن الوزن السكاني لكل محافظة من محافظات العراق وحجم السكان الذين يحق لهم المشاركة، وعلى مستوى الوحدات الادارية الصغرى لتلك المحافظات لكي تستطيع المفوضية العليا للانتخابات تحديد عدد المقاعد البرلمانية من جهة، وتلك التي تخص كل محافظة، من جهة اخرى، وبما يتفق ووزنها السكاني... ومثل هذه المعطيات، لايمكن تحقيقها بشكل دقيق وشامل، الا بتعداد سكانى ليس فقط للمواطنين في الداخل، بل ويشمل كذلك العراقيين في الخارج.

فليس غريباً، ان يتخبط المسؤولون عن العملية السياسية، اليوم، في ايجاد مخرج للوصول الى وسائل بديله، لتطبيع العملية الانتخابية، من خلال الاعتماد على بيانات وزارة التجارة، المعتمدة اصلاً على (البطاقات) التموينية! وما تمثله هذه البيانات من عيوب في وقتها وشموليتها، وعجزها عن تحديد المتغيرات الديموغرافية ذات العلاقة بحجم وتوزيع الاثنيات في البلاد.

ولايخفي، ان جوهر، استمرار الازمات الحالية بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية، تقوم (اساساً) على النقص في البيانات الاحصائية ذات العلاقة بالسكان سواء بالنسبة الى الحجم او توزيعهم الجغرافي والقومي.. فحصة الاقليم من الميزانية الاتحادية تقوم على اساس نسبة سكانه من مجموع سكان العراق، وتنفيذ المادة (140) الدستورية تحتاج الى احصاء شامل لسكان المناطق المتنازع عليها، وكذلك يمكن القوم بالنسبة لمسألتى "**الشيشمطة**"، و " النفط والغاز".. ان هي الانماذج، لما يفرزه (الخلل) في البيانات المعتمدة، في الوقت الحاضر.

وتبقى مشكلة " القوائم" ذات العلاقة بعدد السكان، واولئك الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات القادمة. وتوزيعهم بحسب الوحدات الادارية الاصغر، بالاضافة الى اولئك الذين يعيشون في خارج الوطن.. هي العقبات الاكثر اهمية في الوصول الى تحديد المقاعد البرلمانية، وحصة كل محافظة منها. ومن ثم فان اعتماد بيانات وزارة التجارة، يمثل نقصاً كبيراً، يهدد العملية الانتخابية حتى بعد الانتهاء منها علماً بان البرلمان العراقى (أقر) في جلسته الخاصة باقرار (قانون الانتخابات)، بخطل البيانات المذكورة، لذا اوجب، تدقيق السجلات التي سوف يعتمد عليها بعد الانتهاء من الانتخابات، وضمن فترة زمنية تم تحديدها بسنة واحدة من تاريخ الانتهاء من تلك العملية.

ولعل في تحليانا لنسب المقاعد المخصصة لمحافظات العراق، ومقارنتها بنسب حجمها السكانى، مايجعلنا تثبيت الملاحظات التالية:

1- ان اعتماد نسبة(5)% لنمو سكان العراق، ظاهرة لاتنسجم وواقع البيانات الخاصة بالجهاز المركزى للاحصاء في وزارة التخطيط، التي اشارت الى (3.1)% سنويا للفترة من (1977-1987) واقل من (4)% للفترة بين سنتي (1987-1997).

2- ان نسب نمو السكان، تتمثل بعنصرين، هما: الزيادة الطبيعية، الناتجة عن الفرق بين الولادات والوفيات، وصافي الهجرة، والتي هي الفرق بين مجموع الوافدين والمهاجرين. ومثل هذه المتغيرات تتباين من محافظة لاخرى، ومن فترة لثانية.

3- تقف محافظات اقليم كردستان، في مقدمة تلك التي يفترض ان ترتفع فيها نسب نمو السكان، بحكم الاوضاع الامنية الايجابية، وتطورها الاقتصادي والتوسع في الخدمات الاجتماعية.. مما يتيح لعنصرى الزيادة السكانية ان تكون ايجابية باتجاه زيادة السكان، قياساً الى سواها من محافظات العراق الاخرى.

4- وفي مقارنة بين نسب حجم سكان محافظات اقليم كردستان، وحصة كل منها من المقاعد البرلمانية، مع نظيراتها من محافظات العراق، نجد خللاً واضحاً، كانت البيانات المعتمدة احدى ابرز اسبابها. فمحافظة السليمانية تمثل 6.4% من مجموع سكان العراق، لكن نسبة المقاعد البرلمانية المخصصة لها كانت اقل من 4.8%، ومحافظة اربيل بلغت نسبة السكان فيها (5.2%) فيما لم بتجاوز نسبة القاعد (4.4%) فقط. وبالمقابل نجد ان محافظة نينوى التى تبلغ نسبة حجم سكانها (9.4)% من مجموع سكان العراق منحت (10.8)% من المقاعد البرلمانية ومحافظة البصرة (6.5)% لكن نسبة المقاعد التى تم تخصيصها بلغت 7.6%، ومثل ذلك بالنسبة المحافظة ذى قار، ميسان، النجف، كربلا، القادسية، المثنى وذلك وفقا لتقديرات سكان العراق لسنة 2006 من قبل وزارة التخطيط العراقية.

ان استمرار ظواهر كهذه تعد خطراً على التجربة الديمقراطية، والنظام الاتحاد للبلاد. الأمر الذي يعزز اعتمادنا على " الدستور" كفيصل لاية خلافات مستقبلية، كما نجد في اروقة البرلمان، الساحة الاكثر قبولا للوصول الى حلول توافقية تصب في مصلحة الوطن دون تمييز عرقي اوطائفي، لان الاحتكام الى الشعب هو القاعدة الاساسية لاشاعة الديمقراطية، والوصول بالعراق الى شاطى الامن والاستقرار.

ترحيل التعداد السكانى في العراق الى اشعار آخر

ينتظر العراقيون، منذ سنة 1997- حيث جرى آخر تعداد للسكان في البلاد وحتى اليوم، تعداداً جديداً شاملاً، تتوضح من خلاله ما استجد من متغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية... خلال السنوات الماضية، التي شهدت

أحداثاً في غاية الخطورة والاهمية.. مما يستدعي بالضرورة، اعادة النظر في مجمل البرامج ذات العلاقة ببناء واعمار العراق الجديد..

وفي اقليم كردستان العراق، تبدوا الحاجة اكثر ضرورة لمثل لمثل هذا التعداد لتعكس واقع الوزن الديموغرافي لسكانه، وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم، الجنسية والعمرية والحضارية المختلفة.. بما يعزز عمليات التنمية الجارية في الاقليم، لاسيما وان اخر تعداد جرى فيه كان سنة 1987!! الى جانب ذلك فان احداث مابعد سنة (2003)م، افرزت ظواهر سياسية تتصل مباشرة بالحراك السياسي في العراق، وفي المقدمة منها، العلاقات الجديدة بين أقليم كردستان العراق، والحكومة الفدرالية.. ناهيك عن، متطلبات الانتخابات المتكررة التي مرت، سواء تلك التى تتعلق بالسلطات التشريعية والتنفيذية، او مجالس المحافظات والمجالس الشعبية (البلدية)، وكان اخرها انتخابات اذار سنة 2010، والتي تتطلب معرفة دقيقة وشاملة بالمواطنين من حيث العدد، والجنس والعمر، والتوزيع المكانى والولادة... وعلى مستوى اصغر الوحدات الادارية...

وبدلا من الحرص على اجراءالتعداد السكانى (الموعود) منذ سنة (2007) قانونا ودستوريا.. فان السلطات العراقية، وبحجج (مفبركة) و(مختلقة) تتصل تارة بانعدام الامن والاستقرار، وبالظروف الاقتصادية او السياسية تارة اخرى..، عمدت الى تأجليه المرة بعد الاخرى، حتى تشرين الاول سنة 2010، حيث اعتاد العراق على اجراءه كل عشر سنوات في مثل هذا الشهر لاسباب تتعلق بالظروف الجوية المناسبة وامكانه توفير الكادر اللازم.. الا انه سرعات ماتم تاجيلة من جديد، الى 12/5 من العام نفسه وكانت المبرات هذه المرة، بالمشكلات ذات العلاقة بالمحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي وهي (كركوك، نينوى، وديالى)، ولاسيما التى تتعلق بدرج (القومية) في استمارة التعداد.

وتجاوز الزمن ذلك الموعد، وتم تشكل لجنة لكل محافظة من تلك المحافظات، لتثبيت مشكلاتها في اجراء التعداد. وحدد سقف زمنى ينتهي في 2010/12/19، ولكن دون جدى.. حيث قدمت مجموعة من لجنة محافظة

كركوك، اقتراحات باستبعاد ممثل اقليم كردستان من اللجنة وكذلك البيشمركه التى كانت ومنذ سنة 2003م صمام الامان في المحافظة!! واكتفى المسؤولون في بغداد، بتبرير تاجيل موعد التعداد السكانى، بالتشكيل الجديد للحكومة العراقية!! دونما تحديد الموعد الجديد لاجراءه.

والغرابة ليست فقط في هذا التجديد المتكرر لموعد التعداد العام للسكان في العراق، بل وفي التردد الذى يشوب مواقف القيادة السياسية في الاقليم! والذى لم يرتقي الى مستوى هذا (التسويف) المتعمد لاجراء التعداد من قبل القيادة العراقية، والتي تعلم يقينا انه سيكشف الثقل الديموغرافي للكرد في العراق من جهة، والتوزيع الجغرافي لسكان الاقليم من جهة اخرى. مثلما سيمهد لتنفيذ المادة (140) الدستورية، ويعمل على حسم الكثير من المشكلات العالقة بين الاقليم والحكومة الاتحادية..

وهكذا كتب على العراقين ولاسيما شعب كردستان.. مزيداً من الانتظار حتى تستقر الحكومة العراقية الجديدة.. تم تعود حليمة الى عادتها القديمة .

ومن يدري فقد يكون تشرين الاول للعام القادم الموعد الجديد للتعداد السكاني في العراق